الأمم المتحدة

E/CN.7/2001/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General

22 December 2000
Arabic
Original: English

لجنة المخدرات

الدورة الرابعة والأربعون
فيينا، ٢٠-٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة: النظر في التقرير الإثناسنوي الوحيد المقدّم من المدير التنفيذي عن التقدّم الذي أحرزته الحكومات في تحقيق الأهداف والغايات المقرّرة لعامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٨، والمبيّنة في الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين

التقرير الإثناسنوي الأول للمدير التنفيذي عن تنفيذ نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين المكرّسة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية معا

تقرير المدير التنفيذي

ملخص

يقدّم هذا التقرير، الذي أعد عملا بقرار لجنة المخدرات ٤٢/١١ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، لمحة عامة عن جهود الحكومات من أجل الوفاء بالأهداف والمواعيد المستهدفة المبيّنة في خطط العمل والتدابير التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين المكرّسة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية معا، التي عُقدت في نيويورك من ٨ الى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. ويقدّم التقرير تحليلا لأوضاع المخدرات ولجهود الحكومات الرامية الى تنفيذ خطط العمل، بالإستناد الى المعلومات التي تقدّمها الحكومات من خلال الاستبيانات الإثناسنوية والى سائر المصادر المتاحة لليوندسيب. وينبغي أن يُدرس هذا التقرير بالإقتران مع الردود المقدّمة من الحكومات والتي عُرضت، بناء على طلب اللجنة في اجتماعها ما بين الدورات الذي عُقد في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، في ورقات غرفة الاجتماعات E/CN.7/2001/CRP.1 الى CRP.6. وقد صيغ هيكل التقرير على النحو التالي: الإجراء الذي اتخذته اللجنة؛ والاتجاهات العالمية والاقليمية، حسبما طلبته اللجنة في قرارها ٤٢/١١؛ والإبلاغ عن خطط العمل والتدابير التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين؛ والخلاصة.

* E/CN.7/2001/1.

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولا-	مقدمة	١-٢	٤
ثانيا-	الاجراء الذي اتخذته لجنة المخدرات	٣-٦	٤
	ألف- الولاية التي أسندتها دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرون الى لجنة المخدرات، والاجراء الذي اتخذته الجمعية في دورتها الرابعة والخمسين	٣	٤
	باء- الاجراء الذي اتخذته اللجنة في دورتها الثانية والأربعين: اعتماد المبادئ التوجيهية للابلاغ عن متابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين	٤-٦	٥
ثالثا-	لمحة عامة عن الاتجاهات العالمية	٧-٣٢	٦
	ألف- القنب: أشيع العقاقير تعاطيا	١٤-١٦	٧
	باء- المنشطات الأمفيتامينية: العقاقير الناشئة في القرن الحادي والعشرين	١٧-٢٢	٨
	جيم- تركز زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة في بلدين	٢٣-٢٤	٩
	دال- تقلّص زراعة الكوكا الآندية	٢٥-٢٧	١٠
	هاء- البلدان المنتجة وبلدان العبور والبلدان المستهلكة: انتشار التعاطي في البلدان النامية	٢٨-٣٢	١٠
رابعا-	لمحة عامة عن الاتجاهات الاقليمية	٣٣-٧٥	١٢
	ألف- آسيا الوسطى وجنوب آسيا وجنوبها الغربي	٣٣-٤١	١٢
	باء- جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ	٤٢-٤٦	١٥
	جيم- افريقيا	٤٧-٥٣	١٦
	دال- أمريكا اللاتينية والكاريبي	٥٤-٦١	١٧
	هاء- أوروبا الغربية	٦٢-٦٦	١٩
	واو- أمريكا الشمالية	٦٧-٧٥	٢٠
خامسا-	الابلاغ عن خطط العمل والتدابير التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين	٧٦-٢٧٤	٢١
	ألف- خطة العمل لتنفيذ الاعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات	٨٧-١١٤	٢٤
	باء- خطة عمل بشأن التعاون الدولي على ابادة محاصيل المخدرات غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة	١١٥-١٧٠	٣٦
	جيم- تدابير تعزيز التعاون القضائي	١٧١-١٩١	٤٨
	دال- خطة العمل لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية والسلائف والاتجار بها واساءة استعمالها على نحو غير مشروع	١٩٢-٢١٧	٥٣

الفصل		الفقرات	الصفحة
هاء-	مراقبة السلائف	٢١٨-٢٥٤	٦٠
واو-	مكافحة غسل الأموال	٢٥٥-٢٧٤	٦٧

الجداول

١-	تحليل الردود حسب المناطق	٢٢
٢-	اشراك القطاعات المختلفة في صوغ وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لخفض الطلب على المخدرات	٢٦
٣-	المجالات التي نشرت فيها نتائج البحوث أو أجريت فيها بحوث أثناء الفترة المشمولة بالابلاغ	٢٨
٤-	نطاق الأنشطة الوقائية	٣٠
٥-	التدخلات الخاصة بالعلاج واعادة التأهيل	٣١
٦-	تخفيف الآثار الصحية والاجتماعية السلبية لتعاطي العقاقير	٣٤

أولا- مقدمة

١- في دورتها الاستثنائية العشرين المكرسة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية معا، اعتمدت الجمعية العامة إعلانا سياسيا، والاعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات، وتدابير تعزيز التعاون الدولي على مواجهة مشكلة المخدرات العالمية، بما في ذلك: (أ) خطة عمل لمكافحة صنع المنشّطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع؛ (ب) تدابير لمراقبة السلائف؛ (ج) تدابير لتعزيز التعاون القضائي؛ (د) تدابير لمكافحة غسل الأموال؛ (هـ) خطة العمل بشأن التعاون الدولي على إبادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة (مرفق القرار دإ-٢/٢٠ و القرار دإ-٣/٢٠ والقرار دإ-٤/٢٠ ألف الى هاء، على التوالي).

٢- ويمثّل الاعلان السياسي التزاما رفيع المستوى بمعالجة جميع جوانب مشكلة المخدرات على الصعيدين الوطني والدولي. وهو يحدّد أهدافا وغايات يُراد تحقيقها في عام ٢٠٠٣ و٢٠٠٨. وهو يشدّد على أهمية اتباع نهج متوازن لتقليل تعاطي المخدرات وللقضاء على العرض غير المشروع ولمكافحة الاتجار بالمخدرات. أما الاعلان المصاحب الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات، فيؤكد أن خفض الطلب دعامة لا غنى عنها في الرد الدولي على مشكلة المخدرات. والزخم الذي بُني في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة جرى الحفاظ عليه ومُضي في تعزيزه داخل نطاق الأمم المتحدة. ففي نيسان/ابريل ٢٠٠٠، على سبيل المثال، دُعي المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (اليوندسيب) الى إحاطة مجلس الأمن عن أوضاع المخدرات في أفغانستان، وكانت هذه أول مرة تبرز فيها مسألة المخدرات على جدول أعمال المجلس. وكان ذلك خير شاهد على الصورة الملموسة التي أصبح العالم الآن يرى بها المخدرات كخطر كبير يتهدّد أمن الجميع. وفي أيلول/سبتمبر، عقد قادة العالم المجتمعين في قمة الأمم المتحدة الألفية عزمهم على مضاعفة جهودهم من أجل تنفيذ الالتزام الذي أخذوه على عاتقهم في الدورة الاستثنائية العشرين.

ثانيا- الإجراء الذي اتخذته لجنة المخدرات

ألف- الولاية التي أسندتها دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرون الى لجنة المخدرات، والاجراء الذي اتخذته الجمعية في دورتها الرابعة والخمسين

٣- في الفقرة ٢٠ من الاعلان السياسي الذي اعتُمد في الدورة الاستثنائية العشرين، دعت الجمعية العامة جميع الدول أن تقدّم الى لجنة المخدرات كل سنتين تقريرا عن جهودها الرامية الى تحقيق الأهداف والغايات المحدّدة لعامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٨، وطلبت الى لجنة المخدرات أن تحلّل تلك الجهود من أجل تعزيز الجهد التعاوني الرامي الى مكافحة مشكلة المخدرات العالمية. وفي قرارها ١٣٢/٥٤ المعنون "التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية"، طلبت الجمعية العامة الى اللجنة أن تواصل عملها بسرعة، بدعم من اليوندسيب، وضمن نطاق الأطر الزمنية المحدّدة، على وضع مبادئ توجيهية لتيسير إعداد الحكومات تقاريرها الإثناسنوية عن التقدّم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات المحدّدة لعامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٨، حسبما هو مبيّن في الاعلان السياسي. واستجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ١٣٢/٥٤، قدّم الأمين العام الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين تقريرا عن تنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية العشرين، بما فيها خطة العمل بشأن تنفيذ الاعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات (A/55/126). وامتثالا لطلب من الجمعية ورد في قرارها ١٣٢/٥٤، قدّم المدير التنفيذي لليوندسيب الى اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين (آذار/مارس ٢٠٠٠) تقريرا عن تنفيذ خطة العمل بشأن تنفيذ الاعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات (E/CN.7/2000/3)، وتقريرا آخر عن متابعة خطة العمل بشأن التعاون الدولي على إبادة

المحاصيل المخدرة غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة (E/CN.7/2000/6).

باء- الاجراء الذي اتخذته اللجنة في دورتها الثانية والأربعين: اعتماد المبادئ التوجيهية للإبلاغ عن متابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين

٤- في دورتها العادية الثانية والأربعين، التي عُقدت في آذار/مارس ١٩٩٩، نظرت اللجنة في ولايتها الجديدة المنبثقة من دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين واعتمدت القرار ٤/٤٢ المعنون "المبادئ التوجيهية التي تسترشد بها الحكومات في الإبلاغ عن تنفيذ برنامج العمل العالمي وعن التقدّم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات المقررة لعامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٨، على النحو المبين في الاعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية في دورتها الاستثنائية العشرين". وفي دورتها الثانية والأربعين المستأنفة، التي عُقدت يومي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، اعتمدت اللجنة القرار ١١/٤٢ المعنون "المبادئ التوجيهية للإبلاغ عن متابعة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة". وكانت المبادئ التوجيهية الواردة في القرار ١١/٤٢ قد عُرضت على اللجنة من جانب الفريق العامل ما بين الدورات، الذي أُنشئ عملا بالفقرة ١ من القرار ٤/٤٢ والذي اجتمع في فيينا في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

٥- وفي قرارها ١١/٤٢، اعتمدت اللجنة استبيانا وحيدا موحّدا تضمّن المعلومات المطلوبة للإبلاغ عن خطط العمل والتدابير التي اعتمدتها الجمعية في دورتها الاستثنائية العشرين، على أساس أن يجري تبسيط الاستبيان وتعديله أثناء فترة الإبلاغ. وفي ذلك القرار، طلبت اللجنة الى الدول الأعضاء أن ترسل ردودها على الاستبيان الى المدير التنفيذي بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. واستنادا الى تلك الردود، سيعدّ المدير التنفيذي تقريرا إثناسنويا وحيدا لتقديمه الى اللجنة لكي تنظر فيه أثناء دورتها العادية الرابعة والأربعين عام ٢٠٠١. ودعت اللجنة المدير التنفيذي أن يقدّم تقريره الإثناسنوي الى الدول الأعضاء قبل استعراضه من جانب اللجنة بثلاثة أشهر على الأقل. وأشارت اللجنة الى أن التقرير الإثناسنوي ينبغي أن يشمل الصعوبات المصادفة وجهود الحكومات من أجل تحقيق الأهداف والغايات في المواعيد التي وافقت عليها الجمعية العامة، على أساس معالجة شاملة وسرية ومتوازنة للمعلومات تتناول جميع جوانب مشكلة المخدرات. وينبغي أن يتضمن التقرير أيضا معلومات عن الاتجاهات العالمية، مصنّفة حسب المناطق. ودعت اللجنة اليوندسيب أن يستفيد من خبراته وتجاربه المكتسبة من برامجه العالمية الخاصة بالمساعدة التقنية ومن المعلومات التي جُمعت في اطار مختلف الاستبيانات ذات الصلة. وقرّرت اللجنة أن تقدّم الى الجمعية في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٨ تقريرا عن التقدّم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات المبيّنة في الاعلان السياسي.

٦- وقد أُعد هذا التقرير استجابة لقرار اللجنة ١١/٤٢ واستنادا الى الردود المقدّمة على الاستبيان من الدول الأعضاء. غير أنه حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وهو الموعد الذي حدّدته اللجنة للحكومات لكي تقدّم ردودها على الاستبيان الى المدير التنفيذي، لم تتلق الأمانة سوى ١٥ ردا من الدول والأقاليم التالية: اكوادور، أوكرانيا، بيلاروس، جزر فيرجن البريطانية، جمهورية كوريا، سويسرا، طاجيكستان، غرينادا، فنلندا، كولومبيا، لبنان، المغرب، المكسيك، نيوزيلندا، هولندا. وعند انعقاد اجتماع اللجنة الأول ما بين الدورات، يوم ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، كانت الأمانة قد تلقّت ٦١ ردّا. واستجابة لطلب من اللجنة أثناء ذلك الاجتماع، جرى توجيه رسالة تذكير ثانية الى الدول التي لم تكن قد قدّمت ردودها على الاستبيان. وبحلول ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، كانت الأمانة قد تلقّت ٨١ ردّا أُعد هذا التقرير استنادا اليها. ومنذ ذلك الحين، تلقّت الأمانة ردودا أخرى. واذا ما رغبت اللجنة في ادراج الردود الاضافية المتلقاة بعد ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ في اضافة الى هذا التقرير فسوف تقوم الأمانة بإعداد تلك الاضافة لكي تنظر فيها اللجنة أثناء دورتها الرابعة والأربعين المستأنفة التي ستُعقد في كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠١. وفي اجتماعها الثاني ما بين الدورات، الذي عُقد في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، جرى إبلاغ اللجنة بأنه نظرا لتقديم كثير من الردود بعد أكثر من أربعة أشهر من الموعد المطلوب، لن يكون بوسع المدير التنفيذي أن يعمّم التقرير الإثناسنوي على الدول الأعضاء قبل الدورة العادية للجنة بثلاثة أشهر، حسبما طُلب في القرار ١١/٤٢. وفي المستقبل، من شأن تقديم عدد كبير من الدول الأعضاء ردودها على الاستبيان في أوانها أن يتيح للأمانة مزيدا من الوقت لإعداد التقرير وتعميمه على الدول الأعضاء في الوقت المناسب.

ثالثا- لمحة عامة عن الاتجاهات العالمية

٧- لا يمكن لأية دولة أن تكون بمفردها فعّالة في معالجة مشكلة المخدرات العالمية، كما أن الدول جميعا تعاني، بدرجات مختلفة، من الآثار السلبية لتعاطي المخدرات والاتجار بها. بيد أن الدول المعرّضة للخطر بشكل خاص هي الدول ذات النسيج الاجتماعي والمؤسسي الضعيف، أو التي أدّت الأحداث السياسية والاضطرابات والنزاعات الداخلية فيها الى انهيار أو تضعضع هياكل الدولة وضوابطها. وقد تبيّن أن احتواء تصاعد تعاطي المخدرات في البلدان أو المناطق التي تعاني من ضعف هياكل الدولة وآليات الرقابة أمر بالغ الصعوبة بسبب تشتّت خدمات الرعاية الصحية وسوء إعدادها ونقص الكوادر المدرَّبة. ونتيجة لذلك، سقط الكثيرون ضحية للاستغلال من جانب تنظيمات الاتجار بالمخدرات التي تهدّد صحة الرجال والنساء والأطفال وتقوّض سيادة القانون وبالتالي حيوية المجتمع المحلي ككل.

٨- وينبغي أن يُنظر الى ظاهرة المخدرات غير المشروعة ضمن سياق التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعاصرة. فقد كان للتغيّرات التي طرأت على الاقتصاد السياسي العالمي على مدى العقد المنصرم أثر ملحوظ في نطاق وطبيعة مشكلة المخدرات. فقد شهد العقد الماضي خطوات واسعة في مجال تخفيف الضوابط الرقابية المصرفية وفي خوصصة الأعمال التجارية المملوكة للدولة. ومع أن تلك الاصلاحات كان يُقصد بها تشجيع الاستثمار والتنمية الاقتصادية وتحسين فاعلية اللوائح الرقابية المحلية، فهي في الوقت ذاته تترك النظم الاقتصادية عرضة للتنظيمات الاجرامية، خصوصا في البلدان التي لا تزال فيها آليات الرقابة في طور النشوء. وقد تجاوبت التنظيمات الاجرامية الضالعة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات مع الفرص الناشئة عن الاقتصاد السوقي المتعولم على نحو لا يختلف كثيرا عن المنشآت التجارية.

٩- أقامت التنظيمات الاجرامية دروب اتجار معقّدة تشمل بلدان عبور مختلفة كثيرة ووسائل نقل وإخفاء، في محاولاتها الرامية الى الإفلات من سلطات انفاذ القوانين. وباستخدام دروب شتّى تجتاز أوروبا وآسيا والمحيطين الأطلنطي والهادئ، تقوم الجماعات الاجرامية العاملة في جنوب غربي آسيا بتزويد الجانب الأكبر من سوق الهروين الأوروبية، بينما تقوم الجماعات العاملة في جنوب شرقي آسيا بتزويد الأسواق الاقليمية المتوسّعة، كما تزوّد، بقدر أقل، سوق أمريكا الشمالية؛ فشبكات الاتجار بالعقاقير تزوّد سوقا عالمية بكوكايين يرد أصلا من البلدان الآندية.

١٠- وفي السنوات الأخيرة، أفضت الجهود الدولية المنسّقة تدريجيا الى تضييق مجال عمل المتّجرين. فقد نجحت الاجراءات المتضافرة والدؤوبة في إبقاء المتّجرين في موقع الدفاع، اذ استهدفت التدابير الحكومية قادة أكبر تنظيمات الاتجار بالعقاقير. وأدّت برامج إبادة المحاصيل غير المشروعة من خلال التنمية البديلة ومبادرات رصد ومنع تسريب السلائف الى تحوّلات كبرى في عمليات الزراعة والتجهيز والتكرير غير المشروعة. كما أفضت عمليات إنفاذ القانون الفعّالة الى تشتيت الكارتلات الكبيرة التي كانت تهيمن في وقت من الأوقات على تجارة الكوكايين. وقُدّمت مساعدات لتدعيم قدرة أجهزة إنفاذ القانون على مهاجمة إمدادات العقاقير في نقاط حرجة على طول السلسلة التي تبدأ من بلدان المنشأ الى أسواق الاستهلاك، أي من الانتاج (الزراعة) والتجهيز (تكرير العقاقير) مرورا بالنقل العابر

(على طول دروب الشحن والاتجار) حتى شبكات التوزيع بالجملة. وأدّى تحسين التعاون بين السلطات المعنية بإنفاذ القوانين الى بعض أكبر ضبطيات العقاقير، مما أجبر المتّجرين على التغيير الدائم للدروب المستخدمة في نقل العقاقير غير المشروعة وقلّل من تدفّق الامدادات الى السوق.

١١- ومع أن التعاون الدولي أثناء السنتين الماضيتين أثبت أنه يمكن تحقيق نتائج ايجابية من خلال الجهود الدؤوبة والمشتركة لحكومات ملتزمة، فلا تزال مواجهة مشكلة المخدرات العالمية مهمة شائكة. اذ ان شبكات الاتجار بالمخدرات، التي تماثل اجراميا التنظيمات عبر الوطنية الكبيرة بما لديها من مراكز توزيع للمخدرات ومن قنوات لغسل الأموال في كل قارة، قد احتفظت بقدرتها على الإفساد والتخريب حتى في المجتمعات القوية نسبيا.

١٢- وتمسّ مشكلة المخدرات العالمية بحياة الملايين في البلدان المتقدّمة والنامية على السواء؛ وتتجلّى أشد آثارها السلبية بين فئات المجتمع الأكثر استضعافا وتهمّشا. ولتعاطي المخدرات والإدمان عليها آثار سلبية في الصحة العامة؛ اذ ان تعاطي العقاقير يمثّل الآن عاملا رئيسيا في نقل الأمراض المُعْدية، وخصوصا فيروس القصور المناعي البشري (HIV) ومتلازمة القصور المناعي المكتسب (الإيدز) والتهاب الكبد الوبائي والسل. وقد تبيّن وجود ظاهرة حقن العقاقير في أكثر من ١٣٦ بلدا، أبلغ ٩٣ منها عن وقوع اصابات بفيروس HIV بين متعاطي العقاقير بطريق الحقن. ويقدّر برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس القصور المناعي البشري ومتلازمة القصور المناعي المكتسب (برنامج "UNAIDAS") أن النسبة العالمية للإصابة بفيروس HIV نتيجة لتلوّث معدات الحقن كانت تتراوح في عام ١٩٩٦ بين ٥ في المائة و١٠ في المائة. وبما أن الإدمان مشكلة صحية معقّدة ومنتشرة، فلا بد أن تشتمل الاستراتيجيات العامة على نهج ملتزم ازاء الصحة العامة، يتضمن جهودا تثقيفية ووقائية واسعة النطاق وتدابير علاجية وأنشطة بحثية.

١٣- وقد أصبح تعاطي العقاقير ظاهرة عالمية حقا. ومن بين العقاقير ذات المنشأ النباتي، يُعتبر الاستهلاك غير المشروع لمنتجات القنب - الماريوانا والحشيش - هو الأوسع انتشارا. أما تعاطي الهروين والكوكايين فيقترن بآثار صحية أشد خطرا بكثير. ومن حيث الانتشار الجغرافي، يحتل الهروين أيضا موقعا متقدّما بين سائر المواد، اذ يوجد في جميع البلدان تقريبا. أما تعاطي الكوكايين فلا يزال يتركّز بشدّة في القارة الأمريكية، خصوصا في أمريكا الشمالية. غير أن التقارير التي ترد حاليا من بلدان في أوروبا وأمريكا الجنوبية وافريقيا تفيد بأنها تشهد أعلى معدّلات نمو في تعاطيه. ولعل أسرع تزايد في التعاطي في السنوات الأخيرة كان من نصيب العقاقير الاصطناعية، وخصوصا المنشّطات الأمفيتامينية. ففي عدة بلدان آسيوية، يُعتبر الميثامفيتامين أشيع المواد تعاطيا بعد القنّب.

ألف- القنب: أشيع العقاقير تعاطيا

١٤- نظرا لشيوع ونطاق النمو البرّي للقنّب، وظهور أصناف منه ذات محتوى عال من التتراهيدروكانابينول (THC) باستخدام تقنيات الزراعة المائية، يصعب تقدير مدى توافره المحتمل. ولا يزال كل من زراعة القنّب غير المشروعة ونموه البري منتشرا على نطاق واسع، وموجودا في جميع البلدان. وبالاضافة الى ذلك، تمثّل زراعة القنّب ذي المحتوى العالي من التتراهيدروكانابينول داخل البيوت باستخدام تكنولوجيات الزراعة المائية شاغلا متصاعدا، خصوصا في بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية. ولا تزال تقديرات حجم تلك الزراعة غير واضحة، سواء على الصعيد القطري أو على نطاق العالم. وقد هبط مقدار المضبوطات السنوية من عشبة القنّب، الذي شهد تقلّبا شديدا على الصعيد العالمي أثناء الثمانينات، من متوسط قدره ٠٠٠ ٧ طن أثناء تلك الفترة الى ما متوسطه ٠٠٠ ٣ طن أثناء التسعينات. ومن البلدان التي سجّلت مقادير عالية جدا من مضبوطات القنّب أثناء التسعينات المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية ثم، بدرجة أقل، جنوب افريقيا وباراغواي وكولومبيا والهند وهولندا.

١٥- ومع أن نبتة القنّب منتشرة فوق كل القارات، فلا تزال المغرب وبلدان في جنوب غربي آسيا، لا سيما باكستان، هي المصادر الرئيسية لراتنج القنّب. وأوروبا هي صاحبة النصيب الأكبر من المضبوطات، كما انها منطقة الاستهلاك الرئيسية. وقد أخذت المضبوطات في أوروبا الغربية ارتفاعا مطّردا منذ الثمانينات، وكانت عالية بوجه خاص في عام ١٩٩٨، اذ بلغت مستوى قياسيا قدره ٧٣٤ طنا. والبلدان المسؤولة في المقام الأول عن ضخامة المضبوطات في أوروبا الغربية أثناء التسعينات هي اسبانيا ثم، بدرجة أقل، فرنسا وهولندا والبرتغال والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية.

١٦- وفي شرق آسيا وجنوب شرقيها، يظل راتنج القنّب ضئيل الأهمية. وفي القارة الأمريكية، لا يزال راتنج القنّب متوفّرا في المقام الأول في كندا. أما في افريقيا وآسيا، فان الجانب الأكبر من ضبطيات راتنج القنّب يحدث في المغرب وباكستان، على التوالي.

باء- المنشّطات الأمفيتامينية: العقاقير الناشئة في القرن الحادي والعشرين

١٧- في عام ١٩٩٤، أبلغ اليوندسيب اللجنة بوجود اتجاه عالمي صاعد مثير للجزع في الصنع غير المشروع للمنشّطات الأمفيتامينية وتعاطيها، وهو اتجاه يتطلّب ردّا منسّقا من المجتمع الدولي. وكان لتعاطي تلك المنشّطات أثر سلبي في جميع طبقات المجتمع. وقد ارتفع عدد البلدان التي أبلغت عن تعاط لتلك المنشّطات واتّجار بها، مما يدل على انتشار المشكلة جغرافيا. ومع أن مقدار المضبوطات من المنشّطات الأمفيتامينية لا يزال أدنى من مضبوطات الكوكايين أو الهروين، فقد تضاعفت مضبوطات المنشّطات الأمفيتامينية نحو أربع مرات بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٨. ومن حيث الحجم، أصبح التعاطي والاتجار متركّزين في شرق آسيا وجنوب شرقيها وفي أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية.

١٨- وأبرز الجوانب المثيرة للانتباه في التسعينات هو ازدياد تعاطي المنشّطات الأمفيتامينية والاتجار بها في شرق آسيا وجنوبها الشرقي. فبينما كان نصيب المنطقة من المضبوطات العالمية من المنشّطات الأمفيتامينية في عام ١٩٩٠ يبلغ ٢٢ في المائة، تضاعف ذلك النصيب تقريبا ليبلغ ٤١ في المائة عام ١٩٩٨، مما يدل على ازدياد مقادير الانتاج والاتجار والتعاطي في المنطقة. وكانت أوروبا الغربية هي المنطقة الأخرى الوحيدة التي شهدت معدّلات نمو مماثلة، اذ ارتفع حجم المضبوطات من المنشّطات الأمفيتامينية في أوروبا الغربية من ٢٠ في المائة من المضبوطات العالمية في عام ١٩٩٠ الى ٣٨ في المائة عام ١٩٩٨. ومع أن المضبوطات في أمريكا الشمالية ازدادت بشدة من حيث القيمة المطلقة على مدى التسعينات فلم تزد نسبتها في عام ١٩٩٨ على ١٨ في المائة من اجمالي المضبوطات العالمية من المنشّطات الأمفيتامينية، بعد أن كانت تمثّل ١٤ في المائة عام ١٩٩٠.[٢]

١٩- ومن التطورات المثيرة للقلق أثناء التسعينات تزايد رواج عقار ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (MDMA) (المعروف باسم "اكستاسي")، الذي ظهر كعقار جذّاب واستحوذ على نصيب هام في سوق العقاقير غير المشروعة على الصعيد الدولي. وقد اكتسب عقار MDMA شعبيته لأول مرة أثناء الثمانينات، وخصوصا في التسعينات في سياق التغيّر الثقافي الذي اجتاح الأجيال الشابة في أوروبا. واحتفظ العقار بشعبيته وأصبح له أتباع مولّهون على الصعيد الدولي، حسبما يتبيّن من مواقع الإنترنيت التي تقدّم تعليمات مفصّلة عن كيفية صنع عقار MDMA واستعماله "بأمان". والتصوّر الموجود لدى متناولي ذلك العقار بأنه قليل الخطر نسبيا يجعل الجهود الرامية الى قمع صنعه غير المشروع وتعاطيه في المقابل محوطة بالصعاب. والجانب الأكبر من كميات MDMA المتوفّرة في سوق العقاقير الأوروبية وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي يصنع في مختبرات سرية في أوروبا.

٢٠- ويمثّل الميثامفيتامين وسائر المنشّطات الأمفيتامينية العقاقير المنشّطة المفضّلة في عدة أنحاء من العالم، وخصوصا في الولايات المتحدة. وفي أستراليا ومعظم بلدان أوروبا الغربية، تمثّل المنشّطات الأمفيتامينية ثاني أشيع فئات العقاقير غير المشروعة استهلاكا بعد القنّب. وفي اليابان، كان نحو ٩٠ في المائة من جميع الضبطيات وجميع حالات التوقيف المتصلة بالعقاقير في عام ١٩٩٨ يتعلق بالميثامفيتامين. وفي جنوب غربي الولايات المتحدة، يستأثر الميثامفيتامين بنصيب هام من السوق غير المشروعة. ولا ينحصر تزايد انتشار المنشّطات الأمفيتامينية في البلدان المتقدّمة وحدها. ففي تايلند، حل الميثامفيتامين محل الهروين كأشيع العقاقير تعاطيا في أواخر التسعينات.[٣]

٢١- والعقاقير الاصطناعية، خصوصا بما يتسم به صنعها من سهولة نسبية، تتيح لتنظيمات اتجار منفردة أن تتحكّم في كل مراحل العملية من الصنع الى البيع في الشوارع. وقد حدث تحوّل واضح نحو صنع المنشّطات الأمفيتامينية بصورة غير مشروعة بدلا من تسريبها من الأسواق المشروعة. وينبغي لجهود مكافحة الصنع غير المشروع للمنشّطات الأمفيتامينية أن تواصل التركيز على تدابير منع تسريب السلائف والكيماويات الأساسية اللازمة لذلك الصنع، وعلى استهداف المختبرات غير المشروعة. وفي عام ١٩٩٨، جرى ضبط ما يزيد على ٨٠ في المائة من المضبوطات العالمية من الإيفيدرين، وهو السليفة الأساسية لصنع الميثامفيتامين، في جنوب آسيا وجنوب شرقيها، وهما المنطقة الرئيسية لصنع المنشّطات الأمفيتامينية والاتجار بها وتعاطيها.[٤]

٢٢- وعقب التزايد الشديد في تعاطي المنشّطات الأمفيتامينية أثناء أوائل التسعينات، أخذت سوقان من الأسواق الرئيسية الثلاث للمنشّطات الأمفيتامينية، هما أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، تظهران بوادر استقرار مشجعة، أو حتى بوادر انخفاض. أما على الصعيد العالمي فلا يزال عرض المنشّطات الأمفيتامينية والطلب عليها يظهران اتجاهات تصاعدية. اذ يتزايد الانتاج غير المشروع والاتجار والتعاطي في جنوب آسيا وجنوب شرقيها، ويبدو أن هذه المنطقة أخذت تصبح مصدرا رئيسيا للمنتجات النهائية من المنشّطات الأمفيتامينية وللكيماويات السليفة على السواء.

جيم- تركّز زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة في بلدين

٢٣- للمرة الأولى في الحقبة الأخيرة، لم يعد الانتاج العالمي لعقاقير مثل الهروين والكوكايين يتزايد، بل يظهر بوادر استقرار أو حتى انخفاض. ويتركّز انتاج خشخاش الأفيون وورقة الكوكا في عدد أصغر فأصغر من البلدان. وبينما كانت الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون والانتاج غير المشروع للأفيون أثناء الثمانينات يحدثان في أكثر من تسعة بلدان، فإنهما يتركّزان الآن أساسا في بلدين اثنين فحسب، هما أفغانستان وميانمار. فقد ارتفع حجم الانتاج في أفغانستان الى ٧٩ في المائة من الانتاج العالمي للأفيون في عام ١٩٩٩، بينما انخفض في ميانمار الى ١٥ في المائة، مما يجسّد انتقال الانتاج العالمي للأفيون من جنوب شرقي آسيا الى جنوب غربي آسيا. وتوجد الزراعة غير المشروعة أيضا، وإن بدرجة أدنى بكثير، في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وكولومبيا والمكسيك وفييت نام. وفي عام ٢٠٠٠، انخفض الانتاج غير المشروع للأفيون، الذي هو المادة الخام لصنع المورفين والهروين، بنسبة ١٧ في المائة على الأقل، وكان يقلّ بنسبة قدرها ١٥ في المائة عن حجمه في عام ١٩٩٤.

٢٤- ومن التطورات البالغة الأهمية أن بلدانا كانت من كبار منتجي الأفيون سابقا، مثل تايلند وباكستان، حقّقت في أواخر التسعينات تخفيضات ضخمة في الانتاج. وقد أصبح كلا البلدين الآن مستوردا صافيا للأفيونيات. ويصدق الشيء ذاته على لبنان وجمهورية ايران الاسلامية. فقد تم القضاء على انتاج الأفيون في لبنان في أوائل التسعينات، وفي جمهورية ايران الاسلامية قبل ذلك بعشر سنوات. ومع أن تركيا ظلّت، بسبب موقعها الجغرافي، بلد عبور هاما، فقد أدّى التحوّل من انتاج الأفيون بصورة غير مشروعة الى انتاجه بصورة مشروعة في السبعينات الى القضاء على وجود

الأفيون التركي غير المشروع في أسواق العقاقير الدولية. كما نجحت مصر في كبح معاودة انتاج خشخاش الأفيون أثناء النصف الثاني من التسعينات في مرحلة مبكّرة. كما ان انتاج الأفيون على نطاق واسع لم يظهر في بلدان آسيا الوسطى، مع أن ذلك الخطر يظل قائما.

دال- تقلّص زراعة الكوكا الآندية

٢٥- كان من أبرز التطوّرات في عام ١٩٩٩ تقلّص محصول الكوكا الآندية. وعلى الرغم من حدوث توسّع ملحوظ في زراعتها في كولومبيا، بلغ الحجم الإجمالي لزراعة الكوكا الآندية مستوى قياسيا جديدا في تدنيه. اذ حدث انخفاض شديد في بيرو وبوليفيا، اللتين كانتا سابقا أكبر منتجين للكوكا في العالم. فمن بين الـ ٥٠٠ ١٠٦ هكتار التي كانت تُزرع بالكوكا في بيرو عام ١٩٩٥ لم يبق سوى ٠٠٠ ٥١ هكتار في عام ١٩٩٨ ثم ٧٠٠ ٣٨ هكتار في نهاية عام ١٩٩٩، مما يمثّل انخفاضا بنسبة الثلثين. وأثناء السنوات الأربع ذاتها، تمكّنت حكومة بوليفيا من تقليص زراعة الكوكا بما يزيد على النصف، من ٦٠٠ ٤٨ هكتار الى ٨٠٠ ٢١. فقد تم القضاء تقريبا على زراعة الكوكا والاتجار بالعقاقير في منطقة تشاباري البوليفية. وبلغ حجم زراعة الكوكا في بيرو وبوليفيا في نهاية عام ١٩٩٩ أدنى مستوى له منذ عام ١٩٨٦. وهذا يمثّل دليلا ملموسا على ما يمكن تحقيقه عندما تعمل حكومات ملتزمة بصورة فعّالة على تحقيق هدف مشترك.

٢٦- وهذا التحوّل في انتاج الكوكا يمكن أن يُعزى الى عدد من العوامل. ففي أوائل التسعينات ظهر نوع من الفطريات أدّى الى تدمير مقادير كبيرة من محصول الكوكا في بيرو. وثانيا، أمكن في النصف الثاني من التسعينات تقليص حركة الطيران السرية التي كانت تنقل الكوكا من بيرو الى مختبرات في كولومبيا. وثمة عامل هام آخر هو تعزيز مراقبة السلائف والكيماويات الأساسية اللازمة لصنع الكوكايين. ولعبت بوليفيا وكولومبيا وبيرو دورا حاسما في برنامج التعقب الدولي، المعروف باسم "عملية بيربل"، لمراقبة برمنغنات البوتاسيوم. وأدى تحطيم بعض كارتلات العقاقير الكولومبية الكبرى (ميديين وكالي) الى تحول في أسلوب الانتاج. فالتنظيمات التي خلفت تلك الكارتلات لم تكن لديها بنية تحتية من النوع الذي كان يمكن أن يسمح لها بتنظيم اللوجستيات اللازمة لنقل مقادير كبيرة من الكوكا الى كولومبيا من البلدان المجاورة. وربما كان العامل الحاسم الأهمية هو التزام الحكومات، خصوصا حكومتي بوليفيا وبيرو بالقضاء على الزراعة غير المشروعة عن طريق التنمية البديلة، بينما كان الصراع الأهلي في كولومبيا عاملا مفضيا الى توسع انتاج ورقة الكوكا على الصعيد المحلي.

٢٧- وواصل انتاج ورقة الكوكا وصنع الكوكايين على نطاق العالم انخفاضهما في عام ١٩٩٩ بنسبة قدرها ٧ في المائة الى مستوى يقل عما كان عليه في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ بنسبة ٢٠ في المائة. وعلى الرغم من التوسع الملحوظ في زراعة الكوكا في كولومبيا عام ١٩٩٩، بلغ الحجم الاجمالي لزراعة الكوكا الآندية مستوى قياسيا جديدا من التدني نتيجة للانخفاضات الشديدة في بوليفيا وبيرو. فقد قدرت كميات الكوكايين المحتمل توافرها للسوق العالمية في عام ١٩٩٩ بنحو ٧٦٥ طنا، يبلغ نصيب كولومبيا فيها ٦٧ في المائة، بينما انخفض نصيبا بيرو وكولومبيا الى ٢١ في المائة و١٢ في المائة، على التوالي.

هاء- البلدان المنتجة وبلدان العبور والبلدان المستهلكة: انتشار التعاطي في البلدان النامية

٢٨- لقد أخذ التصنيف الدقيق للبلدان، بين بلدان منتجة وبلدان عبور وبلدان مستهلكة، في الانهيار منذ أواخر الثمانينات. فثمة ١٣٤ دولة واقليما على الأقل أفادت بأنها تواجه مشكلة تعاط للعقاقير في التسعينات. وأبلغت ثلاثة أرباع مجموع الدول عن تعاط للهروين، كما أبلغ ثلثاها عن تعاط للكوكايين، مع تحول تعاطي العقاقير الى مشكلة صحية وأمنيّة خطيرة والى عائق رئيسي أمام التقدم الاقتصادي والاجتماعي في كثير من البلدان النامية.

٢٩- قبل عشرين سنة، كان الهروين مجهولا في معظم بلدان جنوب آسيا وجنوب شرقيها ووسطها، وكان الأفيون عقارا تقليديا تحكمه الأعراف الاجتماعية. أما الآن، فقد تغير الوضع تغيرا جذريا. إذ تشير التقديرات الى أن جانبا كبيرا من انتاج الأفيون القادم من أفغانستان يستهلك داخل المنطقة، مما يجعل تعاطيه يفوق الى حد بعيد، من حيث نصيب الفرد، تعاطي الأفيونيات فيما يسمى بالبلدان المستهلكة، أي البلدان المتقدمة. فأعلى نسب الادمان على الهروين في العالم توجد في بلدان مثل باكستان وجمهورية ايران الاسلامية. إذ تقدر السلطات الباكستانية أن عدد المدمنين على الهروين في البلد يمكن أن يقارب ٥ر١ مليون شخص، بينما كانت هناك قلة منهم في أوائل الثمانينات. ويعتقد أن هناك نصف مليون مدمن على الهروين في جمهورية ايران الاسلامية. كما أن نسب تعاطي الهروين تتزايد في دول آسيا الوسطى. وكنتيجة مباشرة للانتاج غير المشروع في أفغانستان والاتجار غير المشروع انطلاقا منها، أصبح عدد المدمنين على الهروين في المنطقة يفوق عددهم في أوروبا الغربية ولا يزال في ازدياد. ففي أوروبا الغربية كلها، هناك قرابة ٢ر١ مليون مدمن على الهروين، بينما يبلغ عددهم في الولايات المتحدة ما بين ٠٠٠ ٨٠٠ ومليون واحد.

٣٠- وثمة وضع مماثل في جنوب شرق آسيا، حيث يجري توزيع واستهلاك جانب كبير من الأفيونيات في البلدان المنتجة وبلدان العبور الموجودة في المنطقة، إما في شكل أفيون وإما في شكل هروين. ففي عام ١٩٩٨، كان يفترض أن ٥٧ في المائة من حجم الانتاج السنوي من الأفيون في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية كان يستهلك محليا. وكانت نسبة المدمنين على الأفيون في البلد كله، بين الأشخاص البالغ عمرهم ١٥ سنة فما فوق، زهاء ٢ر١ في المائة، وهي ثاني أعلى نسبة ادمان على الأفيونيات في العالم بعد جمهورية ايران الاسلامية. وتشير تقديرات الشبكة الآسيوية لتقليل الأذى الى أن عدد متعاطي العقاقير الأفيونية في فييت نام يصل الى ٠٠٠ ٢٠٠ شخص، منهم ٠٠٠ ٥٠ يعتقد أنهم يتناولون الهروين عن طريق الحقن. ومعظم المدمنين على العقاقير في ميانمار، الذين يتجاوز عددهم ٠٠٠ ٨٦ شخص، يتعاطون الأفيونيات. وفي الصين، بلغ عدد مدمني العقاقير المسجلين رسميا في عام ١٩٩٩ زهاء ٠٠٠ ٦٨١ شخص. وتعاني الصين من عبور الأفيونيات من ميانمار، الذي يعزى اليه ازدياد التعاطي. وفي نهاية عام ١٩٩٩، بلغت نسبة الذين أصيبوا بفيروس HIV أو بالايدز عن طريق حقن العقاقير في الوريد ٤ر٧٢ في المائة من مجموع المصابين بهما، والبالغ عددهم ٣١٦ ١٧ شخصا.[٦]

٣١- وبالمثل، يواجه عدد من بلدان أمريكا اللاتينية، سواء البلدان المنتجة للكوكا أو البلدان المجاورة لها، مشاكل تعاط للكوكايين بدرجات تماثل ما تواجهه أوروبا الغربية. وفي دراسة أجراها المكتب الوطني لسياسات مكافحة المخدرات بالولايات المتحدة، قدر حجم الاستهلاك العالمي من الكوكايين بنحو ٦٥٠ طنا، موزعة على النحو التالي: الولايات المتحدة - ٣٠٠ طن؛ أمريكا الجنوبية - ١٥٠ طنا، منها ٥٠ طنا في شكل ورقة كوكا؛ أوروبا - ١٠٠ طن؛ ثم الأسواق الأصغر المتبقية، بما فيها استراليا وكندا والمكسيك وجنوب أفريقيا والاتحاد الروسي وأسواق آسيا وأمريكا الوسطى، بنصيب اجمالي قدره ٥٠ طنا.[٧]

٣٢- وعلاوة على ذلك، كان على عدة بلدان نامية أن تتعامل مع أخطار جديدة ناشئة عن العقاقير الاصطناعية، وخصوصا المنشطات الأمفيتامينية وما يسمى بالعقاقير الشبيهة بعقار "اكستاسي" (مثل الميثيلين ديوكسي أمفيتامين (MDA) والميثيلين ديوكسي إيثيل أمفيتامين (MDE) والميثيلين ديوكسي ميتامفيتامين (MDMA)، الخ) التي تنتج غالبا في البلدان المتقدمة. وأثناء العقد الماضي، استقر تعاطي العقاقير في عدة بلدان متقدمة أو شهد انخفاضا ملحوظا، بينما ازداد في البلدان النامية. وخير مثال على ذلك المنشطات الأمفيتامينية. ويبدو أن ما شهدته أوروبا في أوائل التسعينات من اتجاه تصاعدي اجمالا في تعاطي تلك المنشطات قد توقف. إذ يظهر أن الجهود الرامية الى كبح الطلب غير المشروع، خصوصا بين الشباب، وتحسن التعاون في الجانب المتعلق بالعرض، لا سيما في ميدان مراقبة السلائف، كان

لهما تأثير على ذلك الاتجاه. كما أن التعاون الأوثق فيما بين السلطات المختصة الوطنية ومع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات قد حال دون تسريب عدة شحنات ضخمة من الكيماويات السليفة من بلدان في أوروبا وآسيا. وبوادر الاستقرار، أو حتى الانخفاض، في أمريكا الشمالية وأوروبا تعطي أملا في امكانية احتواء انتشار تعاطي المنشطات الأمفيتامينة. أما الوضع في شرق آسيا وجنوب شرقيها فهو مغاير جدا. فعلى النقيض من أمريكا الشمالية وأوروبا، تأثرت المنطقة منذ أوائل التسعينات باتجاه تصاعدي مستمر في صنع المنشطات الأمفيتامينية والاتجار بها وتعاطيها. ويواصل المتجرون زيادة حجم عملياتهم وتوسيع نطاقها الجغرافي. فأثناء عام ١٩٩٩، حدث ٧٥ في المائة من جميع ضبطيات المنشطات في شرق آسيا وجنوب شرقيها، وكان نصيب تايلند ١٩ في المائة منها ونصيب الصين ٦٦ في المائة، بينما بلغ نصيب أوروبا الغربية ١٢ في المائة ونصيب أمريكا الشمالية ١١ في المائة من الضبطيات العالمية في عام ١٩٩٩. وقد برزت المنطقة على مدى السنوات القليلة الماضية كمصدر رئيسي لتسريب الكيماويات السليفة، لا لصنع المنشطات الأمفيتامينية سرا داخل المنطقة فحسب بل لعمليات في أوروبا والقارة الأمريكية أيضا. وفيما يتعلق بالاتجار والتعاطي، تمثل المنطقة سوقا كبرى للمنشطات الأمفيتامينية أخذت تصبح متزايدة التكامل. فصناعاتها الكيميائية لديها القدرة على توريد كل السلائف اللازمة لصنع المنشطات الأمفيتامينية بصورة غير مشروعة.

رابعا- لمحة عامة عن الاتجاهات الاقليمية

ألف- آسيا الوسطى وجنوب آسيا وجنوبها الغربي

٣٣- تفيد دراسة اليوندسيب الاستقصائية السنوية عن خشخاش الأفيون بحدوث زيادة قياسية في المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون في أفغانستان في عام ١٩٩٩، إذ بلغت ٥٨٣ ٩٠ هكتارا، أي بزيادة قدرها ٤٢ في المائة على السنة التي سبقتها. وكانت الزيادة في انتاج الأفيون الخام غير المشروع تفوق بصورة أكبر حتى الزيادة في المساحات المزروعة. ويقدر بأن انتاج الأفيون الخام ارتفع من ٧٠٠ ٢ طن في عام ١٩٩٨ الى ٥٦٥ ٤ طنا في عام ١٩٩٩، وهي زيادة مذهلة تبلغ نسبتها ٧٠ في المائة. وخلال عام ٢٠٠٠، انخفضت المساحة المزروعة بنسبة ١٠ في المائة بحيث بلغت ١٧٢ ٨٢ هكتارا. وانخفض انتاج الأفيون في عام ٢٠٠٠ الى ٢٧٥ ٣ طنا مقارنة بالمستوى القياسي البالغ ٥٦٥ ٤ طنا في عام ١٩٩٩. وفي عام ٢٠٠٠، بقي انتاج الأفيون يزيد بنسبة ٢٢ في المائة على مستويات عام ١٩٩٨، مع أن المساحة المزروعة كانت أكبر بزهاء ٣٠ في المائة عن عام ١٩٩٨. ويعود معظم التغير في الانتاج الى سوء الأحوال الجوية. ويعزى بعض الإنخفاض أيضا الى جهود الاستئصال والتنمية البديلة في المساحات المحدودة التي قام فيها اليوندسيب بأنشطة المشاريع.

٣٤- وبقيت محاصيل خشخاش الأفيون في أفغانستان أعلى كثيرا منها في أي مناطق أخرى لانتاج الأفيون في العام، إذ يقدر متوسطها بـ ٥٠ كيلوغراما للهكتار و٩٠ كيلوغراما للهكتار في المناطق المروية. غير أن متوسط الانتاج انخفض، في عام ٢٠٠٠، الى ٣٦ كيلوغراما للهكتار بسبب الجفاف الشديد مما أدى الى حدوث نقص في الانتاج الاجمالي. وبالمقارنة، كان المتوسط المقدر لمحاصيل الأفيون في تايلند وميانمار متواضعا نسبيا إذ بلغ ٢٥ر١١ كيلوغراما للهكتار و١٠ كيلوغرامات للهكتار، على التوالي، وكان حتى أقل من ذلك في بلدان مثل جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية حيث بلغ ٥ كيلوغرامات للهكتار. ويمثل المحصول المرتفع في أفغانستان تحديا رئيسيا لبرامج التنمية البديلة.[٨]

١- الأثر العالمي لأفغانستان

٣٥- أدى الانتاج القياسي البالغ ٥٦٥ ٤ طنا من الأفيون في أفغانستان في عام ١٩٩٩ الى جعل مجموع انتاج الأفيون غير المشروع في جميع أنحاء العالم يصل الى زهاء ٠٠٠ ٦ طن، أي بزيادة قدرها ٦٠ في المائة على المجموع البالغ ٧٥٠ ٣ طنا في عام ١٩٩٨. وبما أن أفغانستان استأثرت بما نسبته ٧٠ في المائة من الانتاج العالمي للأفيون في عام

١٩٩٩، فان الانخفاض الملاحظ في عام ٢٠٠٠ لا يمثل تغيرا كبيرا في توافر الأفيون على صعيد العالم. ونتيجة للتقلبات الكبيرة في الأسعار على مدى السنين ونتيجة لسهولة التخزين، يعتقد بأن كميات كبيرة من المستحضرات الأفيونية مخزونة في أفغانستان. ففي أعقاب جني محاصيل كبيرة من الأفيون في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠، قد تحدث زيادة اضافية في مخزون الأفيون مما يسبب ضغوطا اضافية من أجل العثور على أسواق جديدة. وهناك مصدر قلق آخر هو أن أفغانستان توشك أن تصبح أيضا منتجة رئيسية للهروين ما لم ينفذ الحظر المفروض على انتاج الأفيون وتتعزز مراقبة السلائف.

٣٦- وتمثل أوروبا الغربية الى حد بعيد الوجهة الأكثر ربحا للمستحضرات الأفيونية من أفغانستان. ويجري تقليديا الاتجار بكميات كبيرة من الأفيون والمورفين من أفغانستان عبر باكستان وجمهورية ايران الاسلامية الى تركيا حيث يجري تجهيزها كهروين ومن ثم تأخذ طريقها الى أوروبا الغربية عبر ما يطلق عليه اسم طريق البلقان. وقد تعرّض هذا الطريق لضغوط كبيرة، ولا سيما نتيجة لنجاح جمهورية ايران الاسلامية في ضبط كميات كبيرة. وقد اكتسب الطريق الشمالي الذي يمر عبر دول آسيا الوسطى أهمية أيضا. فقد أُبلغ عن نقل كميات كبيرة من الأفيون المخزون في شمال أفغانستان عبر الحدود الطويلة السهلة النفاذ مع أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان الى الاتحاد الروسي وأوروبا. وهذا يشير الى نشوء مراكز جديدة لانتاج الهروين وظهور تنظيمات جديدة للاتجار بالعقاقير في بلدان العبور.

٣٧- ويشكل الوضع في أفغانستان، لا سيما خلال العامين الماضي، والمتمثل بزراعة خشخاش الأفيون وانتاج الأفيون بمستويات قياسية، تهديدا للسلم والأمن في المنقطة وما وراءها مما يقوض الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلدان المجاورة، وخاصة دول آسيا الوسطى وجمهورية ايران الاسلامية وباكستان. وقد أصبحت أفغانستان مصدر المستحضرات الأفيونية الرئيسي للبلدان المجاورة ولكل من أوروبا الشرقية والغربية. وهي أيضا المصدر الرئيسي للهروين الموجود في بعض بلدان شبه الجزيرة العربية وشرق أفريقيا. وقد أعرب مجلس الأمن، في أعقاب معلومات قدمها اليه المدير التنفيذي، عن قلقه من التهديد الذي يشكله تزايد انتاج المستحضرات الأفيونية والاتجار بها من أفغانستان على أمن المنقطة. وقد عمل اليوندسيب بصورة وثيقة مع مجموعة "الستة زائد اثنين" (تتألف من ستة بلدان مجاورة لأفغانستان اضافة الى الاتحاد الروسي والولايات المتحدة) للتصدي للتهديد الذي يشكله الانتاج غير المشروع للأفيون على أمن المنطقة. وفي أعقاب اجتماع فني في أيار/مايو ٢٠٠٠ حضره ممثلو مجموعة "الستة زائد اثنين" والبلدان المانحة الرئيسية، أيد اجتماع رفيع المستوى عُقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ خطة عمل اقليمية تهدف الى زيادة التعاون بين البلدان المتاخمة لأفغانستان.

٢- الحزام الأمني حول أفغانستان

٣٨- بغية احتواء التدفق المقلق للعقاقير من أفغانستان، شرع اليوندسيب في انشاء ما يطلق عليه اسم الحزام الأمني حول أفغانستان بهدف مزدوج هو خفض الاتجار بالعقاقير من ذلك البلد الى البلدان المجاورة ومنع وصول الكيماويات السليفة المستخدمة في صنع الهروين الى المعامل السرية. ويجمع هذا النهج بين البرامج الوطنية والاقليمية المصممة لتعزيز قدرة البلدان المجاورة في مجال مراقبة العقاقير بغية اعتراض الاتجار بالعقاقير غير المشروعة من ذلك البلد. وتشتمل البرامج الوطنية على تعزيز المراقبة الحدودية والتعاون عبر الحدود، وتحسين تحليل المعلومات، وتدريب موظفي الجمارك والحدود على التقنيات الفعالة لتفتيش المركبات والحاويات والبضائع. وتحقيقا لذلك، استهل اليوندسيب ثلاثة برامج لمراقبة الحدود في أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان تتضمن أنشطتها الداعمة المساعدة القانونية ومراقبة السلائف وبرامج خفض الطلب والتوعية. وفي طاجيكستان، يساعد اليوندسيب أيضا على انشاء وتشغيل جهاز وطني لمكافحة المخدرات لتمكين الحكومة من مكافحة الاتجار بالمخدرات. ويجري تنفيذ برنامجين آخرين في

جمهورية ايران الاسلامية وباكستان لتعزيز قدرات أجهزة انفاذ القوانين بوصفها أداة للتعاون عبر الحدود.

٣٩- وتفيد المعلومات المتاحة لليوندسيب أن مجموع المضبوطات العالمية من المستحضرات الأفيونية في عام ١٩٩٩ بلغ ما يعادل ٨٤٧ طنا من الأفيون وأن أفغانستان كانت مصدر الجزء الأكبر منها. ومن أصل تلك الأرقام العالمية، ضبط ٥٦٤ طنا أو زهاء ٦٧ في المائة في المنطقة. وقد حازت جمهورية ايران الاسلامية الرقم القياسي المطلق بضبطها ٤٩٢ طنا أو زهاء ٥٨ في المائة من المضبوطات في جميع أنحاء العالم، وتبعتها باكستان بضبط ٦٦ طنا أو ٨ في المائة، والصين بضبط ٥٥ طنا أو ٦ في المائة، وتركيا بضبط ٤٦ طنا أو ٥ في المائة. وبالمقارنة ضبطت جميع بلدان أوروبا الغربية مجتمعة (باستثناء تركيا) ٧٣ طنا فقط أو ٩ في المائة من المجموع العالمي خلال الفترة ذاتها.[٩] وفي عام ١٩٩٩، استمرت جمهورية ايران الاسلامية في ضبط أكبر كميات من الأفيون، إذ بلغت أكثر من ٨٠ في المائة من المضبوطات في جميع أنحاء العالم.[١٠] وكانت تكلفة جهود التصدي في بلدان عديدة عالية جدا. فجمهورية ايران الاسلامية، بصورة خاصة، دفعت ثمنا باهظا لنجاحها إذ خسرت ما يزيد على ٢ ٠٠٠ موظف من موظفي انفاذ القوانين منذ عام ١٩٩٠. ومع ذلك، فان المعدل العالي للمضبوطات في المنطقة يعطي دليلا قويا على أن برامج خفض الاتجار غير المشروع بالعقاقير تكون ذات فاعلية قصوى عندما تنظم قريبا من مصدر الانتاج غير المشروع، بمحاذاة الحدود مع أفغانستان. وبتزويد هذه البلدان الأمامية بالتدريب الأفضل وبالمعلومات والمعدات، يمكن لمعدلات الضبط أن تزداد عن طريق مدخلات مالية متواضعة نسبيا بينما يمكن أيضا الحيلولة دون خسارة الأرواح البشرية. وعلاوة على ذلك، فان المساعدة التي يجري توفيرها لدول آسيا الوسطى أخذت تؤتي ثمارها فعلا. ففي تركمانستان، ازدادت مضبوطات الأفيون من ٤ ر١ طن في عام ١٩٩٨ الى ٤ر٦ أطنان في عام ١٩٩٩؛ وفي أوزبكستان ازدادت من ٩ر١ طن الى ٣ر٣ أطنان. وفي طاجيكستان،[١١] أدى توفير مساعدة مقدارها ٢ر٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة قدمها مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة التابع للأمانة العامة لانشاء جهاز لمكافحة المخدرات الى زيادة في مضبوطات العقاقير بلغت نسبتها ٧٠ في المائة في عام ٢٠٠٠. وكانت الزيادة في مضبوطات الهروين أكثر لفتا للنظر إذ بلغت نسبتها ٤٥٠ في المائة لتصل الى ٥ر١ طن أو ما يعادل الكمية التي ضبطت في الولايات المتحدة في الأعوام الأخيرة. وقد تعرضت طرق الاتجار الرئيسية من أفغانستان الى طاجيكستان لزعزعة شديدة.

٤٠- وبغية تفعيل مفهوم الحزام الأمني، أنشأ اليوندسيب عددا من آليات التنسيق الاقليمية لزيادة كفاءة وفعالية أنشطة انفاذ القوانين الاقليمية. ففي عام ١٩٩٩، وضع اليوندسيب برنامجا لانشاء وحدة لتنسيق مراقبة العقاقير في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الاقتصادي في طهران. وستعمل وحدة التنسيق هذه في المنطقة بوصفها الواسطة الرئيسية لتدريب أجهزة انفاذ القوانين، بما في ذلك تدريب موظفين من دوائر الجمارك والنيابات العامة. وقامت دول آسيا الوسطى الخمس، اعتمادا أيضا على الروابط التقليدية القائمة فيما بينها وتحت رعاية اليوندسيب، بالتوقيع على مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون بين سلطاتها الوطنية. وقد أدى ذلك الى تقاسم المعلومات الاستخبارية وتشجيع التسليمات المراقبة وتبادل المعلومات عن تعاطي العقاقير والاتجار بها. وعلاوة على ذلك، أُبرمت مؤخرا مذكرة تفاهم بشأن التعاون على مراقبة العقاقير بين أرمينيا وجمهورية ايران الاسلامية وجورجيا واليوندسيب.

٤١- وكانت المبادرة الحديثة العهد هي المؤتمر الدولي لتعزيز الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى: نهج متكامل للتصدي للمخدرات والجريمة المنظمة والارهاب، الذي عقد في طهران في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. واعتمد المؤتمر، الذي كان برعاية اليوندسيب ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، اعلانا أقر مجموعة من الأولويات للتعاون بين دول آسيا الوسطى في ميدان مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة والارهاب.

باء- جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ

٤٢- في عام ١٩٩٩، انخفض مجموع المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون في جنوب شرق آسيا (في المنقطة المعروفة باسم "المثلث الذهبي") الى ما يقرب من ٠٠٠ ١١٣ هكتار، وهو أدنى مستوى منذ عام ١٩٨٨؛ وانخفض المحصول بنسبة ٣٥ في المائة بحيث بلغ الانتاج المحتمل زهاء ٠٠٠ ١ طن من الأفيون في عام ١٩٩٩. وكان الانخفاض، الذي يعود الى الأحوال الجوية السيئة وتدابير الاستئصال والمكافحة التي اعتمدتها الحكومات المعنية، أبرز ما يكون في ميانمار التي هي ثاني أكبر منتج للأفيون بعد أفغانستان. وفي عام ١٩٩٩، انخفضت الزراعة غير المشروعة في ميانمار بنسبة ٤٥ في المائة الى ٥٠٠ ٨٩ هكتار، بحيث بلغ المحصول المحتمل ٨٩٥ طنا من الأفيون.

٤٣- وبقيت الزراعة غير المشروعة في بلدان أخرى في جنوب شرق آسيا صغيرة. فقد دلت الدراسة الاستقصائية التي أجريت عن خشخاش الأفيون اللاوسي لموسم ١٩٩٩-٢٠٠٠ على أن المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية انخفضت بنسبة ٣٠ في المائة الى ٠٥٢ ١٩ هكتارا، مقارنة بما يقدر بـ ٨٠٠ ٢٦ هكتار في عام ١٩٩٨. وانخفضت مساحة الانتاج في تايلند، التي هي ضئيلة أصلا، هبوطا اضافيا بنسبة ٣٨ في المائة الى ٧٠٢ هكتار، بحيث بلغ المحصول ٨ أطنان من الأفيون، أي أقل من كسر من ١ في المائة من الانتاج المحتمل في جنوب شرق آسيا. وبقيت المساحة المزروعة بالخشخاش في فييت نام صغيرة، إذ بلغت بضع مئات من الهكتارات في عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩.

٤٤- وتمثل مضبوطات عشبة القنب في جنوب شرق آسيا أقل من ١٠ في المائة (متوسط الفترة ١٩٩٣-١٩٩٩) من المضبوطات العالمية التي ما زال معظمها يتم في القارة الأمريكية ومن ثم في أوروبا وأفريقيا. ومع ذلك، ما زال الاتجار بعشبة القنب وتوزيعها بصورة غير مشروعة منتشرا على نطاق واسع داخل المنطقة. ولا تزال جنوب شرق آسيا مصدرا رئيسيا لعشبة القنب. وتفيد الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أن زراعة القنب بصورة غير مشروعة ما زالت مستمرة في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وفي الفلبين. وتصبح كمبوديا بصورة متزايدة المصدر الرئيسي للقنب المزروع بصورة غير مشروعة والموجود في أسواق بلدان في شرق آسيا وجنوبها الشرقي وفي أماكن أخرى.[١٢] ويعتبر راتينج القنب عقارا غير رائج في شرق آسيا وجنوبها الشرقي حيث لا تزال المضبوطات المبلّغ عنها من ذلك النوع من العقاقير ضئيلة. فقد كانت الكميات المضبوطة أقل كثيرا، على سبيل المثال، مما هي في معظم بلدان أوروبا الغربية. ولا يبدو أن شرق آسيا وجنوبها الشرقي يعانيان من مشكلة تعاطي الكوكايين. غير أن أستراليا سجلت اتجاها متزايدا في المضبوطات والتعاطي خلال التسعينات. وسجلت اليابان أيضا مضبوطات منتظمة من الكوكايين، على الرغم من أن الكميات ما زالت منخفضة.

٤٥- وينتشر تعاطي المنشطات الأمفيتامينية والاتجار بها، وبصورة رئيسية الميتامفيتامين، وكذلك المواد من نوع "اكستازي"، في جميع أنحاء شرق آسيا وجنوبها الشرقي وفي البلدان التي أصبحت فيها المنشطات الأمفيتامينية أكثر العقاقير المتعاطاة شيوعا، بما في ذلك تايلند والفلبين واليابان. وقد أُبلغ بأن الصنع السري يتركز في منطقة الحدود بين ميانمار وتايلند، التي كانت تعرف حصرا بتكرير الهروين. وفي معظم بلدان المنطقة بلغت المضبوطات من المنشطات الأمفيتامينية في عام ١٩٩٩ مستويات لم يسبق لها مثيل. فقد ازدادت المضبوطات في تايلند والصين والفلبين وميانمار واليابان زيادة مذهلة خلال العقد الماضي. ففي الصين، وكذلك في تايلند واليابان، بلغت المضبوطات من المنشطات الأمفيتامينية، وبصورة رئيسية الميتامفيتامين، مستويات قياسية في عام ١٩٩٩. وتمثل مضبوطات الصين من المنشطات الأمفيتامينية، من حيث الحجم، زهاء ٥٠ في المائة من المضبوطات العالمية بينما تمثل المضبوطات في جميع منطقة شرق آسيا وجنوبها الشرقي وأوقيانيا أكثر من ثلثي مجموع المضبوطات في العالم. وقد ضبطت الصين كميات كبيرة في عام ١٩٩٩ و٢٠٠٠ بلغت أكثر من ١٦ طنا من

الميتامفيتامين في عام ١٩٩٩ و١٧ طنا في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٠ و١٠ أطنان من الايفيدرين خلال الفترة ذاتها.[١٣]

٤٦- وأبلغت أستراليا ونيوزيلندا أيضا عن صنع المنشطات الأمفيتامينية وتعاطيها، وخاصة الميتامفيتامين. وقد انخفضت مضبوطات المنشطات الأمفيتامينية في أستراليا في الأعوام الأخيرة.[١٤] وما زالت أستراليا مقصدا هاما لعقار MDMA المصنوع بصورة غير مشروعة والآتي من أوروبا الغربية. وقد أبلغ عن زيادة حادة في المضبوطات وفي عدد متعاطي ذلك العقار في بعض بلدان المنطقة، مثل بروني دار السلام وسنغافورة وماليزيا.

جيم- أفريقيا

٤٧- العقار الذي يجري تعاطيه بصورة رئيسية في أفريقيا هو القنب الذي ينتج أساسا من مصادر محلية. وخلال العقد الماضي، كان لافريقيا دور هام كنقطة عبور للكوكايين والهروين. وأصبحت افريقيا الجنوبية والغربية نقاط عبور هامة للكوكايين والهروين المعاد شحنهما الى أوروبا الغربية والولايات المتحدة. وقد أدى الدور الذي قام به مواطنو غرب أفريقيا كناقلين للهروين والكوكايين من جنوب غرب آسيا وأمريكا الجنوبية الى أوروبا من خلال مطارات مختلفة، والدور الذي قامت به جماعات اجرامية من غرب أفريقيا في مجال الاتجار بالعقاقير على الصعيد العالمي، الى تيسير توسع الاتجار بالعقاقير وتعاطيها في القارة. وتواجه عدة بلدان أفريقية تعاطي المنشطات والمثبطات. وقد استُهدف الجنوب الأفريقي كسوق للميثاكوالون، وخاصة على شكل أقراص ماندراكس. وتواجه حكومات عديدة، لا تتوفر لديها معرفة كافية بمدى مشكلة العقاقير، تزايد تعاطي العقاقير وما يرافقه من أنشطة اجرامية يتعين عليها التصدي لها بخبراتها المحدودة والطلبات المنافسة على الموارد.

٤٨- ونتيجة للنزاعات المسلحة في أجزاء عديدة من أفريقيا، وخاصة في أفريقيا الغربية والوسطى، انهارت بُنى الدول ومؤسساتها الضرورية للحكم السديد ومراقبة العقاقير. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار اعادة انشاء القدرة على مراقبة العقاقير، بما في ذلك معالجة واعادة تأهيل واعادة ادماج المحاربين السابقين، وخاصة الأطفال الذين اشتركوا في نزاعات محلية، ضمن اطار اعادة الإعمار اللاحق للنزاعات في عدة دول أفريقية. ولا تزال لتعاطي العقاقير والاتجار بها صلة جوهرية بالقضاء على الفقر وبأمن البشر.

٤٩- وهناك مصدر قلق آخر هو توافر المؤثرات العقلية من أجل التطبيب الذاتي عن طريق الباعة المتجولين والمبيعات التي تتم بدون وصفة طبية. وينبغي توفير المساعدة للحكومات الأفريقية بغية تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على رصد وتنظيم القنوات الوطنية لتوزيع العقاقير. وينبغي أن يمتثل الصيادلة والصيدليات ومستودعات الأدوية المسجلة لأحكام القوانين الداخلية كما ينبغي معاقبة عدم الامتثال. ويجري تعزيز قدرات السلطات الوطنية المختصة في إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا على مراقبة توريد وتوزيع العقاقير والمؤثرات العقلية غير المشروعة، وذلك بالتعاون مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومنظمة الصحة العالمية. وبغية تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على مكافحة المخدرات، تتركز مساعدة اليوندسيب في الجنوب الأفريقي على تدابير المكافحة وتنمية السلطات القضائية والتعاون، وكذلك على خفض الطلب. وتقدم المساعدة التشريعية الى ١٩ دولة في غرب أفريقيا وجنوبيها بغية تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير، وخاصة أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨،[١٥] عن طريق تدريب أكثر من ١٢١ محققا ووكيل نيابة عامة وقاض وقاضي صلح بالتعاون مع الجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي (سادك).

٥٠- وينبغي تعزيز قدرة أجهزة انفاذ القوانين في البلدان الأفريقية، وخاصة في النقاط الاستراتيجية المستخدمة لعبور العقاقير غير المشروعة. ويضطلع اليوندسيب، بالتعاون مع مجلس التعاون الجمركي (المعروف أيضا باسم المنظمة العالمية للجمارك)، ببرنامج لتعزيز قدرة الموانئ الرئيسية في شرق

أفريقيا وجنوبيها. وقد حقق البرنامج أولى نتائجه بضبطين رئيسيين للعقاقير في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ففي دوربان بجنوب أفريقيا، كان ضبط ١١ طنا من راتينج القنب المخبأ في حاويات للشحن البحري جزءا من شحنة مقدارها ١٣ طنا مصدرها كراتشي، باكستان. وضُبطت كمية هامة ثانية من أقراص مندركس مخبأة في حاوية في دار السلام بجمهورية تترانيا المتحدة. وتجسد هذه النتيجة الايجابية الفوائد المتأتية من توفير التدريب والمشورة والمعدات لأفرقة مراقبة الموانئ في دار السلام ودوربان ومابوتو وموميناسا (كينيا)، الذي أنجز في عام ٢٠٠٠. ويجري انشاء وحدة موانئ في جيبوتي، كما سيكتمل توفير التدريب والمعدات في أوائل عام ٢٠٠١. ويجري وضع المرحلة الثانية من المشروع في صيغتها النهائية بحيث تشمل موانئ أخرى في المنطقة.

٥١- ويقوم اليوندسيب بوضع البرنامج الاقليمي لغرب أفريقيا بالتعاون الوثيق مع البرنامج الأفريقي لمكافحة المخدرات التابع للجنة الأوروبية بغية مواصلة تعزيز الهياكل اللازمة لتنسيق مكافحة المخدرات على الصعيدين الوطني والاقليمي، حسبما تقتضي ذلك خطة العمل الاقليمية لمكافحة المخدرات التي اعتمدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام ١٩٩٧. وسيعزز البرنامج أيضا تدابير خفض الطلب وانفاذ القوانين على الصعيدين الاقليمي والقطري. ولبلوغ هذه الغاية، نوقشت الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة المخدرات بصورة مستفيضة في بنن وتوغو وغينيا وكوت ديفوار، بدعم مشترك من اليوندسيب والبرنامج الأفريقي لمكافحة المخدرات. وخلال عام ٢٠٠١، سيستمر توفير التدريب، كما في عام ٢٠٠٠، لمنسقين وطنيين لمكافحة المخدرات من دول أفريقيا الوسطى وكذلك لقضاة وحكام صلح من غرب أفريقيا.

٥٢- وتجسيدا لالتزام السلطات السياسي في المنطقة، قرر وزراء العدل والمالية والداخلية في الدول الـ ١٦ الأعضاء، في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وممثلو أمانة الجماعة المذكورة والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا وفرقة العمل للاجراءات المالية المعنية بغسل الأموال واليوندسيب انشاء فرقة عمل دولية حكومية اقليمية لمكافحة غسل الأموال. وسيدعم اليوندسيب العمليات الأولية لفرقة العمل الدولية الحكومية الاقليمية وسيوفر المساعدة على المستوى القطري للموظفين الحكوميين وموظفي المصارف والقطاع الخاص في بلدان مختارة.

٥٣- ويستمر الاعلان وخطة العمل لمنظمة الوحدة الأفريقية المتعلقين بمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها في أفريقيا في كونهما بمثابة حجر زاوية للتعاون على صعيد القارة، كما لا يزالان أداة رئيسية للعمل على مكافحة المخدرات في أفريقيا. غير أن هناك حاجة الى مشاركة أكبر من المنظمات الاقليمية الأفريقية وخاصة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي، في عمل مركز الوصل لمكافحة المخدرات التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية.

دال- أمريكا اللاتينية والكاريبي

٥٤- إذ واجه المتجرون في نهاية المطاف فقدان مصادرهم الرئيسية من الكوكا نتيجة لجهود الاستئصال الناجحة في بوليفيا وبيرو، نقلوا زراعتها بصورة مطردة الى جنوب البلاد وجنوبها الغربي. ونتيجة لهذا الانتقال، وسّع المتجرون الكولومبيون زراعة الكوكا. فقد بلغ مجموع المساحة المزروعة بالكوكا الآندية في نهاية عام ١٩٩٩ ما مقداره ٠٠٠ ١٨٣ هكتار، وهي أدنى مساحة منذ عام ١٩٨٧ على الرغم من زيادة في زراعة الكوكا في كولومبيا بلغت نسبتها زهاء ٢٠ في المائة. وتستأثر كولومبيا بثلثي انتاج أوراق الكوكا ويحتمل أن تنتج زهاء ٥٢٠ طنا من الكوكايين. وعلى الرغم من هذه الزيادة، أدى الانخفاض الذي حصل في بوليفيا وبيرو الى جعل مجموع الانتاج المحتمل من الكوكايين من المنطقة الآندية في عام ١٩٩٩ يصل الى ٧٦٥ طنا، وهو أدنى انتاج خلال خمسة أعوام.

٥٥- والوجهة الرئيسية للأفيون المنتج في أمريكا اللاتينية هي سوق الهروين في الولايات المتحدة. وبينما كان الأفيون

المكسيكي يذهب تقليديا، منذ عقود، الى الولايات المتحدة، فان بلدان أمريكا الوسطى، مثل غواتيمالا، لم تعد فعليا المنتجة الرئيسية للأفيون خلال التسعينات. وخلال الفترة ذاتها، برزت كولومبيا كموزع للهروين المنتج من خشخاش الأفيون المزروع داخليا. وقد أبلغت بلدان مجاورة مثل بيرو وفنزويلا عن بعض الانتاج على نطاق ضيق، الأمر الذي يقتضي رصد هذا التهديد المحتمل بعناية. وعلى الرغم من أن المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون بصورة غير مشروعة في كولومبيا والمكسيك صغيرة بالمعايير العالمية، إذ تقدر بأقل من ٦ في المائة من مجموع المساحة المزروعة به في جميع أنحاء العالم، فان الانتاج في هذين البلدين هام اقليميا وقد حل محل بعض الهروين المنتج في جنوب شرق آسيا في سوق الولايات المتحدة. وكان منشأ معظم الهروين الذي عثر عليه في الولايات المتحدة في عام ١٩٩٩ إما كولومبيا أو المكسيك. وقد زادت سلطات البلدين من جهودها لاستئصال زراعة الأفيون غير المشروعة.

٥٦- ونجحت أجهزة انفاذ القوانين في استهداف الاتجار غير المشروع بالكوكايين، فأزالت كميات قياسية منه من الأسواق غير المشروعة. وخلال عام ١٩٩٩، كان ٨٨ في المائة من المضبوطات من الكوكايين في القارة الأمريكية، وخاصة في الولايات المتحدة حيث بلغت نسبتها ٣٧ في المائة وفي كولومبيا حيث بلغت نسبتها ١٨ في المائة من المضبوطات في العالم. وارتفعت نسبة المضبوطات من الكوكايين في أوروبا الى ١٢ في المائة من مجموع المضبوطات العالمية في عام ١٩٩٩.[١٦] ولا تزال كميات سائبة من الكوكايين تشحن الى أمريكا الشمالية وأوروبا بطريق البحر، وعلى الأكثر في حاويات ولكن أيضا كشحنات على ظهر السفن. وتمر الشحنات المرسلة الى أمريكا الشمالية عبر شرقي المحيط الهادئ أو عبر الكاريبي. وكثيرا ما تُستخدم دول أمريكا الوسطى والكاريبي كنقاط عبور، كما توفر تحالفات العمل بين الجماعات الاجرامية الكولومبية والمكسيكية والكاريبية خيارات تهريب أكبر للوصول الى الأسواق غير المشروعة في الولايات المتحدة. ويهرّب الكوكايين بصورة متزايدة أيضا من البلدان المنتجة عن طريق البر الى بلدان المخروط الجنوبي في أمريكا الجنوبية. فالبرازيل وفنزويلا، على سبيل المثال، لا تواجهان طلبا متزايدا فحسب بل تُستخدمان أيضا لاعادة نقل الشحنات بطريق الجو والبحر الى أوروبا وجنوب أفريقيا. وتستمر شبه الجزيرة الايبيرية في كونها نقطة دخول هامة، مثلها مثل هولندا، على الرغم من أن الطرق البحرية الى البلطيق وشرقي البحر الأبيض المتوسط تُستخدم بصورة متزايدة كنقاط دخول خلفية الى أوروبا الغربية، لتغذي الأسواق المتنامية في أوروبا الوسطى والشرقية.

٥٧- وفي منطقة الكاريبي، انخفضت مضبوطات القنب، وهو العقار غير المشروع الوحيد الذي ينتج في المنطقة، من زهاء ١٢٥ طنا في عام ١٩٩٤ الى ٧٣ طنا في عام ١٩٩٨. وقد زادت الحكومات من جهودها لاستئصال القنب. فقد دمرت جامايكا، وهي المصدر الرئيسي للقنب في المنطقة، أكثر من ٥٨٨ هكتارا من النباتات الكاملة النمو وضبطت أكثر من ٤٤ طنا من القنب في الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٩٩. غير أنه على الرغم من أن القنب لا يزال يحتل المرتبة الأولى بين العقاقير المتعاطاة، يحتل الكوكايين الأولوية في اهتمام أجهزة انفاذ القوانين.[١٧]

٥٨- وتفيد آلية الكاريبي لتنسيق مكافحة المخدرات التابعة لليوندسيب أن ما يقرب من نصف مجموع منتوج الكوكايين الذي يغادر أمريكا الجنوبية الى الأسواق العالمية والذي يبلغ ٣١٠ أطنان، ينقل عبر الكاريبي. فزهاء ٣٥ في المائة من الكوكايين الذي يصل الى الولايات المتحدة، أي ١٤٠ طنا، و٦٥ في المائة من الكوكايين الذي يصل الى أوروبا، أي ٦٥ طنا، ينقل عبر الكاريبي، مما يجعل منطقة الكاريبي محورا رئيسيا لمرور الكوكايين. ويستخدم الكاريبي الى حد ما أيضا كمحور لمرور الهروين، وبصورة رئيسية من كولومبيا. ويؤدي استخدام المتجرين المتزايد للزوارق القوية السريعة وللاتصالات المشفّرة بواسطة أجهزة الهاتف الخلوية مع متعاونين في البر الى خلق صعوبات خاصة لدوائر انفاذ القوانين. فقد أدى الاتجار بالعقاقير وتعاطيها الى زيادة افتقار دول الكاريبي للمنعة مما يؤدي الى التأثير على مؤسساتها

الديمقراطية والاقتصادية والمالية وعرقلة عملها بصورة سليمة. (١٨)

٥٩- وعلى الصعيد الاقليمي، تمثل خطة العمل من أجل التنسيق والتعاون في مجال مكافحة المخدرات في منطقة الكاريبي لعام ١٩٩٦، التي اعتمدت في بربادوس في عام ١٩٩٦، اطارا للتعاون فيما بين البلدان في المنطقة ومع مجتمع المانحين، وخاصة الاتحاد الأوروبي. وقد استُنتج من استعراض للتقدم القطاعي الذي أحرز في تنفيذ توصيات خطة عمل بربادوس، أجري في أيار/مايو ٢٠٠٠، أن المبادرات المتعلقة بالتعاون الاقليمي، كفرقة العمل الكاريبية المعنية بالاجراءات المالية التي تستهدف غسل الأموال والمجلس الكاريبي لانفاذ القوانين الجمركية المتعلق بالتعاون الجمركي، كانت موضع التنفيذ أكثر من العديد من الجهود الوطنية، وذلك جزئيا بسبب الموارد المحدودة على الصعيد الوطني. ويشمل التقدم المحرز في التعاون الاقليمي على مكافحة المخدرات انشاء نظام اقليمي لتبادل المعلومات عن السفن الصغيرة، بانشاء محطات عمل تجريبية بدأت تعمل الآن في سانت لوسيا وترينيداد وتوباغو وفي مكتب الاستخبارات المشتركة في سان خوان بيورتوريكو. وأحرز تقدم أيضا في مجال التعاون القانوني في منطقة الكاريبي. فقد اتفق وزراء القانون في دول الجماعة الكاريبية على معاهدة كاريبية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في الشؤون الجنائية، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالاستماع الى أقوال الأشخاص والكشف على المواقع وتحديد أماكن المواد وتسهيل مثول الشهود وتنفيذ عمليات التفتيش والضبط وكذلك اقتفاء أثر عائدات الجريمة وضبطها والتحفظ عليها ومصادرتها. وهي تستند الى معاهدة الأمم المتحدة النموذجية لتبادل المساعدة في المسائل الجنائية (القرار ١١٧/٤٥، المرفق) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (القرار ٢٥/٥٥، المرفق الأول).

٦٠- وعلى الصعيد دون الاقليمي، ساعد اليوندسيب على ترويج الأساليب والمعايير المشتركة للمراقبة الوبائية بموجب مشروع يستند الى مذكرة التفاهم المتعلقة بالتعاون الاقليمي على مكافحة المخدرات بين الأرجنتين وأوروغواي وبوليفيا وبيرو وشيلي واليوندسيب. وستدعم هذه المبادرة أول دراسات استقصائية وطنية ستجرى في المنازل والمدارس في الأرجنتين وأوروغواي وبيرو وتساعد على تحديث نظم المعلومات المتعلقة بتعاطي العقاقير في جميع أنحاء المنطقة بحيث تتيح اجراء دراسات مقارنة قطرية عن تفشي هذا التعاطي وانتشاره واتجاهاته.

٦١- وخلال عام ٢٠٠٠، تحسن أيضا التعاون دون الاقليمي على مكافحة المخدرات في أمريكا الوسطى. واستمرت لجنة أمريكا الوسطى الدائمة للقضاء على انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها وتعاطيها واستعمالها بصورة غير مشروعة في القيام بدور محوري في تعزيز التعاون الاقليمي على مكافحة المخدرات. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٠، وقّعت الدول الأعضاء فيها على اعلان غواتيمالا الذي يحدد طرائق التعاون على خفض العرض والطلب على المخدرات.

هاء- أوروبا الغربية

٦٢- لا يزال القنب أكثر العقاقير توافرا وتعاطيا في أوروبا. وقد أبلغ مركز الرصد الأوروبي المعني بالعقاقير والادمان عليها عن حدوث زيادة في عدد الأشخاص الذين ترددوا على مراكز المعالجة من تعاطي القنب في أواخر التسعينات، وخاصة بين صغار السن. ولا يزال القنب هو العقار الرئيسي في الجرائم المتعلقة بالعقاقير، ولا سيما من حيث استعماله أو حيازته. وبالاضافة الى ذلك، ازداد عدد المضبوطات زيادة حادة منذ عام ١٩٩٧.

٦٣- وتأتي الأمفيتامينات وعقار "اكستاسي" في المرتبة الثانية بين العقاقير الشائع تعاطيها في أوروبا. ففي أعقاب الزيادات الكبيرة التي حدثت في تعاطي المنشطات الأمفيتامينية في النصف الأول من التسعينات، يبدو أن هذا التعاطي أصبح مستقرا أو حتى آخذا في الانخفاض بين الشباب. ومع ذلك، فان نسبة الأشخاص الذين يسعون للحصول على المعالجة من تعاطي المنشطات الأمفيتامينية، على الرغم من كونها منخفضة، آخذة في الازدياد في بعض

البلدان. وقد أخذ تعاطي الأمفيتامينات وعقار "اكستاسي" ينتقل من حفلات الرقص الكبيرة الى أوساط النوادي والمقاصف والمناسبات الخاصة المتباعدة جغرافيا. وتلاحظ تنوع أوسع في العقاقير وتعاطيها بين مختلف الفئات الاجتماعية وأنماط الحياة. وقد استقر كل من عدد وكميات المضبوطات الأمفيتامينية في أواخر التسعينات.

٦٤- وبينما يقل تعاطي الكوكايين عن تعاطي الأمفيتامينات أو "اكستازي"، فان استعماله يتزايد وينتشر الى فئات سكانية أوسع. غير أن الوضع لا يقارن بالزيادة الكبيرة في التعاطي والاتجار التي شوهدت في مناطق أخرى في الثمانينات. ففي عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩، استمر عدد مضبوطات الكوكايين في الزيادة نتيجة تدابير انفاذ القوانين الأكثر فعالية، على الرغم من اختلاف كمياتها. [١٩]

٦٥- ولا يزال الارتهان بالهروين مستقرا على نطاق واسع أو أنه آخذ في الانخفاض. ومعظم مستعملي الهروين المعروفين هم من السكان المتقدمين في السن الذين يعانون من مشاكل صحية واجتماعية ونفسية خطيرة. ولا تزال تجربة الشباب للهروين منخفضة كما أن الدراسات الاستقصائية التي تجرى في المدارس تبين أن التلاميذ حذرون جدا ازاء استعمال الهروين. غير أنه أُبلغ عن تعاطي الهروين بين الشباب الذين يستعملون الأمفيتامينات وعقار "اكستاسي" وعقاقير أخرى بكثرة للأغراض الترفيهية. وتشمل الفئات الأخرى المعرضة للخطر الشديد الأقليات المهمشة، والمشردين من صغار السن، والشباب، وصغار المجرمين في المؤسسات الاصلاحية، والسجناء، والمشتغلين بالجنس. أما عدد مضبوطات الهروين وكمياتها فمستقرة في أوروبا الغربية، على الرغم من وجود تباين بين البلدان.

٦٦- وتبدو الاتجاهات العامة في انتشار فيروس القصور المناعي البشري والتهاب الكبد الوبائي "باء" و"جيم" بين مستعملي العقاقير عن طريق الحقن مستقرة نسبيا، على الرغم من الابلاغ عن بعض الزيادات المحلية في الاصابة بفيروس القصور المناعي البشري. ومنذ منتصف التسعينات، بدا أن انتشار فيروس القصور المناعي البشري قد استقر في معظم البلدان بعد انخفاض حاد حدث في أعقاب أول انتشار وبائي رئيسي بين متعاطي العقاقير بواسطة الحقن خلال الثمانينات.

واو- أمريكا الشمالية

٦٧- تمثل سوق العقاقير غير المشروعة في أمريكا الشمالية، وخاصة في الولايات المتحدة، واحدة من أكثر الأسواق تحقيقا للربح في العالم. فهناك جماعات متنوعة تقوم بالاتجار بالعقاقير الى الولايات المتحدة وتدير شبكات توزيع في جميع أنحاء القارة. وتقوم الجماعات الاجرامية بتهريب الكوكايين والهروين على الطرق البرية عبر المكسيك وعلى الطرق البحرية على ساحلي المكسيك وعبر الكاريبي وكذلك عبر الممرات الجوية الدولية.

٦٨- ولا يزال كوكايين "الكراك" القابل للتدخين يمثل التهديد الرئيسي بالنسبة للولايات المتحدة. وقد استنفدت الاجراءات المتخذة ضد المتجرين بالكوكايين معظم موارد انفاذ قوانين المخدرات. وتشكل الحدود الجنوبية الغربية نقطة الدخول الرئيسية لما نسبته ٥٤ في المائة من الشحنات المرسلة الى الولايات المتحدة. ويتوافر الكوكايين بسهولة في جميع المدن الكبرى تقريبا في أمريكا الشمالية. بيد أن تعاطي كوكايين في الولايات المتحدة انخفض خلال العقد الماضي. وقد استقر معدل التعاطي في الأعوام الأخيرة. فقد بلغ تعاطي كوكايين "الكراك" نقطة التشبع في جميع أنحاء البلاد. ويدخل الكوكايين الى كندا في الغالب بواسطة الطائرات الخاصة والتجارية والسفن الأم والحاويات البحرية والنقل البري، ولكن جزءا صغيرا منه فقط موجه الى الأسواق الكندية.

٦٩- وفي المكسيك، حيث يمثل الكوكايين ثاني أكثر العقاقير تعاطيا، تقوم أجهزة انفاذ القوانين بضبط كميات كبيرة، ولا سيما من خلال العمليات البحرية. ويستخدم اقليم المكسيك نقطة عبور هامة لشحنات الكوكايين المتجهة

الى الولايات المتحدة، وكذلك مصدرا كبيرا للقنب، وبقدر أقل، للهروين. وفي المكسيك تشير التقارير الى ازدياد تعاطي الهروين والكوكايين، مع أن مستوى هذا التعاطي أقل كثيرا منه في كندا والولايات المتحدة.

٧٠- والهروين متوافر في مدن عديدة في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. والهروين الشديد النقاوة المنتج في كولومبيا يتوافر في الغالب على الساحل الشرقي وفي الشمال الشرقي للولايات المتحدة. ويهرّب أساسا بطريق الجو وتوزعه شبكات راسخة الأساس لتهريب وتوزيع أنواع متعددة من العقاقير في مناطق المدن.

٧١- وتدل المؤشرات خلال الأعوام القليلة الماضية على حدوث انخفاض في الهروين العالي النوعية من جنوب شرق آسيا المتوافر في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، لا يزال توزيع الهروين من تلك المنطقة يخضع للسيطرة التامة لجماعات اجرامية آسيوية اثنية معقدة. وتضلع جماعات الاتجار من غرب أفريقيا أيضا في تهريب الهروين الى الولايات المتحدة. بيد أن الجماعات الاجرامية التي تتخذ من آسيا مقرا لها تضلع بصورة نشطة في التوريد غير المشروع للهروين الى كندا. ولا يزال جنوب شرق آسيا المصدر الرئيسي للهروين المتوافر في كندا.

٧٢- وقد تركز انتاج الميتامفيتامين والاتجار به وتعاطيه بصورة رئيسية في غرب الولايات المتحدة وجنوب غربها وغربها الأوسط. وتمثل المعامل السرية العاملة في كاليفورنيا والمكسيك مصدر التوريد الرئيسي للولايات المتحدة. وقد أخذ الاتجار غير المشروع بالميتامفيتامين في الارتفاع في المكسيك خلال السنوات الأخيرة، وتمكنت السلطات المكسيكية من ضبط كميات كبيرة في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠.

٧٣- وتشكل جماعات الاتجار من أوروبا واسرائيل المورّد الرئيسي لعقار MDMA ("اكستاسي") الى سوق الولايات المتحدة، باستخدام الخطوط الجوية التجارية والحاويات والنظام البريدي.[٢٠] ويعتبر الشباب "اكستازي"، بصورة متزايدة، بديلا "مأمونا" لكوكايين "الكراك" أو الكوكايين أو الهروين. وفي بعض أنحاء من كندا، يبدو أن "اكستاسي" هو العقار المفضل للتعاطي بعد القنب بين المراهقين وصغار الراشدين.

٧٤- ويستمر القنب في كونه أكثر العقاقير المتعاطاة رواجا في كندا والمكسيك والولايات المتحدة. ويشكل الرواج المتزايد للقنب المزروع في الماء والذي يحتوي على نسبة عالية من التترا هيدروكانابينول في الجزء الغربي من كندا وفي بعض أجزاء من الولايات المتحدة تحديا كبيرا لسلطات انفاذ القوانين. ولاحظت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بقلق أن الزراعة الداخلية لأنواع القنب القوية جدا يجري ترويجها من خلال بيع كل من بذور القنب والمعدات اللازمة لزراعة القنب عن طريق شبكة الانترنت، وبصورة رئيسية في كندا.

٧٥- وفي الولايات المتحدة، لا يزال ثاني ايثيلاميد حامض الليسرجيك (LSD) متوافرا بكميات تباع بالتجزئة في كل ولاية تقريبا. ويعتقد بأن الانتاج يتركز في سان فرنسيسكو والساحل الغربي وشمال غرب منطقة المحيط الهادئ. ويتوافر عقار (LSD) أيضا في كندا؛ مع أنه يبدو أن رواجه يتضاءل لمصلحة عقار "اكستاسي".

خامسا- الابلاغ عن خطط العمل والتدابير التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين

٧٦- يتضمن هذا الفرع تحليلا للمعلومات التي قدمتها الحكومات في الاستبيانات الاثناسنوية بشأن مختلف خطط العمل والتدابير التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين. ويغطي الاستبيان جميع قطاعات مراقبة المخدرات، والمعلومات الواردة فيه مقدمة من وزارات ووكالات مختلفة، كل في مجال اختصاصها.

٧٧- وقد حددت اللجنة بقرارها ١١/٤٢، يوم ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ موعدا نهائيا لكي تقدم الحكومات استبياناتها الاثناسنوية الى المدير التنفيذي لاتاحة الوقت اللازم لتحليل المعلومات وابلاغها الى اللجنة. وحتى ذلك التاريخ لم يرد الا ١٥ ردا. واستجابة الى طلب من اللجنة في اجتماعها الأول المعقود بين الدورات في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أرسل تذكير آخر الى الدول التي لم تكن قد قدمت استبياناتها حتى ذلك الوقت، وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بلغ عدد الاستبيانات التي تم تسلمها ٨١ استبيانا، أعد التقرير على أساسها. أما الاستبيانات الأخرى التي وردت بعد ذلك التاريخ فلم تدرج في التحليل.

٧٨- وكان معدل الاستجابة منخفضا نسبيا. وبالمقارنة، بلغ عدد الدول التي قدمت استبياناتها الخاصة بالتقارير السنوية في عام ١٩٩٩، ١٢٠ دولة. غير أن ذلك قد يعزى جزئيا الى أن الاستبيان الاثناسنوي جديد ولا يزال في دورة الابلاغ الأولى. ويتوقع أن تتحسن معدلات الاستجابة في المستقبل بعد انشاء آلية الابلاغ. ومع ذلك، ولأن الاستبيان أداة مهمة لرصد التقدم المحرز في مواجهة التحديات التي تناولتها الدورة الاستثنائية، فقد ترغب اللجنة في النظر في امكانية تشجيع زيادة الالتزام، وبخاصة تقديم الاستبيانات الى الأمانة العامة في مواعيدها.

٧٩- وكعملية اثناسنوية، ستجرى الدورة المقبلة لجمع البيانات عن طريق استبيان المتابعة في عام ٢٠٠٠، مع تحليل البيانات المقدمة في تقرير يقدم الى اللجنة في دورتها السادسة والأربعين في عام ٢٠٠٣. وينبغي أن يوفر ذلك مجموعتين من البيانات الموحدة لتسهيل اجراء استعراض نصف المدة واعداد تقرير يقدم الى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٣. وبالنظر الى انخفاض معدلات الاستجابة في العمليات الأولى، قد ترغب اللجنة في أن تنظر في ما اذا كانت الجولة الأولى للابلاغ قد أسفرت عن بيانات كافية تفي بالغرض كما ونوعا. واذا كان الغرض من الجولة الأولى هو توفير خط أساس يقاس منه التقدم المحرز فان العملية ينبغي أن تجرى على أشمل نطاق ممكن. وفي هذا الصدد، قد ترغب اللجنة في أن تنظر في ما اذا كان مطلوبا اجراء أي أنشطة متابعة في عام ٢٠٠١. وأحد الاحتمالات القائمة هو أن تطلب اللجنة الى الدول التي لم ترد على الطلب الأول بتقديم تقاريرها في عام ٢٠٠٠، بأن تفعل ذلك في أوائل عام ٢٠٠١. وسوف تدرج البيانات المقدمة في اضافة لهذا التقرير لكي تنظر فيها اللجنة في دورتها المستأنفة التي تعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، دون أن يؤثر ذلك على دورة الابلاغ. عندئذ، يمكن اعداد مجموعة بيانات للتداول بشأنها في المستقبل.

٨٠- ويعرض الجدول ١ تحليلا لمعدلات الاستجابة بحسب المناطق، على أساس العدد الكلي للبلدان والأقاليم التي كان يمكن أن ترد من كل منطقة جغرافية. وتشير المعلومات الى أن معدلات استجابة البلدان المتقدمة النمو، وبصفة خاصة في أوروبا، كانت أعلى بكثير من معدلات البلدان النامية، وبالأخص في افريقيا وآسيا.

الجدول ١

تحليل الردود حسب المناطق

المنطقة	عدد الردود المتاحة للتحليل (المجموع=٨١)	النسبة المئوية الى جميع الردود	النسبة المئوية التقديرية للبلدان المستجيبة في كل منطقة
افريقيا	١١	١٤	٢١
الأمريكتان	٢٣	٢٨	٦٢
آسيا	١٣	١٦	٢٨
أوروبا	٣٢	٤٠	٧١
أوقيانوسيا	٢	٢	١٥

٨١- والمعلومات الواردة في الاستبيانات هي أساس التحليل الوارد أدناه. وكما طلبت اللجنة في القرار ١١/٤٢، جرى النظر أيضا في المعلومات الأخرى المتاحة لليوندسيب، والمستمدة أساسا من ملفها الخاص بالمساعدة التقنية. وكانت خطط العمل والتدابير التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة بمثابة عامل مساعد للعمل،

وبخاصة في تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. كما انها متممة لبرنامج العمل العالمي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة (القرار دإ-٢/١٧، المرفق)، في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩١. وهناك أنشطة عديدة أبلغت عنها الدول الأعضاء في الاستبيان واضطلعت بها امتثالا للتكليفات السابقة، كتلك المتصلة بالسلائف وبالمنشطات الأمفيتامينية والناشئة عن المادة ١٢ من اتفاقية عام ١٩٨٨ ومن اتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١،[٢١] على التوالي. وعلى ذلك، يبين التحليل أدناه الاجراء الذي اتخذته الدولة العضو، بصيغته الواردة في الاستبيان، دون الدخول في تقييم تفصيلي لفعالية ذلك الاجراء.

٨٢- أصبحت خطط العمل والتدابير التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية العشرين هي المرجع الشامل على المستويين الوطني والاقليمي. وقد كان لهما تأثير كبير، فحكومات الدول التي تعرضت لأضرار كبيرة بفعل تأثيرات العقاقير غير المشروعة على مدى العقود الثلاثة الماضية، يمكنها الآن أن ترى جهودها الوطنية وقد أصبحت جزءا من استراتيجية عالمية. وبالنسبة لدول مثل باكستان، وبيرو، وبوليفيا، وتايلند، وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، وكولومبيا، وهي دول ألزمت نفسها الزاما قاطعا باستئصال الزراعة غير المشروعة لشجيرات الكوكا وخشخاش الأفيون عن طريق توفير وسائل تنمية بديلة، حققت الدورة الاستثنائية اعترافا من المجتمع الدولي بجهودها.

٨٣- وقد تم اعتماد أو تحديث استراتيجيات أو خطط وطنية لمكافحة المخدرات لتشمل الأهداف والغايات التي انبثقت عن الدورة الاستثنائية. ووجود استراتيجية أو خطة وطنية لمكافحة المخدرات أداة ضرورية لضمان وجود تخطيط دقيق وعمل منسق يعالج جميع جوانب مشكلة المخدرات ويحقق التفاعل بين مجالات النشاط المختلفة مثل انفاذ القانون، والصحة، والتعليم، والتنمية الاقتصادية. فالاستراتيجيات أو الخطط الوطنية يمكن أن تضفي المشروعية على النهج المتوازن بين تدابير خفض الطلب وتدابير خفض العرض. وذكرت ٦٧ حكومة من بين الحكومات الـ ٨١ التي ردت على الاستبيان الاثناسنوي، (٨٣ في المائة) أنها اعتمدت استراتيجية أو خطة وطنية بشأن المخدرات، وذكرت بعض الحكومات أنه، في الوقت الذي توجد فيه استراتيجية شاملة لمكافحة العقاقير غير المشروعة، فانها لا تندرج تحت خطة عمل شاملة وحيدة. وهناك ١٢ حكومة (١٥ في المائة) اما أنها لا توجد لديها استراتيجية وطنية بشأن العقاقير أو خطة عمل وطنية بشأن العقاقير، أو أنها بسبيلها الى وضع استراتيجية أو خطة وطنية. وهناك بلدان عديدة يجرى فيها تعديل الخطط أو الاستراتيجيات القائمة من أجل ادراج الأهداف والنهج اللذين اعتمدا في الدورة الاستثنائية. وتتلقى بعض الدول مساعدات في اعداد خططها الوطنية.

٨٤- وفي حالات كثيرة، يولى اهتمام خاص في الاطار الاستراتيجي الوطني والبرامج الوطنية للتآزر والتكامل فيما بين تدابير المكافحة، والصحة وسياسات وبرامج انفاذ القانون. وقد يسرت تلك الجهود تنسيق برامج انفاذ القانون، والوقاية، والعلاج، واعادة الادماج في المجتمع،[٢٢] مما أسفر عن نهج أكثر توازنا مع ايلاء مزيد من الاهتمام لخفض الطلب. وذكرت نسبة ٧٠ في المائة من الحكومات الـ ٨١ التي ردت على الاستبيان الاثناسنوي، أنها أدرجت في استراتيجياتها أو خططها الوطنية المتعلقة بالمخدرات المبادئ التوجيهية الخاصة بخفض الطلب على المخدرات. وذكرت ٨ دول أنها لم تدرج المبادئ التوجيهية بعد في استراتيجياتها أو خططها الوطنية.

٨٥- والتنسيق الفعال بين مختلف القطاعات شرط أساسي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية أو خطة العمل الوطنية. وقد أنشأت معظم الحكومات (٨٣ في المائة من بين الدول المستجيبة) كيانا مركزيا للتنسيق من أجل تنفيذ ما لديها من استراتيجياتها الوطنية أو خطط عمل وطنية بشأن المخدرات.

٨٦- وفي ٧٣ دولة (٩٠ في المائة من الدول المستجيبة)، تتسم الاستراتيجية الوطنية أو خطة العمل الوطنية بشأن العقاقير بأنها متعددة القطاعات. والقطاعات الرئيسية

المشمولة هي الصحة (في ٦٧ دولة، أو ٨٣ في المائة)، والبرامج الاجتماعية (في ٦٠ دولة، أو ٧٤ في المائة)، والتعليم (في ٦٦ دولة أو ٨١ في المائة)، وانفاذ القانون (في ٦٧ دولة، أو ٨٣ في المائة)، والعدالة (في ٦٥ دولة، أو ٨٠ في المائة)، والعمالة (في ٣٦ دولة، أو ٤٤ في المائة). وأشارت جميع الردود تقريبا الى أن المنظمات غير الحكومية، ورابطات المجتمع المدني، والكنائس، والمؤسسات الخيرية والمجتمعات المحلية قد شاركت في صياغة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية بشأن المخدرات. وذكرت مشاركة المنظمات الشبابية في الاستراتيجيات الوطنية في ردود العديد من الدول (١١ دولة)؛ وذكرت الادارة البيئية في اثنين من الردود؛ وأشارت دولة واحدة الى ضرورة الحصول على مشورة مجموعة عريضة من الخبراء والمسؤولين في أثناء وضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات. ونظرا لارتفاع مستوى الالتزام السياسي الذي يولى لمشكلة مكافحة المخدرات، ولأهمية التنسيق والقيادة، فان رؤساء الحكومات في العديد من الدول، بما فيها ايطاليا واليابان، يضطلعون برئاسة كيانات التنسيق الوطنية التي تقوم بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية بشأن المخدرات. وأنشأت دول أخرى لجانا وطنية مشتركة بين الوكالات على المستوى الوزاري من أجل تعزيز التنسيق.

ألف- خطة العمل لتنفيذ الاعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات

٨٧- يتناول الباب الثامن خفض الطلب على المخدرات ويتألف من ٢٩ سؤالا تنتظمها سبعة أبواب فرعية. وتعالج الأبواب الفرعية الردود السياسية والاستراتيجية (الالتزام)، وموارد المعلومات (تقييم المشكلة)، والاستجابات (معالجة المشكلة)، وطرائق العمل (اقامة علاقات تشاركية)، والعمل مع الجماعات السكانية الضعيفة أو ذات الاحتياجات الخاصة (التركيز على الاحتياجات الخاصة)، والأنشطة الاعلامية والتثقيفية (توجيه الرسالة الصحيحة)، وقضايا التدريب والتنسيق (الارتكاز على الخبرات المكتسبة). وسيجرى أدناه تناول كل موضوع من هذه المواضيع بنفس الترتيب الذي يرد به الموضوع في الاستبيان. وسوف يشار أيضا الى التعليقات النوعية والمواد الأخرى ذات الصلة حسب الاقتضاء. وسوف تحسب النسب المئوية اما على أساس عدد الردود الواردة على سؤال معين أو على أساس العدد الاجمالي للاستبيانات التي يشملها التقرير (تشمل العينة الكاملة ٨١ دولة، وهي الدول التي ردت على الاستبيان) ويذكر الأساس المستعمل في حساب النسب المئوية في سياق النص.

١- الالتزام

٨٨- تستطلع الأسئلة التي تتناول الالتزام الاستجابات السياسية والاستراتيجية ازاء خفض الطلب على المخدرات. ووجود استراتيجية وطنية لخفض الطلب على المخدرات يؤدي دورا مهما في تنسيق الاستجابات وضمان اتباع ممارسة جيدة ونهج يحقق التوازن بين تدابير خفض كل من الطلب والعرض، وهي التدابير الواردة في الاعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات. كما توفر هذه الاستراتيجية أساسا لتشجيع استجابات متعددة القطاعات وشاملة للمجتمع بأسره على النحو المطلوب في الاعلان. والسؤال الأول، والمناسب، في الباب الثامن يسأل الدول عما اذا كان لديها استراتيجية وطنية لخفض الطلب على المخدرات. وقد جاءت الردود على هذا السؤال ايجابية في الغالبية الغالبة من الحالات. فقد ذكرت نسبة ٨٩ في المائة من الدول التي ردت على الاستبيان أن لديها استراتيجية وطنية، وأبلغت بقية الدول (١١ في المائة) عن وجود استراتيجية. وكان هذا السؤال واحدا من عدد قليل من الأسئلة الواردة في هذا الباب والتي أجابت عنها جميع الدول تقريبا. وقدمت بعض الدول تفاصيل عن خططها الوطنية ومعلومات أخرى عن الميزانية وعن الأمور المتصلة بها. وتشير الأمثلة المقدمة الى أن بعض الدول استثمرت جهودا ضخمة في وضع خطط استراتيجية وأنه كان هناك تماثل كبير بين الدول فيما يتصل بالمواضيع التي جرت تغطيتها. ولذا فقد يكون من المفيد تبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء في هذا المجال.

٨٩- ويصعب الحكم على قيمة الردود الاستراتيجية الفردية الواردة على سؤال بسيط كهذا السؤال، وأظهرت الردود، في كثير من الحالات، أن استراتيجيات خفض الطلب مدمجة في الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمخدرات والتي تعالج قضايا الطلب والعرض على السواء. وتظل مسألة التوازن قائمة، مثلما هو الحال بالنسبة لمدى تأثير الاستراتيجية الوطنية على الممارسة. ومع ذلك، فان معظم الدول (٨٣ في المائة) التي توجد لديها استراتيجية وطنية أبلغت، في رد تكميلي، أنها قامت بادماج المبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات. ويشير ذلك الى أن استراتيجياتها الوطنية قد راعت المبادئ المتفق عليها بشأن الممارسة الجيدة . وأبلغت نسبة ١٧ في المائة من الدول أن عمليات التخطيط الاستراتيجي بها لا يتضمن المبادئ التوجيهية، وهناك ٧ دول أخرى لم ترد، ربما لوجود قدر من عدم التيقن بشأن المدى الذي بلغته استراتيجياتها الوطنية في عدم ادماج المبادئ التوجيهية. وعلى ذلك، ذكرت ٥٤ دولة من الدول التي ردت (٦٧ في المائة) أن لديها استراتيجية وطنية تتضمن المبادئ التوجيهية. ومع أن ذلك يترك المجال مفتوحا لتحسين عدد الدول التي توجد لديها استراتيجية وطنية لخفض الطلب وعدد الدول التي توجد لديها استراتيجية وطنية للاستجابة تتضمن المبادئ التوجيهية، فان مما يبعث على الاطمئنان أن هذه المسألة تحظى باستجابة الكثير من الدول الأعضاء.

٩٠- ثمة مؤشر آخر على مدى ملاءمة الاستراتيجيات الوطنية ومدى اتفاقها مع المبادئ التوجيهية وهو ما اذا كان قد استند في وضعها على تقييم لطبيعة المشكلة. ومن الأهمية بمكان بالنسبة للاعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات تحقق مبدأ اتساق الاستجابات مع الأدلة وأن تستند برامج خفض الطلب، بالتالي، الى تقييم دوري للحالة. وقد أشارت معظم الدول (٨٧ في المائة) التي توجد لديها استراتيجية وطنية الى أن ذلك ينطبق على حالتها.

٩١- كما أفادت جميع الدول التي يوجد لديها استراتيجيات وطنية لخفض الطلب على المخدرات تقريبا (٩٣ في المائة) وان لديها كيانا مركزيا للتنسيق مسؤولا عن تنفيذها. وكان هناك اختلاف بين هيئات التنسيق، غير أن معظم الدول أشارت الى أن المسؤولية تقع اما على وزارة الصحة أو وزارة العدل أو على لجنة ما متعددة التخصصات معنية بالمخدرات تعرف مثلا باسم الهيئة الوطنية للعقاقير، أو اللجنة المركزية لمكافحة اساءة استعمال العقاقير، أو اللجنة الوطنية للعقاقير. وبغض النظر عن الجهة التي تضطلع بالمسؤولية عن الاستراتيجية الوطنية، أشارت كل البلدان تقريبا الى أنها قد اعتمدت نهجا متعدد التخصصات.

٩٢- ويتطلب وضع نهج شامل لخفض الطلب، على النحو الذي تدعو اليه المبادئ التوجيهية، دعما والتزاما واسهاما من نطاق عريض من الوكالات الحكومية وغير الحكومية على السواء. ومن ثم، فان الاستجابات ينبغي ألا توضع على الصعيد الوطني فحسب، ولكن ينبغي أيضا أن يكون هناك مشاركة نشطة من الهيئات المناسبة على مستوى المجتمع المحلي. وقد عولج نطاق حدوث ذلك عمليا بالنسبة لوضع السياسات العامة وتنفيذها في السؤال رقم ٦٩، الذي يستفسر عن الهيئات الحكومية والعمومية والرسمية التي تشارك في وضع الاستراتيجية الوطنية لخفض الطلب على المخدرات وتنفيذها على كل مستوى من المستويات الهيكلية (الوطنية والاقليمية والمحلية). كما يستفسر السؤال عن مشاركة المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية والنقابات) في العملية ذاتها. ويرد موجز البيانات في الجدول ٢، الذي يبين النسبة المئوية للجهات التي ردت بالايجاب على هذا السؤال، على أساس حجم العينة الكلية N (عدد الدول التي ردت على الاستبيان، وهو ٨١ دولة) وعدد الردود التي وردت بشأن كل جزء من أجزاء السؤال (مع استعمال العدد الاجمالي للاجابات الواردة بشأن هذا السؤال كأساس للحساب).

٩٣- وقد اعتمد هذا النهج لاتاحة الفرصة للتعليق على العينة ككل، وبسبب ما يبدو من نزوع المستجيبين الى عدم

الجدول ٢

اشراك القطاعات المختلفة في صوغ وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لخفض الطلب على المخدرات

القطاع	المشاركة على المستوى الوطني			المشاركة على المستوى المحلي			المشاركة على مستوى المجتمع المدني		
	النسبة المئوية للمستجيبين	الردود (الايجابية/ العدد الكلي)	النسبة المئوية الى الحجم الاجمالي للعينة	النسبة المئوية للمستجيبين	الردود (الايجابية/ العدد الكلي)	النسبة المئوية الى الحجم الاجمالي للعينة	النسبة المئوية للمستجيبين	الردود (الايجابية/ العدد الكلي)	النسبة المئوية الى الحجم الاجمالي للعينة
الصحة	١٠٠	٧٤/٧٤	٩١	٨٨	٦٥/٥٧	٧٠	٩١	٦٧/٦١	٧٥
الخدمات الاجتماعية	٩٧	٦٧/٦٥	٨٠	٨٣	٦٠/٥٠	٦٢	٨٩	٦٣/٥٦	٦٩
التعليم	٩٧	٧٠/٦٨	٨٤	٨٦	٦٥/٥٦	٦٩	٩١	٦٥/٥٩	٧٣
إنفاذ القانون	٩٩	٧١/٧٠	٨٦	٨٦	٦٤/٥٥	٦٨	٥٣	٥١/٢٧	٣٣
العدالة	٩٤	٦٨/٦٤	٧٩	٧٩	٥٨/٤٦	٥٧	٥٢	٤٦/٢٤	٣٠
العمالة	٧٢	٥٨/٤٢	٥٢	٦٥	٥٤/٣٥	٤٣	٦٧	٥٤/٣٦	٤٤
قطاعات أخرى	٨٥	٧/٤٠	٤٩	٦٤	٣٣/٢١	٢٦	٦٣	٣٠/١٩	٢٣

تقديم اجابات سلبية. أي أن عدم تقديم قيمة محددة يزيد في الأسئلة التي يكون من المعقول توقع انخفاض الردود الايجابية عليها. وتتكرر مشكلة التمييز بين الاجابات السلبية وعدم الاجابة أيضا بشكل ظاهر في الأجزاء الأخرى من الاستبيان التي لا يعطي التصميم فيها فرصة الا للردود الايجابية. ومع ذلك، وبغض النظر عن خط الأساس المستعمل، هناك أدلة على وجود قدر كبير من التعاون المتعدد القطاعات والمتعدد الوكالات. ولا غرابة أن يشار في أغلب الأحوال الى أن الوكالات الصحية على كلا الصعيدين الوطني والمحلي تشارك في وضع وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لخفض الطلب على المخدرات. كما تشير الغالبية العظمى من الردود الى مشاركة المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية وما في حكمها) في القطاع الصحي. كما تشارك وكالات الخدمات الصحية والتعليم والعدالة بصفة دائمة تقريبا في صياغة الاستراتيجيات الوطنية وتنفيذها. وذكر ما يقرب من نصف جميع البلدان المستجيبة أن وكالات العمالة تشارك على الصعيد الوطني في وضع الاستراتيجية الوطنية لخفض الطلب على المخدرات وتنفيذها. ووردت اشارات جديرة بالذكر الى الصلة القائمة في الكثير من البلدان بين اساءة استعمال العقاقير، والاستبعاد الاجتماعي والحرمان الاقتصادي، كما وردت اشارات الى اسهامات كبيرة من جانب المجتمع المدني. وتتفق هذه الاسهامات مع ما جاء في الاعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات، الذي يشير الى أهمية ايجاد علاقات تشاركية بين الهيئات الحكومية وغير الحكومية.

٩٤- ويستفسر السؤال رقم ٧٠ عن وجود ميزانية مخصصة لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لخفض الطلب على المخدرات. فالمبادرات المتصلة بالسياسة العامة تتنافس كلها على موارد الميزانية، التي تكون شحيحة في أغلب الأحيان، من أجل تأمين الاعتمادات المطلوبة لتنفيذها بنجاح. ومن ثم، فان تخصيص الموارد لغرض تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لخفض الطلب على المخدرات على وجه التحديد يمكن أن تمثل مؤشرا للأهمية النسبية التي توليها الحكومات لخفض الطلب وللتأثر العملي للمبادرات المتصلة بالسياسة العامة في هذا المجال. ومع ذلك، فمن المطلوب توخي الحذر، لأن التمويل الحكومي قضية معقدة، ولأن عدم وجود ميزانية مخصصة لا يعني بالضرورة عدم توفر موارد من قنوات أخرى. ورغم ذلك، فان مما يبعث على الاطمئنان أن غالبية الدول (٦٥ في المائة) التي توجد لديها استراتيجيات وطنية ذكرت أن لديها ميزانيات مخصصة للتنفيذ.

٩٥- وقد سبقت الاشارة في التقرير الى التأكيد على أهمية المبادئ التوجيهية بشأن التقييم وعلى اعتماد نهج قائم على الأدلة ويصدق هذان المبدآن على الاستراتيجيات الوطنية. وقد ذكرت الغالبية العظمى (٨١ في المائة) من الدول التي توجد لديها استراتيجيات وطنية أن لديها أطرا جاهزة لتقييم النتائج المحرزة والابلاغ عنها. وفي حين أن الآليات المستعملة لهذا الغرض يمكن أن تتغير تغيرا كبيرا خلال الممارسة، فان التسليم بالحاجة الى التقدير والتقييم تظل مهمة بالنسبة لغالبية البلدان التي وضعت استراتيجيات لخفض الطلب.

٢- تقييم المشكلة

٩٦- تناول الاستبيان الاثناسنوي موضوع التقييم بالتفصيل. وذكر ثلثا جميع الدول التي ردت على الاستبيان أن لديهم برنامجا وطنيا أو اقليميا للبحوث بشأن المخدرات والارهان لها وخفض الطلب عليها. ومن الواضح أن نطاق وتركيز الأنشطة البحثية يختلف اختلافا كبيرا من دولة الى أخرى. فعلى سبيل المثال، ذكرت الولايات المتحدة أنها استثمرت في عام ١٩٩٩ مبلغ ٠٠٠ ١٠٠ ٦٦٨ دولار في بحوث خفض الطلب وحدها. وأشارت دول أخرى، مثل بليز، الى أن عدم وجود الموارد قد حال دون القيام بأي نوع من الأنشطة البحثية. كما أشير الى هيئات تنسيق البحوث الاقليمية والوطنية التي تسهل جمع المعلومات، مثل مركز الرصد الأوروبي المعني بالمخدرات والادمان والمعهد الوطني المعني باساءة استعمال العقاقير في الولايات المتحدة. وقدمت بعض الدول تفاصيل عن برامج شاملة بدرجة لافتة للنظر. فالمكسيك، مثلا، تستثمر في عدد من نظم المراقبة الوبائية المتعلقة بالمخدرات، بما في ذلك اجراء دراسات استقصائية عامة للسكان وأخرى للطلبة، وشبكات الابلاغ عن العلاج، وتحليل الاتجاهات.

٩٧- وهناك مواضيع عديدة محتملة مهمة للبحوث المتصلة بقضايا العقاقير وتسهم الكثير من التخصصات العلمية اسهاما نشطا في هذه البحوث. غير أن مدى اساءة استعمال العقاقير في أي بلد وما يربط به من أنماط واتجاهات يمثل أهمية خاصة للأنشطة المصممة لمتابعة الدورة الاستثنائية ويرتبط ارتباطا واضحا بالسياسة العامة. وقد أجريت عمليات تطوير للطرائق المتاحة للقيام بأعمال المراقبة وتطور فهم القضايا بحيث أصبح الآن أفضل كثيرا من ذي قبل. وأظهرت التحسينات المنهجية اتجاها نحو التركيز على استحداث مؤشرات موحدة، وأساليب تحليلية متعددة الطرائق، وادخال تحسينات على أساليب اجراء الدراسات الاستقصائية وتطوير طرق احصائية غير مباشرة لتقدير نطاق الانتشار. وقد جمعت البيانات المتصلة بالأنماط والاتجاهات العالمية في مجال اساءة استعمال العقاقير (الانتشار الوبائي للعقاقير) في الجزء الثاني من الاستبيان المتعلق بالتقارير السنوية المقدمة من الحكومات الى اللجنة. وكما ذكر في موقع آخر، فانه يجرى حاليا تنقيح هذه الأداة لكي تبين المعايير الحالية للممارسة الجيدة. وبالنظر الى أهمية هذه المعلومات وصلتها المباشرة بالسياسة العامة، فان من المشجع أن ٦٥ في المائة من الدول التي استكملت الاستبيان الاثناسنوي قد أشارت الى أن لديها اطارا للمراقبة المستمرة لمشاكل اساءة استعمال العقاقير. ومن المهم أيضا أنه أشير الى الانتشار الوبائي للمخدرات والوقاية منها باعتبارهما المجالين اللذين تجرى فيهما معظم البحوث في الوقت الراهن. وتناظر هذه النتيجة الاجابات التي قدمت عن السؤال رقم ٧٤ بشأن المجالات التي نشرت فيها نتائج البحوث أو أجريت فيها بحوث في الدول الأعضاء خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وترد هذه البيانات في الجدول ٣. ومرة أخرى يبدو أن هناك اتجاها لدى المستجيبين بأن لا يجيبوا عن الأسئلة بالنفي. والنسبة المئوية المحسوبة على أساس جميع الدول التي ردت على الاستبيان الاثناسنوي قد تكون، في حد ذاتها، مؤشرا لمستويات النشاط العام أفضل من النسبة المئوية المحسوبة على أساس معدلات الرد على أسئلة معينة. على أنه يحتمل أيضا أن يكون السبب في ذلك هو أن الشخص المسؤول أو الوكالة المسؤولة عن الرد على النموذج لم يكن لديه اجابة واضحة بشأن اجراء أو عدم اجراء النشاط البحثي المعين. وعلى أي حال، تشير البيانات الى وجود فروق في التواتر النسبي للنشاط البحثي في المجالات المختلفة.

وكما هو متوقع الى حد ما، يبدو أن بحوثا قليلة تجرى في مجالات تحليل التكلفة والكيمياء الحيوية وعلم العقاقير وأن أكثر البحوث تجرى في مجالات الوقاية والعلاج والانتشار الوبائي في حين تأتي البحوث الاجتماعية وبحوث السياسة العامة في موقع متوسط. ويرتبط الاستثمار في بحوث الوقاية والعلاج والانتشار الوبائي ارتباطا مباشرا بالسياسة العامة. أما بحوث تحليل التكلفة فهي معقدة نظريا وتعتمد على توفر بيانات دقيقة عن الانتشار الوبائي وغيره. ويدعم برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات هذا العمل، الا أنه ما زال موضوعا يتطلب تطويرا طويل الأجل، ولا يوجد حتى الآن الا عدد قليل من الدول التي استطاعت انتاج تقديرات تفصيلية يعول عليها في هذا المجال.

الجدول ٣

المجالات التي نشرت فيها نتائج البحوث أو أجريت فيها بحوث أثناء الفترة المشمولة بالابلاغ

	الردود الايجابية		
المجال	النسبة المئوية للمستجيبين	الردود الايجابية/ الاجمالية	النسبة المئوية من العينة الاجمالية
الكيمياء الحيوية	٤٥	٤٤/٢٠	٢٥
علم العقاقير	٥٢	٤٦/٢٤	٣٠
علم الاجتماع	٦٩	٥٢/٣٦	٤٤
الانتشار الوبائي	٨٥	٥٩/٥٠	٦٢
الوقاية	٨٨	٥٩/٥٢	٦٤
العلاج	٨٤	٥٨/٤٩	٦٠
السياسة العامة بشأن العقاقير	٦٦	٥٣/٣٥	٤٣
تحليل التكاليف	٣٩	٤٤/١٧	٢١

٩٨- يُبرز الاعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات أهمية وجود استجابة استراتيجية وطنية، تستند الى تقييم سليم لطبيعة مشكلة اساءة استعمال العقاقير وتيسر تطوير برامج لخفض الطلب على المخدرات. ويدعو الاعلان الدول الى اعتماد نهج شامل ازاء مشاكل المخدرات من خلال برامج تتناول جميع مجالات خفض الطلب. ويتضمن الاستبيان الاثناسنوي تقييما لمدى مشاركة الدول الأعضاء في الأنشطة في كل مجال من مجالات خفض الطلب. وتقسم أنشطة الطلب الى ثلاثة مجالات محددة: الوقاية، والعلاج، واعادة التأهيل؛ والحد من الآثار السلبية الصحية والاجتماعية لاساءة استعمال العقاقير. وقد طلب الى الدول أن تبلغ عما اذا كانت تنفذ برامج في كل مجال من هذه المجالات في عدد من الأوساط المختلفة. ومن المهم، عند تقييم تحقيق أنشطة خفض الطلب لأهدافها أن يكون هناك فهم لمدى شمول النهج من حيث نطاق التغطية. ولهذا أدرج سؤال اضافي يسأل عما اذا كانت هناك البرنامج المعين "معزولا/متقطعا" أو "واسعا نسبيا". ولأن الاعلان يدعو أيضا الى مراعاة "نوع الجنس" في أنشطة خفض الطلب والى "تقييم" تلك الأنشطة، فهناك سؤالان يتناولان هذين الجانبين. وينبغي ألا يغيب عن البال في تفسير البيانات أن الشكل الفعلي للأنشطة في أي بلد يمكن أن يتأثر الى حد كبير بطبيعة مشكلة اساءة استعمال العقاقير على المستوى الوطني.

٩٩- ويتضمن الجدول ٤ بيانات عن أنشطة الوقاية مقسمة بحسب مجالات العمل العامة الثلاثة التالية: الأنشطة الاعلامية والتثقيفية بشأن العقاقير واساءة استعمال العقاقير؛ وتنمية المهارات الحياتية؛ وتوفير بدائل لتناول المخدرات. وتشير البيانات الى أن معظم الأنشطة الوقائية تجرى في المدارس وتتمثل في تقديم المعلومات. على أنه ينبغي أن لا يغيب عن البال أن تنمية المهارات الحياتية وتوفير بدائل لتناول المخدرات تستهدفان فئات معينة من السكان الذين يعتبرون معرضين للخطر، أكثر مما ينظر اليهما بالضرورة على أنهما نهجان مناسبان للسكان عموما. كما أن تنفيذهما قد يكون أكثر تعقيد أو كلفة من الأنشطة الاعلامية البسيطة. وقد توفر هذه العوامل تفسيرا جزئيا لاعتبار الأنشطة الواسعة النطاق في مجالي الابلاغ عن المعلومات والتثقيف المتصل بالمخدرات أنشطة وقائية.

١٠٠- وأبلغت نسبة ٧٥ في المائة من الدول عن وجود برامج واسعة نسبيا في المدارس للتثقيف المتصل بالعقاقير.

وأبلغت بعض الدول عن هذه البرامج باعتبارها جزءا من المنهج الدراسي الرسمي في المدارس: فمثلا، ستدرج ايرلندا التثقيف المتصل بالعقاقير واساءة استعمال العقاقير في المناهج التعليمية الاجتماعية والشخصية والصحية التي تدرس في مدارس المستوى الثاني اعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وبالمثل، أعدت أستراليا مناهج تعليمية عن العقاقير ستدرس في المدارس كجزء من الاستراتيجية الوطنية للتعليم المتصل بالعقاقير. كما أبلغ ما يزيد قليلا عن نصف الدول عن وجود برامج تثقيفية واسعة النطاق على صعيد المجتمع المحلي، وأبلغ أقل من نصف الدول (٤٤ في المائة) عن وجود برامج وقائية واسعة النطاق في المراكز الصحية. وتشير البيانات الواردة الى أن ثلث جميع البرامج يراعي نوع الجنس، وان كانت المعايير التي استند اليها ذلك الحكم لا تزال غير واضحة وقد تمثل موضوعا جديرا لمزيد من النظر والمناقشة بصورة تفصيلية في المستقبل. كما ان البرامج التثقيفية عن المخدرات في المدارس تحظى بأعلى نسبة بين البرامج التي يتم تقييمها (٤٢في المائة). وكانت البرامج التثقيفية في النظام الاصلاحي وأماكن العمل هي أقل البرامج التي وردت عنها بيانات. وتعد هذه النتيجة مخيبة للآمال، لأن هذين الوسطين ربما يكونان مناسبين بصفة خاصة للعمل الوقائي المتصل بالعقاقير.

١٠١- وتشير تنمية المهارات الحياتية الى مجموعة أنشطة صممت من أجل تعزيز القدرات الاجتماعية والقدرة على التكيف لتمكين الأفراد من تجنب تعاطي العقاقير والتعرض لمشاكلها (أنظر الجدول ٤، الباب باء). وبصفة عامة، كانت البيانات الواردة عن تنمية القدرات الحياتية متصلة بأوساط المدارس. ويعتبر هذا العمل أحيانا مناسبا بصفة خاصة لفئات السكان المعرضين لخطر شديد والفئات الضعيفة. وقد يتجلى ذلك في أن ٢٨ في المائة من الدول التي أبلغت عن وجود برامج واسعة النطاق للمهارات الحياتية في السجون. ومرة أخرى كان مكان العمل في الغالب هو أقل الأوساط التي ينفذ فيها هذا النشاط. وأظهرت البيانات المتصلة بتوفير بدائل لتناول المخدرات استنتاجات مماثلة. وتشجع هذه البرامج الأنشطة الايجابية والتدريب لتحل محل الدور الذي قد تلعبه المخدرات في حياة الفرد. ومن الشائع أيضا بالنسبة لهذا النهج أن يعد مناسبا بصفة خاصة للشباب أو للأشخاص الذين يرى أنهم أكثر تعرضا من غيرهم للتعرض لمشاكل من جراء المخدرات. (أنظر الجدول ٤، القسم جيم).

١٠٢- ومن الواضح أن علاج الأشخاص الذين يعانون مشاكل المخدرات واعادة تأهيلهم يمثلان مجالا مهما من مجالات العمل على خفض الطلب. ومع أن برامج العلاج مكلفة ومعقدة نسبيا فان هناك قدرا كبيرا من الأدلة التي تبين أنها يمكن أن تحقق نتائج وأنها فعالة من حيث التكلفة. ويصعب الدمج بين خدمات العلاج واعادة التأهيل نظرا لتنوع الأنشطة والأوساط في مختلف الدول الأعضاء. ويجمع الاستبيان الاثناسنوي العلاج واعادة التأهيل معا تحت العناوين التالية: التطهير؛ والعلاج الاستبدالي؛ والعلاج الخالي من العقاقير؛ واعادة الادماج في المجتمع. وترد البيانات ذات الصلة في الجدول ٥.

١٠٣- وتطهير الجسم هو أحد وسائل العلاج المشهورة لمشاكل المخدرات. على أنه يجدر بالاشارة أن هناك مجموعة عريضة من الوسائل التي قد تندرج تحت هذا العنوان. وقد تتغير الأساليب المستعملة في التطهير بتغير نوع العقار المستعمل والبلد على السواء. فمثلا، أبلغت اندونيسيا عن نهج تقليدي يستعمل طرقا دينية وعن طريقة فائقة السرعة للتطهير في غضون يوم واحد. وفي البلدان الأخرى قد يتطلب التطهير المتعلق بمشاكل المواد الشبيهة بالأفيون اعطاء جرعات علاجية خافضة من مادة بديلة شبيهة بالأفيون، مثل الميثادون، على مدى عدة أيام أو أسابيع. ولذا ينبغي ألا يفترض أن الردود الواردة تتحدث عن نظم علاجية متماثلة. ويصدق ذلك الى حد كبير على استعمال أدوية التطهير، حيث يحتمل وجود تفاوت كبير في الممارسة، بدءا من العلاج بالأعشاب الى استعمال العقاقير الشبيهة بالأفيون. وتشير الردود الواردة الى أن التطهير يستخدم أكثر ما يستخدم في المراكز التخصصية التي يتم تلقي العلاج بها اما على أساس الاقامة أو على أساس اسعافي. وقد ذكر أكثر

من نصف الدول أن لديه خدمات تطهير مع الاقامة على نطاق واسع. وتقدم نسبة ٥٧ في المائة من الدول خدمات تطهير واسعة النطاق في المستشفيات العامة أو مستشفيات الطب النفساني. ونظرا للصعوبات المقترنة بتوفير الخدمات العلاجية في ذلك الوسط، فانه يجدر بالاشارة أن ٢٢ في المائة من الدول أبلغت أن لديها مرافق تطهير واسعة النطاق داخل نظام العدالة الجنائية.

الجدول ٤

نطاق الأنشطة الوقائية

	نطاق البرنامج			تنفيذ البرنامج			
				يراعى نوع الجنس		تم تقييم النتائج	
الوسط	غير معروف/ لم يرد رد (٪)	منعزل (٪)	واسع نسبيا (٪)	النسبة المئوية الى العينة الكلية	النسبة المئوية للدول التي أبلغت عن أنشطة(أ)	النسبة المئوية الى العينة الكلية	النسبة المئوية للدول التي أبلغت عن أنشطة(أ)
ألف– الاعلام والتوعية عن العقاقير وتعاطيها							
المدارس	١	٢٤	٧٥	٣٣	٣٤	٤٢	٤٣
المجتمع المحلي	١٥	٣٢	٥٣	٢٨	٣٣	٣٦	٤٢
أماكن العمل	٣٣	٥٣	١٤	١٩	٢٨	٢١	٣١
الاصلاحيات	٢٢	٤٦	٣٢	٢٧	٣٥	١٧	٢٢
المراكز الصحية	٢٦	٣٠	٤٤	٢٧	٣٧	٢٦	٣٥
غير ذلك	٧٧	٥	١٨	٧	٣٢	١٤	٥٨
باء– تنمية المهارات الحياتية							
المدارس	٢٠	٢٨	٥٢	٣٢	٤٠	٣٣	٤٢
المجتمع المحلي	٣١	٣١	٣٨	٢٣	٣٤	٢٠	٢٩
أماكن العمل	٥٦	٣٧	٧	١٦	٣٦	١٤	٣١
الاصلاحيات	٣٨	٣٣	٢٨	٢٥	٤٠	١٥	٢٤
المراكز الصحية	٣٧	٣١	٣٢	٢٢	٣٥	١٦	٢٥
غير ذلك	٨٨	٥	٦	٤	٣٣	٢	٢٢
جيم– توفير بدائل لتناول العقاقير							
المدارس	٢٠	٢٦	٥٤	٢٧	٣٤	٢٦	٣٢
المجتمع المحلي	٣٢	٣١	٣٧	٢٥	٣٥	٢١	٣١
أماكن العمل	٥٨	٣٥	٧	٩	٢١	١١	٢٦
الاصلاحيات	٤١	٣٢	٢٧	٢٥	٤٢	١٥	٢٥
المراكز الصحية	٥٢	٢٧	٢١	٢١	٤٤	١٥	٣١
غير ذلك	٨٨	٥	٧	٢	٢٠	٤	٣٠

(أ) منعزلة أو واسعة النطاق.

الجدول ٥

التدخلات الخاصة بالعلاج واعادة التأهيل

نطاق البرنامج	تنفيذ البرنامج

الوسط	غير معروف/ لم يرد رد (٪)	منعزل (٪)	واسع نسبيا (٪)	يراعى نوع الجنس		تم تقييم النتائج	
				النسبة المئوية الى العينة الكلية	النسبة المئوية للدول التي أبلغت عن أنشطة(١)	النسبة المئوية الى العينة الكلية	النسبة المئوية للدول التي أبلغت عن أنشطة(١)
ألف– التطهير							
المستشفيات العامة ومستشفيات الطب النفساني	٨	٣٥	٥٧	٣٢	٣٥	٣٨	٤٢
مرافق الرعاية الصحية الأولية وغيرها من المرافق الصحية	٣٢	٥١	١٧	٢٢	٣٣	٢١	٣١
المؤسسات الاصلاحية	٤٠	٣٨	٢٢	٢٢	٣٧	١١	١٨
المؤسسات الاجتماعية	٦٠	٢٥	١٥	١٥	٣٨	١٤	٣٤
العلاج التخصصي للادمان (مع الاقامة)	٢٦	١٤	٦٠	٢٩	٤١	٣٦	٤٩
العلاج التخصصي للادمان (بدون اقامة)	٢٦	٣١	٤٣	٢٧	٣٧	٣٢	٤٣
الخدمات الاجتماعية	٥٩	٢٥	١٦	١٤	٣٣	١١	٢٧
غير ذلك	٩٦	١	٣	٢	٦٧	١	٣٣
باء– العلاج الاستبدالي، باستثناء التطهير القصير الأمد							
المستشفيات العامة ومستشفيات الطب النفساني	٤٨	٢٦	١٩	١٩	٣٦	١٦	٣٨
مرافق الرعاية الصحية الأولية وغيرها من المرافق الصحية	٥٥	٣٦	٩	١٤	٣١	١٦	٢٨
المؤسسات الاصلاحية	٤٤	٢٧	٢٩	١٤	٣١	١٥	٢٧
العلاج التخصصي للادمان (مع الاقامة)	٣٣	٢٤	٤٣	٢٢	٣٣	٢٨	٤٣
العلاج التخصصي للادمان (بدون اقامة)	٣٧	٢٧	٣٦	٢٦	٤١	٣١	٤٩
الخدمات الاجتماعية	٤٤	٢٤	٣٢	٢١	٣٨	١٦	٢٩
غير ذلك	٩١	٥	٤	١	١٤	١	١٤
جيم– العلاج الخالي من اعطاء العقاقير							
المستشفيات العامة ومستشفيات الطب النفساني	٤٧	٢٨	٢٥	١٥	٢٨	٢١	٤٠
مرافق الرعاية الصحية الأولية وغيرها من المرافق الصحية	٥٢	٣١	١٧	١٤	٢٨	١٤	٢٨
المؤسسات الاصلاحية	٤٨	٢٦	٢٦	٢١	٤٠	٢٠	٣٨
العلاج التخصصي للادمان (مع الاقامة)	٣٥	١٨	٤٧	٢٨	٤٣	٣٢	٤٩
العلاج التخصصي للادمان (بدون اقامة)	٣١	٢١	٤٨	٢٥	٣٦	٣٥	٥٠
الخدمات الاجتماعية	٥٤	٣٠	١٦	١١	٢٤	١٢	٢٧

الوسط	نطاق البرنامج			تنفيذ البرنامج			
				يراعى نوع الجنس		تم تقييم النتائج	
	غير معروف/ لم يرد رد (٪)	منعزل (٪)	واسع نسبيا (٪)	النسبة المئوية الى العينة الكلية	النسبة المئوية للدول التي أبلغت عن أنشطة(أ)	النسبة المئوية الى العينة الكلية	النسبة المئوية للدول التي أبلغت عن أنشطة(أ)
غير ذلك	٩٦	١	٣	٢	٦٧	١	٣٣
دال- اعادة الادماج في المجتمع							
المستشفيات العامة ومستشفيات الطب النفساني	٥١	٣١	١٨	٢١	٤٣	١٩	٣٨
مرافق الرعاية الصحية الأولية وغيرها من المرافق الصحية	٥٣	٣٨	٩	١٥	٣٢	١٢	٢٦
المؤسسات الاصلاحية	٤٣	٣٠	٢٧	١٩	٣٣	١٥	٢٦
العلاج التخصصي للادمان (مع الاقامة)	٣٦	٢١	٤٣	٢٣	٣٧	٢٧	٤٢
العلاج التخصصي للادمان (بدون اقامة)	٣٥	٢٦	٣٩	٣٠	٤٥	٣٥	٥٣
الخدمات الاجتماعية	٤٢	٢٦	٣٢	٢٢	٣٨	١٧	٣٠
غير ذلك	٩١	٥	٤	٤	٤٣	٢	٢٩

(أ) منعزلة أو واسعة النطاق .

١٠٤- يتم العلاج الاستبدالي من المخدرات باعطاء أدوية بموجب وصفة طبية للمرضى الذين يعانون مشاكل المخدرات للاستعاضة عن استعمال المخدرات غير المشروعة، ويستمر العلاج لفترات طويلة في أحيان كثيرة، ولكن ذلك ليس أمرا ضروريا. ويقترن العلاج الاستبدالي في أغلب الأحوال بالهروين والمواد الأفيونية. ولأغراض التوضيح، لا يتضمن السؤال العلاجات القصيرة الأجل من المخدرات التي يقصد بها التطهير. وترد في الاستبيان الاثناسنوي بيانات عن تقديم العلاج الاستبدالي مشابهة عموما للبيانات المرتبطة بالتطهير. ويقدم العلاج الاستبدالي مع الاقامة على نطاق واسع في ٤٣ في المائة من الدول المستجيبة، كما يقدم على نطاق واسع على أساس اسعافي في دول أخرى تبلغ نسبتها ٣٦ في المائة. ثمة فرق مهم أبلغ عنه وهو أن مشاركة الخدمات الاجتماعية في العلاج الاستبدالي تزيد عن مشاركتها في التطهير. ويجدر بالاشارة أيضا أن نحو ثلث الدول أبلغت عن وجود علاج استبدالي على نطاق واسع في المؤسسات الاصلاحية. وفيما يختص بمراعاة البرنامج لنوع الجنس، فان النتائج تأتي، مرة أخرى، مخيبة للآمال. ومع ذلك، فان انخفاض معدل الرد على هذا السؤال ربما يشير الى وجود بعض المشاكل المتصلة بالتعريف. كما تشير المعدلات الكلية لتقييم البرنامج الى أنه ما زال هناك مجال كبير للتحسين. وكما هو الحال في طرائق العلاج الأخرى، فان هناك احتمالا كبيرا لأن تخضع الخدمات المتخصصة للتقييم. غير أنه حتى في هذه الحالات ووفقا لأكثر التفسيرات ايجابية للبيانات، فان البيانات الواردة تشير الى أنه يجرى تقييم نحو نصف جميع الخدمات المتخصصة غير المقترنة بالاقامة فقط.

١٠٥- وتظهر التقارير الخاصة بتوفير العلاجات التي لا تستعمل فيها عقاقير نمطا مماثلا ازاء كل من التطهير والعلاج الاستبدالي. ويندرج تحت هذا العنوان مجموعة متنوعة من العلاجات والتدخلات، ويبدو أن معظمها يقدم من خلال خدمات تخصصية على أساس اقامة المريض أو على أساس

اسعافي. وينطبق ذلك أيضا على التدخلات الرامية الى اعادة الادماج الاجتماعي. غير أنه أبلغ عن مستويات أكثر ارتفاعا من العلاجات التي لا تستعمل فيها عقاقير في المؤسسات الاصلاحية. وهذا أمر مفهوم، بالنظر الى ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون مشاكل المخدرات في المؤسسات الاصلاحية وقيام بعض البلدان بانشاء برامج لاعادة الادماج في المجتمع مصممة للحد من حالات الانتكاس. كما ان مشاركة الخدمات الاجتماعية مرتفعة بالنسبة لطرائق العلاج الأخرى التي جرى النظر فيها، وربما يرجع ذلك الى أن أنشطة اعادة الادماج في المجتمع لا تتطلب بالضرورة نفس المستوى من المدخلات الطبية الذي تتطلبه طرائق العلاج الأخرى التي جرى النظر فيها، ومن ثم فهي أكثر احتمالا من غيرها في امكانية ايصالها من خلال الوكالات المشاركة في الرعاية الاجتماعية.

١٠٦- كما يتناول الاستبيان الاثناسنوي نطاق الترتيب المتخذ للحد من الآثار الصحية والاجتماعية السلبية لاساءة استعمال العقاقير (أنظر الجدول ٦). وتحتل الشواغل الخاصة بالأمراض المتصلة بالمخدرات والتي تنتقل عدواها عن طريق الدم، وبخاصة الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية الجزء الأكبر من جدول الأعمال في هذا المجال. غير أن البرامج قد تتناول قضايا أخرى، مثل الوقاية من تعاطي الجرعات المفرطة وتوفير المعلومات والنهوض بخدمات الرعاية الصحية الأولية. وبعض هذه الأنشطة تمثل تطورات حديثة نسبيا اذا ما قورنت بالجهود العلاجية الأخرى التي سبقت الاشارة اليها. ومع ذلك، فقد أبلغ عن وجود نشاط كبير بها. فقد أبلغ على نطاق واسع (٤٦ في المائة من الدول المستجيبة) عن برامج لتعميم المعلومات، قد تتضمن مجموعة من الأهداف، مثل العمل كقناة لايصال المزيد من خيارات العلاج الرسمية. يلي ذلك في الأهمية تعميم المعلومات عن اجراءات الأمان، فقد أبلغت نسبة ٤١ في المائة من الدول المستجيبة عن القيام بأنشطة واسعة النطاق وبرامج للفحوص الخاصة بالأمراض المعدية. كما أبلغ عن التطعيم باللقاحات، المفترض أنه يقدم للتحصين من الاصابة بأمراض مثل الالتهاب الكبدي الوبائي باء، الذي قد تنجم الاصابة به عن اشتراك أكثر من شخص في استعمال معدات الحقن، على نطاق واسع في ٣٠ في المائة من الدول. وأبلغ ثلث الدول عن برامج واسعة النطاق لتوزيع الأرفلة للحد من حالات الاصابة بالأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي بين الأشخاص الذين يسيئون استعمال العقاقير. ويعد هذا النشاط مناسبا، بالنظر الى أن السلوك الجنسي الخطر يرتبط في أحيان كثيرة بمشاكل المخدرات، ثمة مجال آخر يثير جدلا سياسيا أكبر، وهو توفير معدات حقن نظيفة (تبديل الابر والمحاقن) للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن، وهي ممارسة نشأت في بعض البلدان لمواجهة خطر فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض الأخرى التي تنتقل عن طريق الدم. وقد أبلغ نحو نصف جميع الدول المستجيبة أنه يتم الى حد ما تبديل المحاقن، وأبلغت نسبة تقل قليلا عن الربع عن وجود تغطية واسعة النطاق. وتتيح صياغة الاستبيان الفرصة للاجابة بـ "غير معروف" فقط. وللتوضيح، تم ادراج عدم الاجابة والاجابة بـ "غير معروف" في الجداول المقدمة. ويبدو من المعقول أن الاجابات على هذه الفئة تشير في الغالب الى أن التدبير غير متاح، وليس الى أن المستجيب ليس على علم بالوضع.

الجدول ٦

تخفيف الآثار الصحية والاجتماعية السلبية لتعاطي العقاقير

	نطاق البرنامج			تنفيذ البرنامج			
				يراعى نوع الجنس		تم تقييم النتائج	
الوسط	غير معروف/ لم يرد رد (٪)	منعزل (٪)	واسع نسبيا (٪)	النسبة المئوية الى العينة الكلية	النسبة المئوية للدول التي أبلغت عن أنشطة(أ)	النسبة المئوية الى العينة الكلية	النسبة المئوية للدول التي أبلغت عن أنشطة(أ)
تدخلات المستوى الأدنى	٤٢	٣٥	٢٣	٢٠	٣٤	٢٦	٤٥
التدخلات الوصوَلة	٣٣	٢١	٤٦	٢٢	٣٣	٢٦	٣٩
مآوى الطوارئ	٥٣	٢٨	١٩	١٩	٣٩	١٤	٢٩
برامج الوقاية من الجرعات المفرطة	٧٢	١٨	١٠	٥	١٧	٧	٢٦
تعميم المعلومات عن اجراءات الأمان	٤١	١٨	٤١	١٥	٢٥	١٥	٢٥
برنامج تبديل الابر والمحاقن	٥١	٢٦	٢٣	١٢	٢٥	٢١	٤٣
توفير وسائل التنظيف	٦٨	٢٠	١٢	٩	٢٧	٧	٢٣
برنامج الفحوص الخاصة بالأمراض المعدية	٣٨	٢٥	٣٧	١٧	٢٨	٢٠	٣٢
التطعيم باللقاحات	٤٩	٢١	٣٠	١٠	٢٠	١٤	٢٧
توزيع الرفالات الواقية	٣٢	٣٦	٣٢	٢٠	٢٩	١٤	٢٠
غير ذلك	٩٠	٧	٣	٢	٢٥	٤	٣٨

(أ) منعزلة أو واسعة النطاق.

١٠٧- ويتناول الباب الفرعي دال من الاستبيان الاثناسنوي موضوع تنظيم أنشطة خفض الطلب وما اذا كانت هناك لجنة متعددة القطاعات لتسهيل اقامة علاقات تشاركية. والنتائج هنا ايجابية بدرجة كبيرة. فقد أبلغت معظم الدول (٨٥ في المائة من جميع الدول المستجيبة و٩٧ في المائة من الردود الواردة على هذا السؤال) أن لديها لجانا متعددة القطاعات على المستوى الوطني. وأبلغت أعداد تقل عن ذلك قليلا (٦٤ في المائة من جميع المستجيبين و٨١ في المائة من الردود الواردة على هذا السؤال) عن وجود لجان محلية متعددة القطاعات. أما على مستوى اللجان الاقليمية، فكان احتمال الابلاغ عن وجودها أقل من ذلك، وإن كان الفرق طفيفا (٦١ في المائة من جميع المستجيبين و٧٩ في المائة من الردود الواردة على هذا السؤال). كما أبلغت دول عديدة (٦٣ في المائة من جميع المستجيبين و٨٠ في المائة من الردود الواردة على هذا السؤال) عن انشاء تنظيم شامل للمنظمات غير الحكومية. وأبلغ أيضا على نطاق كبير أنه يوجد لدى آليات التعاون واقامة الشبكات ترتيبات لتحديد وادراج شركاء جدد (٦٠ في المائة من جميع المستجيبين و٨٤ في المائة من الردود الواردة على هذا السؤال).

١٠٨- ومن المعروف جيدا أن مشاكل المخدرات تتشابك في أحيان كثيرة مع المشاكل الاجتماعية، ولذا فقد يكون لها تأثير نسبي أكثر خطورة على الجماعات الفقيرة والمهمشة في المجتمع. ونتيجة لذلك، يتمثل أحد المجالات المهمة في العمل الخاص بخفض الطلب في التعرف على الفئات السكانية التي تتسم بضعف خاص ازاء مشاكل المخدرات ويمكن أن يؤدي ذلك الى تحسين تطوير برامج خفض الطلب وأهدافها. ومن المهم في هذا السياق كفالة احترام التدخلات للتنوع الثقافي والحساسية له، وهي قضية جرى تناولها تحديدا في الاعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات. ويمكن أن تساعد المبادئ التوجيهية في ضمان مراعاة الممارسة الجيدة في هذا المجال وقد أبلغت الكثير من الدول التي استجابت للاستبيان عن وجود مبادئ توجيهية للأنشطة الوقائية (٦٧ في المائة)، وللخدمات العلاجية (٧٧ في المائة)، ولخدمات اعادة التأهيل (٥٩ في المائة). ووجه سؤال تكميلي عن ما اذا كانت هذه المبادئ التوجيهية تراعي التنوع الثقافي والاحتياجات الخاصة المتعلقة بنوع الجنس والعمر والفئات السكانية المهمشة اجتماعيا وثقافيا وجغرافيا. وقد ردت نسبة بلغت ٦٢ في المائة من الدول على هذا السؤال بالايجاب. ووضع مبادئ توجيهية تراعي هذه القضايا ليس بالمهمة الهيّنة. وقد يكون من المفيد عقد مقارنة بين الدول بشأن كيفية تناول هذه القضية في الواقع وماهية الدروس المستفادة التي يمكن أن تتبادلها البلدان في هذا الشأن.

١٠٩- ويبدو أن هناك تقبلا عاما لأهمية بدء أنشطة لخفض الطلب تستهدف الفئات الضعيفة بوجه خاص؛ فقد أبلغت نسبة ٦٥ في المائة من جميع الدول عن وجود برامج خاصة في هذا المجال. ويتوقع أن تختلف الفئات التي تعد ضعيفة ازاء مشاكل المخدرات من مجتمع الى آخر، وأن يكن من المتوقع أيضا وجود بعض العناصر مشتركة بينها. وحيثما وضعت برامج لخفض الطلب، تضمنت الفئات التي عرفت بأنها فئات ضعيفة والمشتغلين بالجنس والسجناء وأبناء الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، والسكان الأصليين، وأطفال الشوارع، والأشخاص الذين لا مأوى لهم، والأقليات الاثنية، والعاملين في صناعة الترفيه. ويعد من نقاط الممارسة الجيدة التي تؤخذ في الاعتبار عند وضع البرامج مراعاة آراء الأشخاص المستهدفين بالعمل المتعلق بخفض الطلب. ويستفسر السؤال رقم ٨٥ من الاستبيان الإثناسنوي عن ما اذا كان قد تم اشراك الشباب والأفراد المنتمين الى الفئات المعرضة للخطر في وضع البرامج وتنفيذها. وكان الابلاغ عن مشاركة الشباب أكثر شيوعا من الابلاغ عن الأفراد المنتمين الى الفئات المعرضة للخطر (٧٣ في المائة و٥٧ في المائة من جميع الدول المستجيبة على التوالي).

١١٠- ويمثل السجناء في اطار نظام العدالة الجنائية احدى الجماعات التي تعتبر ضعيفة بوجه خاص ازاء مشاكل المخدرات. وقد أبلغت نسبة ٤٣ في المائة من جميع الدول المستجيبة عن وجود برامج لخفض الطلب مصممة لاستهداف السجناء في المجتمع المحلي بمجرد الإفراج عنهم،

في حين كانت البرامج التي تستهدف السجناء قبل الإفراج عنهم أكثر شيوعا (٥٤ في المائة من جميع الدول المستجيبة). واضافة الى ذلك أنشأت ٤٢ في المائة من جميع الدول برامج للذين يرتكبون مخالفات متصلة بالمخدرات كبديل للعقاب والادانة.

١١١- وأبلغت معظم الدول (٧٩ في المائة) ان استراتيجياتها الوطنية بشأن المخدرات تتضمن حملات اعلامية. وقد استندت هذه الحملات بصفة عامة الى عمليات تقييم (٨١ في المائة من الردود) وروعيت فيها الخصائص الاجتماعية والثقافية للسكان (٩٤ في المائة من الردود)، غير انها حظيت بقدر أقل من التقييم عموما (٥٨ في المائة من الردود).

٣- الارتكاز على الخبرات المكتسبة

١١٢- يتناول الباب الأخير من الاستبيان الإثناسنوي، وهو الباب المعنون "الارتكاز على الخبرات السابقة" الكيفية التي تستطيع بها الدول نقل الخبرات المكتسبة بشأن النشاط البرنامجي الفعال من أجل ضمان الاستمرارية وزيادة تطوير الممارسات الجيدة. وفيما يتعلق بالتدريب في نطاق الخدمات المتخصصة المتصلة بالعقاقير، أبلغ أكثر من نصف الدول عن وجود تدريب مستمر. غير ان ذلك كان أقل شيوعا بدرجة كبيرة في حالة الخدمات غير المتخصصة. وأُبلغت معظم الدول عن وجود شكل ما من أشكال التدريب الأولي متاح لموظفي البرامج المتخصصة وغير المتخصصة على السواء.

١١٣- وذكرت نسبة ٦٥ في المائة من الدول المستجيبة أنها تقوم برصد وتقييم استراتيجياتها حتى تتمكن من تحسين استراتيجياتها الوطنية لخفض الطلب على المخدرات. كما ذكرت دول كثيرة أنها تشارك في آليات دولية لتنسيق تبادل المعلومات على المستوى الثنائي (٧٥ في المائة)، والمستوى الاقليمي (٨٠ في المائة)، والمستوى المتعدد الأطراف (٧٧ في المائة). وجاء مخيبا للآمال بدرجة أكبر إن أقل من النصف (٤٩ في المائة من جميع الدول المستجيبة) أبلغ أن لديه قاعدة بيانات وطنية تتضمن معلومات عن خفض الطلب على المخدرات. وفي الحالات التي أبلغ فيها عن وجود تلك الشبكات فانها لم تكن عادة موصولة بشبكات متعددة الأطراف أو عالمية (رد ٣٦ في المائة من المستجيبين و٢٦ في المائة من جميع الدول على هذا السؤال بالإيجاب). وبالنظر الى مجال الخبرات التي أبلغت عنها الدول في الاستبيان، فإن أحد المجالات الواضحة الأهمية يتمثل في كيفية تبادل الخبرات والدروس المستفادة فيما بين الدول.

١١٤- والخلاصة هي ان التحليل الأولي للاستبيان الإثناسنوي يشير الى أن لهذه الأداة دورا مفيدا تؤديه في رصد الجهود الدولية لخفض الطلب على المخدرات. وتثير هذه الأداة بالفعل مشاكل تقنية، أبرزها هو انه ليس من السهل دائما التمييز بين حالات عدم الرد وحالات الرد سلبا كما ان من غير الواضح ما اذا كانت جميع المصطلحات التقنية تفسر تفسيرا منتظما. ومع ذلك، تؤدي هذه الأداة دورها بصورة مرضية عموما وسوف تكون مناسبة لتوفير بيانات لخط أساسي يستخدم في الاستعراضات المقبلة. وتبرز رسالة واحدة واضحة حتى من التحليل الأولي لهذه الأداة وهي ان لدى الدول مجموعة عريضة من الخبرات المتصلة بأنشطة خفض الطلب، ومن ثم فإنه يمكن تحقيق الكثير من الفوائد من تبادل المعلومات عن أفضل السبل لاحراز تقدم.

باء- خطة عمل بشأن التعاون الدولي على ابادة محاصيل المخدرات غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة

١١٥- قدر الانتاج العالمي من الأفيون في بداية القرن العشرين بنحو ٢٠ ٠٠٠ طن سنويا. وفي الوقت الحاضر، انخفض هذا الرقم الى أقل من الثلث، إذ يبلغ الانتاج العالمي المشروع للأفيون نحو ١ ٣٠٠ طن ويبلغ الانتاج غير المشروع نحو ٤ ٣٠٠ طن. بل ان هناك أمثلة أكثر أهمية، في اطار الصورة العالمية، على تحقيق نجاح مستمر في ابادة هذا

المحصول. وكان الجزء الأكبر من الكمية المنتجة والبالغة ٢٠ ٠٠٠ طن سنويا في بداية القرن العشرين ينتج في الصين. والانتاج المشروع للأفيون في الصين حاليا لا يكاد يُذكر، فهو يبلغ نحو ٢٠ طنا، كما أن الانتاج غير المشروع ليس له وجود تقريبا على مدى الـ٥٠ سنة الماضية. ويحوي تاريخ مكافحة المخدرات أمثلة كثيرة من هذا النوع. وتشمل الحالات الأخرى للنجاح والإبادة المستمرة كل من باكستان، وبوليفيا، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وجمهورية ايران الاسلامية، وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، وغواتيمالا، ولبنان.

١١٦- وتبين الخبرة السابقة أن القضاء على الزراعة غير المشروعة يمكن أن يتحقق وأن يدوم. غير أن ذلك يظل تحديا كبيرا، يعتمد مستوى صعوبته على الظروف المختلفة التي تواكب زراعة المحاصيل غير المشروعة. وتُعرِّض الزراعة غير المشروعة لمحاصيل المخدرات جزءا من سكان الريف لوضع بالغ الخطورة وغير مأمون. وبسبب بُعد المناطق التي تنتج المحاصيل غير المشروعة جغرافيا أو عدم الاستقرار السياسي أو وجود حروب أهلية بها، فإنها غالبا ما تفتقر الى وجود سيطرة حكومية فعالة. ولأن هذه المناطق الهامشية تكون في أغلب الأحيان خارج نطاق سيطرة الحكومة الوطنية، فإن حصول الأشخاص الذين يعيشون بها حتى على أبسط الخدمات الأساسية، مثل التعليم، والمرافق الصحية، والرعاية الصحية والتي توفرها الحكومة عادة يكون ضئيلا أو معدوما. ومن ثم، لا يمكن ازالة الاعتماد الاقتصادي على زراعة محاصيل المخدرات إلا بإتاحة بدائل قانونية سليمة مستدامة لإدرار الدخل. والتنمية المستدامة، من الناحية العملية، هي ببساطة تنفيذ مجموعة من البرامج المنسقة يكون الغرض منها هو معالجة العوامل التي تمثل لب مشكلة المخدرات. ولا يقصد بهذه البرامج تحقيق ابادة فعلية لمحاصيل المخدرات على الأجل القصير فحسب، ولكن أيضا ادامة القضاء على تلك المحاصيل وعلى ما يقترن بزراعتها دائما من العنف وعدم الأمان. وتبرز النتائج الايجابية التي تحققت في بلدان مختلفة أهمية التدخلات الخاصة بالبدائل الانمائية التي يتم تطويعها محليا.

١١٧- وفي الفقرة ١٨ من الاعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين أعادت الدول الأعضاء تأكيد التزامها بالقضاء على محاصيل المخدرات غير المشروعة، وهو الالتزام الوارد في خطة العمل للتعاون الدولي بشأن ابادة محاصيل المخدرات غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة. وكانت خطة العمل مهمة من أوجه كثيرة. أولا، أظهرت الحكومات التزاما حقيقيا واضحا ورغبة في تصميم استراتيجيات محكومة بحدود زمنية من أجل القضاء على المحاصيل غير المشروعة أو خفضها بدرجة كبيرة. ثانيا، أبرزت الحكومات أهمية آليات الرصد، التي تعتبر عنصرا ضروريا لتقييم نطاق واتجاهات الزراعة غير المشروعة. وأخيرا، تدعو خطة العمل الى اتخاذ اجراء محدد في مجالات التنمية الاقتصادية دعما للقضاء على الزراعة غير المشروعة.

١١٨- ودعت الجمعية العامة في قرارها ٥٥/٦٥، المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الدول الأعضاء التي يتم فيها زراعة وانتاج محاصيل المخدرات غير المشروعة، أن تنشئ أو تعزز، حسب الاقتضاء، آليات لمراقبة المحاصيل غير المشروعة والتحقق منها، وطلبت الى المدير التنفيذي لليوندسيب أن يقدم الى اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين، التي ستعقد في آذار/مارس ٢٠٠١، تقريرا بشأن متابعة خطة العمل.

١- البرنامج العالمي لرصد المحاصيل غير المشروعة

١١٩- تم الوصول الى التقديرات المتصلة بالزراعة غير المشروعة لمحاصيل المخدرات من عدد من المصادر المتفرقة، بسبب عدم وجود آلية دولية شاملة متاحة لجمع وتحليل البيانات المتصلة بمحاصيل المخدرات غير المشروعة، ولرصد برامج التنمية البديلة وقياس ما تسفر عنه من نتائج. ولمواجهة هذه المسألة، حثت اللجنة، بقرارها ٣/٤٢ المعنون "رصد الزراعة غير المشروعة والتحقق منها" الحكومات التي تنتج شجيرات الكوكا ونبات القنب وخشخاش الأفيون على صياغة وتنفيذ آليات وطنية فعالة لرصد المحاصيل غير

المشروعة والتحقق منها، بما في ذلك ايجاد منهجيات مناسبة تجمع بين طرائق المسح الجوي والأرضي والرصد بواسطة السواتل والاستشعار عن بُعد. وطلبت الى اليوندسيب انشاء مصرف ونظام مركزيين للبيانات والمعلومات على أساس المعلومات التي تقدمها الحكومات عن زراعة المحاصيل غير المشروعة. كما طلب الى اليوندسيب أن تقدم المساعدة للحكومات في انشاء آليات وطنية للرصد والتحقق الخاصين بزراعة المحاصيل غير المشروعة التي تستخدم في انتاج المخدرات، وفي انشاء شبكة دولية لمكافحة الزراعة غير المشروعة لغرض تنفيذ خطة العمل.

١٢٠- واستجابة لطلبي الجمعية العامة واللجنة، استهل اليوندسيب برنامجا عالميا لرصد المخدرات غير المشروعة مكونا من: برنامج فرعي للدعم العالمي، في مقر اليوندسيب، لضمان أن تكون البيانات التي يتم جمعها قابلة للمقارنة على المستوى العالمي؛ وستة برامج فرعية وطنية في البلدان التي يزرع فيها الجزء الأكبر من المحاصيل غير المشروعة، وهي أفغانستان، وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، وميانمار، في آسيا، وبوليفيا، وبيرو، وكولومبيا، في أمريكا اللاتينية. والهدف هو مساعدة الدول في انشاء نظم رصد بحلول عام ٢٠٠١ يمكن لها انتاج بيانات قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي وبيانات مرجعية لقياس التقدم المحرز نحو الازالة بحلول عام ٢٠٠٨. وسيتيح البرنامج أيضا الكشف السريع عن تأثير التروح المحتمل، وهي أن يؤدي خفض محاصيل المخدرات في منطقة ما الى بدء زراعتها في منطقة كانت أقل تأثرا قبل ذلك. وقد بدأ البرنامج الأربع سنوي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، من خلال التعاون التقني مع وكالة الفضاء الأوروبية.

١٢١- وسوف تدعم البرامج الفرعية الوطنية السلطات الوطنية في تنمية قدراتها على رصد وتقييم زراعة المحاصيل غير المشروعة في اقليم كل منها باستعمال أحدث تكنولوجيات المعلومات الجغرافية مثل الصور الملتقطة بالسواتل ونظم المعلومات الجغرافية، والنظم العالمية لتحديد المواقع، اضافة الى المسح الأرضي والجوي. وقامت اليوندسيب، في اطار ترتيبات تشاركية مع وكالة الفضاء الأوروبية، بالعديد من عمليات التقييم وبعثات البرمجة في البلدان الستة ذات الأولوية. ويقوم فريق دولي من خبراء معروفين دوليا في مجال الاستشعار عن بعد والرصد باستعراض تنفيذ المنهجية الموحدة بصفة مستمرة.

١٢٢- وفي بيرو، تعمل المرحلة الأولى من مشروع مراقبة نبات الكوكا بطاقتها الكاملة، بهدف انتاج خرائط تفصيلية تغطي ١١ منطقة لزراعة نبات الكوكا استنادا الى تفسير مشترك للصور الجوية والصور الملتقطة بالسواتل وعمليات المسح الأرضية. وقد أنجز المسح الجوي بالنسبة لستة مناطق يزرع بها نبات الكوكا. وفي كولومبيا، بدأ مشروع الرصد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وهو مصمم كمشروع انتقالي لإطالة أمد المرحلة التجريبية الكولومبية لأول مسح يجري بالسواتل في غوافيير وأجزاء من فاوبس وفيشادا، وسيربط ذلك المشروع بمشروع لإعداد خرائط تتعلق باستخدام الأراضي ستموله اللجنة الأوروبية. ويجري حاليا استعمال الصور الملتقطة بالسواتل على نطاق واسع في عملية مسح وطنية لإعداد خريطة تبين نطاق الزراعة غير المشروعة للكوكا وتدعم جهود الابادة. وفي بوليفيا وميانمار، مازالت أنشطة الرصد في مرحلة أولية، وسوف تستفيد هذه الجهود من تنفيذ منهجيات معينة لخدمة برامجها لرصد المحاصيل غير المشروعة. ودعما لبرامج الازالة المثيرة للإعجاب في بوليفيا، قدمت لها المشورة التقنية لوضع نظام وطني لتحديد ورصد الزراعة غير المشروعة التي تنتقل الى مناطق نائية، وبخاصة في منطقة شاباري ويونغاس. وسوف تستفيد ميانمار من نهج يراعي صعوبة الوصول الى مناطق الزراعة ووعورة التضاريس. وقد بدأت الأعمال التحضيرية لاستخدام الصور الملتقطة بالسواتل في منطقة مشروع اليوندسيب للتنمية البديلة، كخطوة أولى نحو تحقيق تغطية وطنية شاملة في المستقبل. وسيجري تحسين عملية تقييم الزراعة غير المشروعة في كل من أفغانستان وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، اللتين توجد بهما وسائل مسح أرضي يعول عليها، وذلك عن طريق ادخال الصور الملتقطة بالسواتل، ونظام المعلومات الجغرافية، والنظام العالمي لتحديد المواقع. ويتوقع

أن تسهم النظم الوطنية اسهاما كبيرا في انشاء وتعزيز شبكة دولية لرصد المحاصيل غير المشروعة.

١٢٣- وفي جميع المناطق التي تنتج الكوكا والأفيون تقريبا، تشارك المرأة في زراعة المحاصيل غير المشروعة. كما تشارك في زراعة المحاصيل الأخرى. وقد أدى ادماج المنظور الجنساني في مشاريع التنمية البديلة الى زيادة فعالية الأنشطة وقدرتها على الاستدامة. وخلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ الى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، أجرت اليوندسيب تقييما لأنشطة ادماج المنظور الجنساني في السياق العام للتنمية البديلة. وترد النتائج في وثيقة اليوندسيب المعنونة "المبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات فيما يتعلق بمراعاة المنظور الجنساني في التنمية البديلة"، التي تتضمن المعارف والخبرات المتوفرة حاليا لحالة المرأة في المناطق الجغرافية التي تأثرت بالزراعة غير المشروعة لمحاصيل المخدرات. وسوف تستعمل المبادئ التوجيهية، مبدئيا، في أغراض التدريب وفي عمليات تنمية المشاريع.

٢- لمحة عامة عن مبادرات التنمية البديلة، حسب المناطق

(أ) وسط آسيا وجنوبها وجنوب غربيها

١٢٤- في عام ٢٠٠٠، تم خفض المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون في منطقة دير في المقاطعة الحدودية الشمالية الغربية في باكستان من نحو ٧٠٠ ٣ هكتار في عام ١٩٩٢ الى صفر تقريبا، كما خفض انتاج الأفيون من ٨٠٠ طن في عام ١٩٨٠ الى صفر تقريبا في عام ٢٠٠٠، وذلك بعد الجهود الناجحة التي بذلتها حكومة باكستان لاستئصاله وبعد تحول زراع الخشخاش الى التنمية البديلة. كما أسهم مشروع اليوندسيب للتنمية البديلة في منطقة دير في هذا النجاح. وحققت المرحلة الثانية لمشروع اليوندسيب للتنمية البديلة في منقطة دير، وهو مشروع قائم منذ عام ١٩٩٤، أهدافه قبل سنة كاملة من الموعد المقرر. وتتجلى النتائج تماما في شكل الطرق، والكهرباء، وقنوات الري، وأعمال صون التربة وزراعة الاحراج، المقترنة بإحلال نمط محصولي متنوع محل خشخاش الأفيون، الذي يعد المحصول النقدي الرئيسي للمنطقة. ومن بين هذه التطورات كانت الطرق مهمة بصفة خاصة، لأنها فتحت ما يسمى بالمناطق التي يطلق عليها اسم المناطق المخفية للتجارة المشروعة مع العالم الخارجي. ومن أجل ادامة استئصال محصول خشخاش الأفيون، بدأ التخطيط لبرنامج خمس سنوي – عشر سنوي للتوطيد، يتضمن مساعدة ثنائية ومتعددة الأطراف.

١٢٥- وفي عام ١٩٨٠، كانت أفغانستان منتجا أو مصدرا غير مهم للأفيون، الذي كان ينتج غالبا للاستعمال الداخلي ولعدد محدود من السياح الغربيين العابرين. غير أن عشرين سنة من الحرب المستمرة حولت البلد الى دولة محبطة بلغت فيها زراعة وانتاج خشخاش الأفيون والهروين بصورة غير مشروعة مستوى مثيرا للقلق. وأفغانستان، الآن، ليست بلدا من أفقر بلدان العالم فحسب، ولكنها أيضا أهم منتج للأفيون غير المشروع دون أدنى شك، إذ يشكل انتاجها ٧٥ في المائة من امدادات انتاج الأفيون غير المشروع على مستوى العالم في عام ١٩٩٥ ونحو ٧٠ في المائة في عام ٢٠٠٠.

١٢٦- وأسهمت الظروف الاقتصادية المتدهورة، وبصفة خاصة مستويات المعيشة البالغة التدني والضعف الهيكلي للقطاع الزراعي مع سوء التسويق، واقتران هذين العاملين باستمرار الأوضاع السياسية غير المستقرة، في جعل زراعة خشخاش الأفيون تبدو كأنها المحصول الوحيد الذي يمكن، في ظل الظروف الحالية، أن يحقق مكاسب تلبي الاحتياجات الأساسية للكثير من مزارعي الكفاف الأفغانيين.

١٢٧- ومازالت أفغانستان تمثل تحديا كبيرا أمام المجتمع الدولي في الحد من انتاج الأفيون وتوفر الهروين. ويمكن مواجهة ذلك التحدي. وتظهر الحالة في أفغانستان امكانية نجاح أعمال التنمية البديلة بمجرد توفر الظروف المواتية. أولا، تتركز زراعة خشخاش الأفيون في عدد صغير من المناطق الجيدة التحديد. ففي عامي ٢٠٠٠ و١٩٩٩، كما

في الأعوام السابقة كانت نسبة ٧٦ في المائة من حقول خشخاش الأفيون موجودة في مقاطعتين اثنتين فقط، هما هلماند ونانغارهار، وكانت نسبة ٩٢ في المائة من الزراعة الكاملة موجودة في ٦ مقاطعات من المقاطعات الأفغانية البالغ عددها ٣٠ مقاطعة. ثانيا، حتى في عام ١٩٩٩، وهو العام الذي بلغ فيه المحصول في أفغانستان رقما قياسيا، فإن مساحة الأراضي التي خصصت لزراعة خشخاش الأفيون لم تزد عن ١ر١ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة. ثالثا، تمثل الأرباح التي تحققها أفغانستان من الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون حصة ضئيلة للغاية مقارنة بالأرباح العالمية الضخمة. وما برحت اليوندسيب تحث سلطات الطالبان على السيطرة على الانتاج غير المشروع للمخدرات الذي بلغ حدا مثيرا للقلق. وفي عام ٢٠٠٠، أصدر القائد الأعلى للطالبان مرسوما بفرض حظر تام على زراعة خشخاش الأفيون خلال موسم الزراعة القادم. وسوف يبين المسح الذي ستجريه اليوندسيب لخشخاش الأفيون في عام ٢٠٠١ ما اذا كان هذا الحظر قد نفذ بنجاح.

١٢٨- وتتغير الأسعار تغيرا كبيرا، بحسب الطلب والعرض. ونتيجة لأن انتاج الأفيون حقق رقما قياسيا في عام ١٩٩٩، انهارت أسعار الأفيون في عام ٢٠٠٠، ليصل سعر الكيلوغرام الواحد من الأفيون الى ٣٠ دولارا أمريكيا فقط بعد أن كان سعره يزيد عن ٦٠ دولارا في عام ١٩٩٩. وتأتي التقلبات في السعر كنتيجة مباشرة لوجود فائض من الأفيون في السوق. وبالنسبة لعامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ قد لا يزيد الدخل الاجمالي لأفغانستان من الأفيون زيادة كبيرة. فقد قدّر سعر المزارع لانتاج الأفيون في عام ٢٠٠٠ بمبلغ ٩٠ مليون دولار، في حين انه بلغ ١٨٠ مليون دولار في عام ١٩٩٩. وانخفاض سعر التجزئة للأفيون الى النصف في عام ٢٠٠٠ قضى كلية تقريبا على الزيادة التي تحققت في الانتاج والذي تضاعف في عام ١٩٩٩. وقد تزيد أسعار الأفيون زيادة كبيرة اذا قرر الكثير من المزارعين الالتزام بالمرسوم الذي يفرض حظرا تاما على زراعة خشخاش الأفيون خلال الموسم الحالي.

١٢٩- وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، تعمل اليوندسيب بالتعاون مع السلطات المحلية في أربع مناطق في مقاطعتي نانغارهار وقندهار من أجل ايجاد منهجية عامة للتنمية البديلة لأفغانستان. وتهدف الأنشطة الجارية في اطار المشروع التجريبي الى ايجاد مصادر بديلة للكسب، لزيادة فرص الدخل من العمل في المزارع وفي الأماكن الأخرى وتحسين الخدمات الاجتماعية ووسائل الراحة في المجتمع المحلي. وسيتم من خلال التخطيط التشاركي اعطاء المستفيدين في المناطق المستهدفة الفرصة لتعيين احتياجاتهم وتحديد أولوياتها من أجل ادراجها في صفقة المساعدة الانمائية. ويتجلى نجاح المشروع في تناقص الزراعة غير المشروعة في المناطق التي يغطيها المشروع، حتى عندما زادت الزراعة في جميع مناطق زراعة الأفيون في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠. غير أن هذا يمثل استراتيجية طويلة الأجل. ويتطلب تنفيذ برامج خفض انتاج خشخاش الأفيون على نطاق واسع عودة السلم والاستقرار والتزاما من سلطة دولة فعالة.

(ب) جنوب شرقي آسيا

١٣٠- في تايلند، نُفذ برنامج مراقبة محاصيل المخدرات تنفيذا ناجحا، فانخفضت الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون في عام ١٩٩٩ إلى ٧٠٢ هكتارا وانتاج الأفيون الى مستوى ٨ أطنان.

١٣١- وفي ميانمار، بدأت في عام ١٩٩٨ المرحلة الأولى لبرنامج تنمية بديلة مدته خمس سنوات في اقليم وا الجنوبي، بتكلفة قدرت بـ ١٥ر٦ مليون دولار. ويستهدف البرنامج منطقة رئيسية لانتاج الأفيون في اقليم وا قرب الحدود مع الصين. والغرض من البرنامج هو تخفيض زراعة خشخاش الأفيون تخفيضا كبيرا عن طريق نهج مجتمعي مستدام يهدف الى تقليص الاقتصاد القائم على الأفيون وازالته في نهاية المطاف. ومن المكونات الرئيسية للبرنامج: التنمية المجتمعية، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية، والأنشطة المدرة للدخل، وكذلك رصد كمية الأفيون المنتجة من أجل ضمان

تحقيق النتائج المطلوبة. وفي عام ١٩٩٩ أكملت المسوح الأرضية والجوية لزراعة الخشخاش لفترة الأساس، وتوفرت منها بيانات عن زراعة الخشخاش وعن استغلال الأراضي وبيانات اجتماعية – اقتصادية. وقدم اليوندسيب أيضا دعما لبرامج القضاء على الأفيون التي بدأتها المجتمعات المحلية في اقليمي وا وكوكانغ الشماليين، فوفرّت شبكات ري وأصنافا عالية الغلة من الأرُز وقامت بتحسين امكانية الوصول الى الطرق.

١٣٢- وفي أيار/مايو ١٩٩٩، استهلت جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية برنامجا مدته ست سنوات للقضاء على زراعة خشخاش الأفيون في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٦. وبدأت اللجنة الوطنية اللاوسية لمراقبة المخدرات والاشراف عليها برامج للتنمية البديلة، بدعم من اليوندسيب في استهداف ١٥ منطقة ذات أولوية في ثمانية أقاليم شمالية. وبدأت في عام ٢٠٠٠ وأوائل عام ٢٠٠١ عدة مبادرات جديدة، منها وحدة لتيسير المشاريع تضطلع بتنسيق ورصد ودعم برنامج السنوات الست، ومنها كذلك مشاريع جديدة للتنمية البديلة موجهة الى المناطق ذات الأولوية القصوى في اقليم فونغسالي. وقد أسهمت التنمية البديلة في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية في تحسين معيشة القرويين بتخفيض اعتمادهم على انتاج الأفيون واستهلاكه. وانخفضت المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون بنحو ٣٠ في المائة بين عام ١٩٩٨ وعام ٢٠٠٠. وفي كل منطقة يجري فيها تنفيذ مشاريع التنمية البديلة كان بالوسع ملاحظة انخفاض كبير في تلك الزراعة. وبدأ التعاون مع مصرف التنمية الآسيوي بادماج أنشطة مكافحة المخدرات على مستوى القرى في برنامج للتنمية البديلة يموله المصرف.

١٣٣- وفي فييت نام، دعم اليوندسيب مشروع كاي سون التجريبي للتنمية البديلة في اقليم نغي آن، المجاور لجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، وتبلغ قيمته ٤ ملايين دولار ومساحته ٠٠٠ ١٧٩ هكتار، يسكنه ٠٠٠ ٥٧ نسمة. واكتمل المشروع بنجاح في عام ٢٠٠٠. وأدى الانفاذ الحكومي الدقيق للخطر المفروض على زراعة الخشخاش الى النجاح في تخفيض زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة بأكثر من ٩٠ في المائة في منطقة المشروع، التي كانت في بداية المشروع تنتج من الأفيون أكثر مما تنتجه أي منطقة أخرى في البلد. وانخفض عدد المدمنين التقليديين للأفيون من ٠٠٨ ٢ شخص في عام ١٩٩٤ الى أقل من ٥٠٠ شخص في عام ٢٠٠٠. وأدت المبادرات والأنشطة القروية الجارية في اطار المشروع الى تحسين الظروف الاجتماعية – الاقتصادية واستحداث عدة أنشطة بديلة مدرة للدخل للقرويين. غير أنه يعتبر من الضروري زيادة مدة تقديم المساعدة، بغية ضمان استدامة المنجزات التي تحققت في البداية. وتبعا لذلك، قدم اليوندسيب مساعدة في صوغ المرحلة الثانية من المشروع لتبدأ في عام ٢٠٠٠، عملا بالتوصيات المنبثقة عن تقييم المشروع.

(ج) المنطقة الآندية

١٣٤- عقب الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، استحدثت حكومات بوليفيا وبيرو وكولومبيا ثلاث خطط أعمال منفردة تجمع بين ابادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة ومجموعة كاملة من تدابير التنمية البديلة. وتتألف خطط الأعمال الثلاث مجتمعة من ١٨ مشروعا، منها ١٢ مشروعا بدأ تنفيذها بالفعل، وتقضي بالقيام باستثمارات لا غنى عنها لتحقيق أهداف التنمية البديلة، وهي: استحداث صناعات زراعية ذات أسواق مجربة، لانتاج المحاصيل النقدية والغذائية ولباب الخشب وتربية الحيوانات؛ والاضطلاع، مع ما يلزم من تطوير البنية التحتية والتدريب، بعصرنة رابطات المنتجين القائمة. وتولي المشاريع اعتبارا خاصا لأهمية الترويج الفعال للممارسات الأعمالية التنافسية في مجالي الانتاج والتسويق وكذلك لحماية البيئة.

١٣٥- وقد عمل اليوندسيب مع مانحين ثنائيين آخرين، بالتشارك مع حكومة بوليفيا، على تشييد البنية التحتية الرأسمالية والاجتماعية اللازمة لجعل التنمية المستدامة مشروعا قابلا للنجاح. وتنص "خطة الكرامة" البوليفية على القضاء التام على محاصيل الكوكا غير المشروعة في موعد لا يتجاوز

عام ٢٠٠٢. ومن بين المكونات الأربعة التي تتألف منها خطة الكرامة – وهي الوقاية واعادة التأهيل، وابادة الكوكا، والحظر، والتنمية البديلة – تعد التنمية البديلة أهم المكونات بفارق كبير، حيث تنال نسبة ٧٣ في المائة من اجمالي الاستثمارات في الخطة. وقد أجازت الحكومة الخطة الوطنية للوقاية واعادة التأهيل في مجال المخدرات، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية البوليفية لتخفيض كل من طلب وعرض المخدرات غير المشروعة، ولا سيما الكوكايين. ومن المكونات الهامة لخطة الأعمال البوليفية برنامج الزراعة الحراجية في منطقة تشاباري. ومن خلال العمل المشترك مع القطاع الخاص ورابطات الفلاحين، يقدم اليوندسيب برهانا عمليا على أن الاستغلال السليم بيئيا للغابات هو مصدر يمكن التعويل عليه وطويل الأجل للدخل والعمالة للسكان المحليين. وقد ساهم المانحون الذين يعملون بطريقة ثنائية أو من خلال اليوندسيب في تخفيض اعتماد الفلاحين الاقتصادي على انتاج الكوكا، وفي رفع مستويات معيشتهم. وفي ميدان المراقبة والحظر، يقدم اليوندسيب المساعدة في مجال تدريب السلطات البوليفية على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

١٣٦- وتم توسيع ميزانية برنامج الزراعة الحراجية في بوليفيا من ٣ ملايين دولار في عام ١٩٩٨ الى ما مجموعه ٩ر٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٠، منها مساهمة في النفقات من حكومة بوليفيا بمبلغ ٢ر١ مليون دولار. وسيوجه بعض من التمويل الجديد أيضا الى التصدي لزراعة الكوكا غير المشروعة في منطقة يونغاس، وهي منطقة يسمح فيها القانون البوليفي بالزراعة المحدودة للكوكا للأغراض التقليدية ولكنها تستخدم بقدر متزايد للزراعة غير المشروعة. وستحصل سبعمائة وخمسون أسرة على دعم تقني من البرنامج وذلك أساسا لتحسين انتاج البن في المنطقة، وخصوصا البن المزروع بالأساليب العضوية لأجل التصدير. ويتعامل برنامج الزراعة الحراجية تعاملا مباشرا مع أكثر من ٨٠٠ ١ أسرة في تشاباري، وهذه الأسر منظمة بصفة أصحاب أسهم في وحدات لادارة الغابات؛ كما يدعم البرنامج تصنيع المنتجات الحراجية وتسويقها، بما فيها الخشب ومحاصيل نقدية مثل لباب النخيل، والبرتقال، وثمرة زهرة الآلام، والمطاط، والموز. وتغطي برامج ادارة الغابات حاليا ٠٠٠ ٤ هكتار في تشاباري. ومن المنتجات الواعدة بوجه خاص منتجات الخشب الذي يتحصل عليه بواسطة نظم سليمة بيئيا لادارة الغابات، حيث تدر على بعض الفلاحين الذين كانوا يزرعون الكوكا ما يصل الى ٢٧٠ ٤ دولارا للهكتار في السنة، يمكن أن تزداد الى ٠٠٠ ٦ دولار للهكتار في السنة في ظرف سبع سنوات الى ثماني سنوات. ومقارنة بذلك، يبلغ متوسط الدخل من زراعة الكوكا غير المشروعة نحو ٩٠٠ ٢ دولار للهكتار في السنة. ومن المهم بنفس القدر أن البرنامج يساعد السلطات المحلية والوطنية على اعادة استصلاح التربة التي كانت زراعة الكوكا قد أفسدتها. وفي أواخر عام ٢٠٠٠ أنشئ على مستوى الاقليم مركز تقني للحراجة، بغية ضمان استدامة نتائج المشاريع عند انتهاء البرنامج.

١٣٧- وبدأ في أواخر عام ٢٠٠٠ مشروع خطة الأعمال الثانية لبوليفيا، بقيمة ٥ ملايين دولار، ويهدف الى تدريب ٥٠٠ ٨ من الشباب في ٣٥٠ دورة تدريبية في مهن زراعية وغير زراعية مختلفة، وكذلك دعم توظيف من نالوا تدريبا وتشجيع تأسيس المنشآت البالغة الصغر. ويقدم مشروع خطة الأعمال الثالثة المساعدة الى الحكومة البوليفية في انشاء نظام وطني متكامل للتخطيط والادارة والرصد للتنمية البديلة، وفي تحسين تنسيق الموارد الداخلية والخارجية.

١٣٨- وفي اطار خطة أعمال بيرو، خصص اليوندسيب ٤ ر٦ ملايين دولار في عام ٢٠٠٠ لمشاريع التنمية البديلة، بما في ذلك تقديم الدعم الى اللجنة الوطنية لمكافحة تعاطي المخدرات (كونترادروغاس)، ولنظام وطني لرصد زراعة الكوكا يستند الى الصور الساتلية والتصوير الجوي والمسوحات الأرضية. وتغطي مشاريع التنمية البديلة الآن أربع مناطق رئيسية لزراعة الكوكا في وادي والاغا الأعلى، ووديان بيتشيس – بالكازو (المعروفة باسم السيلفا الوسطى)، ووديان اينامباري – تامبوباتا (المعروفة باسم يونو سيلغا)، ووادي أبوريماك. ولا تزال المساعدة التقنية المقدمة

في اطار المشاريع تركز على تقديم الدعم المباشر الى منظمات المنتجين، وعلى الحزم التقنية الخاصة بتحسين مشاريع انتاج المحاصيل التقليدية، مثل الكاكاو والبن، بما في ذلك نسبة متزايدة من البن المزروع بالأساليب العضوية، وعلى استكشاف المنتجات التي لها موضع خاص في السوق. وقد أظهرت الممارسات الادارية ذات التوجه الأعمالي الخاصة بمنشآت الصناعات الزراعية، بما فيها انتاج زيت النخيل ولب النخيل، وجود امكانية تسويق واعدة. وعلاوة على ذلك، دعم اليوندسيب تحسين تربية الأبقار في مشروع السيلفا الوسطى، الواقع في منطقة إينامباري – تامبوباتا بالقرب من الحدود البوليفية، والذي يقوم حاليا بتحسين البنية التحتية المؤلفة من الطرق الريفية.

١٣٩- غير أنه، بسبب القيود المالية، كان تنفيذ أنشطة المشاريع في مناطق أبوريماك وإينامباري – تامبوباتا والسيلفا الوسطى على مستوى أقل من المستوى الذي كان معتزما أصلا. وعلى الرغم من أنه تسنى سد بعض فجوات التمويل بفضل الأموال التي وردت من المانحين في عام ٢٠٠٠ فان الحالة المالية لا تزال صعبة في أوائل عام ٢٠٠١. وفضلا عن ذلك فان الأحوال السياسية المتوترة وكذلك الاضطراب الاجتماعي الذي أخذ في الظهور في والاغا لأسباب تتصل بحملات الابادة التي تضطلع بها الحكومة أدت الى ابطاء عملية التنفيذ أحيانا.

١٤٠- وفي اطار خطة العمال الكولومبية، قدم اليوندسيب ٢ر٣ مليون دولار لأنشطة التنمية البديلة في عام ٢٠٠٠. وواصل اليوندسيب تقديم المساعدة الى مكتب الخطة الوطنية للتنمية البديلة (بلانتي)، على الصعيد الوطني والاقليمي والمحلي، في صوغ وتنفيذ مشاريع انتاجية للمناطق المستهدفة بالتنمية البديلة. وجرى التركيز على ضمان ادماج المشاريع في الخطط الانمائية الخاصة بالمناطق والمحليات. وعلى الرغم من العنف السائد، واصل اليوندسيب دعم خدمات الارشاد الزراعي التي تصل الى ٢٠٠ ٢ أسرة في مقاطعات بوليفار وكاكيتا وكاوكا ونارينيو وميتا وبوتومايو. وبدأ في عام ١٩٩٩ مشروع ثان من مشاريع خطة الأعمال يسمى "التنمية البديلة لميتا – كاكيتا". وحصلت ٤١٥ أسرة فلاحية على تدريب وخدمات ارشاد زراعي في مجال مزدوج الغرض هو تربية الأبقار وانتاج الموز. وحصل زهاء ١٠٠ أسرة على أبقار محسنة. وساعد اليوندسيب أيضا في اعداد مشروع بقيمة ٥ ملايين دولار لتحسين تربية الأبقار في مقاطعتي كاكيتا ونارينيو، ستبدأ أنشطته في عام ٢٠٠١.

١٤١- وواصل اليوندسيب أيضا دعمه لانشاء نظام لرصد المحاصيل غير المشروعة سيؤدي الى التمكن من استبانة زراعة الكوكا وخشخاش الأفيون غير المشروعة وتقدير حجمها وكذلك رصد التقدم المحرز في التنمية البديلة. وسينتج النظام في نهاية عام ٢٠٠١ بيانات وطنية عن المحاصيل غير المشروعة.

٣- التدابير التي اتخذتها الحكومات بشأن إبادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة، حسبما أبلغ عنها في الردود على الاستبيان الإثناسنوي

١٤٢- من بين ٨١ حكومة قدمت ردودها على الاستبيان الإثناسنوي، تناول ما لا يزيد على ٣١ حكومة (٣٨ في المائة) الأسئلة الواردة في الجزء المتعلق بخطة العمل الخاصة بالتعاون الدولي على ابادة محاصيل المخدرات غير المشروعة وبالتنمية البديلة. وكان متوسط عدد الردود نحو ٢٠ الى ٢٥ ردا، أي ما يعادل ٢٥ في المائة الى ٣١ في المائة من مجموع الردود على الاستبيان الإثناسنوي.

١٤٣- وقد سئلت الحكومات عما إن كانت لديها خطط أو برامج وطنية، بما في ذلك خطط وبرامج التنمية البديلة، لتخفيض زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة والقضاء عليها في النهاية.

١٤٤- وأوضحت عدة حكومات، من بينها بعض الحكومات التي ردت[٢٦] على الباب السادس من الاستبيان، الخاص بالتنمية البديلة، أنها اعتمدت خططا وطنية شاملة

ترمي الى تخفيض زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة والقضاء عليها، بما في ذلك برامج للتنمية البديلة. وفيما يتعلق بالبلدان المتأثرة تأثرا مباشرا بالزراعة غير المشروعة لشجيرة الكوكا (بوليفيا وبيرو وكولومبيا) وخشخاش الأفيون (باكستان وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وكولومبيا وميانمار)، تم منذ الدورة الاستثنائية وضع أو تعزيز برامج شاملة للتنمية البديلة، مع توفير دعم اضافي من المجتمع الدولي واستثمارات مباشرة من الحكومات. وأسهم ذلك في التقدم الكبير المحرز في القضاء على شجيرة الكوكا في بوليفيا وبيرو والقضاء على خشخاش الأفيون في باكستان وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية.

١٤٥- وأشارت عدة دول أخرى الى أنه، في حين أنها أنشأت برامج وطنية للقضاء على المحاصيل غير المشروعة، لا توجد برامج تنمية بديلة مصاحبة لتلك البرامج، وخصوصا فيما يتعلق بالقضاء على القنب. ويرجع ذلك أساسا الى عدم توفر التمويل والدعم التقني من المجتمع الدولي.

١٤٦- وبدأت بعض الدول المجاورة للبلدان المنتجة في اعداد خطط عمل للقضاء على المحاصيل غير المشروعة ولتعزيز التنمية البديلة في المناطق الحدودية التي اكتشف فيها وجود زراعة غير مشروعة لخشخاش الأفيون وشجيرة الكوكا والقنب.

١٤٧- وفي كولومبيا، اضطلع ببرامج التنمية البديلة في اطار عملية السلام (وتتعلق بتنفيذ خطة التنمية للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٢، المسماة "التغيير من أجل بناء السلام")، مع الخطة المسماة خطة كولومبيا، الهادفة الى توسيع برامج التنمية البديلة بغية القضاء على شجيرة الكوكا وخشخاش الأفيون.

١٤٨- وقد أنشئت هيئات متخصصة لبدء أو تنسيق تنفيذ البرامج الوطنية للتنمية البديلة. وتعمل هذه الهيئات المتخصصة بدعم من الوزارات والهيئات المسؤولة عن مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما الزراعة، والصحة، والتعليم، والرعاية الاجتماعية، والإعلام، والعدل وإنفاذ القوانين، والتنمية الريفية والاجتماعية، والتنمية الاقليمية، والبيئة. ومن بين ٢٦ دولة ردت على الباب السادس من الاستبيان، ذكرت ٢٢ دولة الوزارات والهيئات والكيانات الخصوصية التي تدير التنمية البديلة أو تشارك فيها. والى جانب الهيئات الحكومية، تشارك في برامج التنمية البديلة أيضا الأعمال الخصوصية وسلطات الأقاليم والمحليات والمنظمات غير الحكومية.

١٤٩- وأبلغت احدى وثلاثون حكومة، وهذا أكبر عدد رد على الباب السادس من الاستبيان، بأن خططها أو برامجها الوطنية تشمل تدابير إبادة أو تدابير إنفاذ أخرى من أجل ضمان تخفيض زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة والقضاء عليها في النهاية.

١٥٠- وفي عدة بلدان، شكلت التدابير الرامية الى استبانة المحاصيل غير المشروعة وابادتها، باستخدام المعدات الجوية والأرضية وبرامج انفاذ القوانين والحوافز الاقتصادية الموجهة الى السكان الريفيين، جزءا لا يتجزأ من برامج التنمية البديلة.

١٥١- وكانت ابادة المحاصيل غير المشروعة ركنا أساسيا في الاستراتيجية. وتراعى في اعداد برامج الابادة الدورة الزراعية لخشخاش الأفيون والقنب، وكذلك دورة نمو النباتات. ويستخدم الاستكشاف الجوي لاكتشاف المحاصيل غير المشروعة أو مناطق الزراعة غير المشروعة. وفي معظم الحالات، يجري تدمير المحاصيل غير المشروعة يدويا. وأبلغت بعض الدول، مثل جنوب أفريقيا والمكسيك، بأن تدمير المحاصيل غير المشروعة يتم بالرش الجوي بمبيدات الأعشاب. وبغرض القضاء على المنظمات الاجرامية المعنية، يحقق في الأنشطة الاجرامية المتصلة بالزراعة والانتاج غير المشروعين.

١٥٢- وأشارت بعض الدول الى أن برامجها تركز أساسا على إبادة زراعة القنب ولا تشمل برامج انمائية. فالولايات المتحدة، في حين أن لها خطة وطنية لابادة المحاصيل غير المشروعة، لا تعزز التنمية البديلة كوسيلة لتخفيض الزراعة

غير المشروعة، بل تشدد على أنشطة انفاذ القوانين بهدف ضبط المحاصيل وتدميرها. وقد أبلغت عدة حكومات عن جهود ترمي الى ابادة زراعة القنب غير المشروعة. ويضطلع مجلس المخدرات الخطرة في الفلبين بدراسة بعنوان "تجربة بكتيريولوجية بشأن تدمير نباتات الماريجوانا".

١٥٣- وقد استحدثت عدة دول برامج لابادة مزروعات عشب القنب. وفي أستراليا، تستخدم طائرات الهليوكبتر التابعة للدائرة الوطنية للحدائق العامة والحياة البرية لاكتشاف زراعة القنب في الحدائق العامة الوطنية؛ ويستخدم رادار الأشعة تحت الحمراء ذو الاتجاه الأمامي لاكتشاف المحاصيل المزروعة بالاستنبات المائي وتحديد أماكنها.

١٥٤- وأوضح أكثر من نصف الحكومات التي ردت[١٦] على الباب السادس من الاستبيان أنها اعتمدت برامج للتنمية البديلة أو تدابير تهدف الى الابادة الاجبارية للمحاصيل غير المشروعة في مناطق الانتاج الزراعي ذات الربحية المنخفضة. وفي عدة بلدان، مثل المكسيك، نفذت برامج لابادة محاصيل المخدرات غير المشروعة وبرامج للتنمية البديلة في آن واحد وذلك في المناطق التي تكثر فيها زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة وكذلك في المناطق المعرضة لخطر أن تصبح مناطق انتاج غير مشروع. ولوحظ أن بعض المناطق التي تكثر فيها زراعة المحاصيل غير المشروعة ليست مناسبة للانتاج الزراعي.

١٥٥- وتتطلب التنمية البديلة تمويلا طويل الأجل ومستمرا. وقد أشارت عدة حكومات (١٣) الى أن آليات تمويل التنمية البديلة و/أو السبل الأخرى للقضاء على محاصيل المخدرات غير المشروعة تتخذ شكلا مؤسسيا أو تخطط بانتظام. وفي باكستان وبوليفيا وكولومبيا، يقدم التمويل للتنمية البديلة عن طريق اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف وكذلك عن طريق الميزانية الوطنية والتبرعات من المؤسسات العمومية والخصوصية. وفي العادة، تؤدي الهيئة الوطنية المسؤولة عن التنمية البديلة دورا رئيسيا في حشد الأموال. وفي حالات أخرى، يقدم التمويل للتنمية البديلة من الميزانية الوطنية وحدها. وفي الفلبين تقوم الحكومة بالوصول الى الفلاحين في أماكنهم فتقدم الدعم المالي وتوفر التدريب على السبل والتقنيات العصرية للفلاحة، وذلك كجزء من جهودها الرامية الى مكافحة زراعة القنب غير المشروعة.

١٥٦- وسئلت الحكومات عن الكيفية التي تمول بها برامج ابادة محاصيل المخدرات غير المشروعة وبرامج التنمية البديلة. وقدمت أربع وعشرون حكومة معلومات عن الطريقة التي تمول بها تلك البرامج. وأشار نصفها الى أن تلك البرامج تمول من الميزانية الوطنية حصرا. وتقوم حكومات أخرى باستكمال الموارد المخصصة من الميزانية الوطنية لابادة المحاصيل غير المشروعة من الموارد الثنائية والمتعددة الأطراف، بما فيها اليوندسيب. وفي بعض الحالات (ست حالات)، تخصص موارد للشرطة لأغراض الابادة.

١٥٧- وقد أطلقت مبادرات جديدة لتمويل البرامج. ففي كولومبيا، تمول برامج التنمية البديلة من الميزانية الوطنية، ومن القروض المتعاقد عليها مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومن تبرعات من وكالات التعاون الانمائي. وفي الفلبين، تقدم الحكومة الى المزارعين قروضا بسعر فائدة منخفض عن طريق المصارف الخصوصية والتعاونيات، كوسيلة لتوفير مصدر بديل لكسب المعيشة.

١٥٨- وتتطلب التنمية البديلة نطاقا واسعا من الدراية التقنية. وفي حين أشارت ٢٤ حكومة الى أن لديها الدراية التقنية اللازمة لبدء برامج التنمية البديلة، لاحظت ست حكومات أنها تفتقر الى تلك الدراية. وتقدم بعض الدول التمويل والمساعدة التقنية الى البلدان النامية عن طريق برامجها الخاصة بالمساعدة التقنية. وقد ردت عشر حكومات بأنها تلقت مساعدة تقنية لأجل التنمية البديلة أو لأجل برامج القضاء على محاصيل المخدرات غير المشروعة؛ وأشار بعضها الى أن جزءا من الموارد المالية المتلقاة جاء من مصادر ثنائية ومصادر أخرى.

١٥٩- وأشار أربعة عشر بلدا ناميا الى أنه لم يحصل على أي مساعدة تقنية لأجل القضاء على المحاصيل غير المشروعة أو لأجل التنمية البديلة، سواء من المصادر الثنائية أو المتعددة الأطراف. وأبلغت تلك الحكومات بأن جهود ابادة المحاصيل غير المشروعة تمول من الموارد المتوفرة على الصعيد الوطني، والقسط الأعظم منها من الميزانية الوطنية المخصصة لانفاذ القوانين. وتمول حكومات أخرى جهود ابادة المحاصيل غير المشروعة بتخصيص حصة كبيرة من الميزانية الوطنية للتنمية البديلة، تستكمل بموارد من عامة الجمهور أو من المؤسسات الخصوصية. ويتمثل مصدر هام للمساعدة التقنية والمالية في المساعدة التي تقدم عن طريق تبرعات من المصادر الثنائية أو المتعددة الأطراف.

١٦٠- وطلب الى الحكومات أن تبلغ عن المساعدة المقدمة الى الدول الأخرى، على أساس ثنائي أو اقليمي أو متعدد الأطراف، لبرامج التنمية البديلة الرامية الى القضاء على محاصيل المخدرات غير المشروعة. وأشارت ثلاث عشرة حكومة الى أنها تساعد دولا أخرى على أساس ثنائي أو اقليمي أو متعدد الأطراف. وثمة بلدان متقدمة النمو ليست متأثرة تأثرا مباشرا بالزراعة غير المشروعة ولكنها تقدم مساعدة تقنية على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف، ولا سيما عن طريق اليوندسيب أو غيره من الآليات المتعددة الأطراف مثل لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات (السيكاد)، التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، في حالة الولايات المتحدة، لدعم البلدان في جهودها الرامية الى القضاء على المحاصيل غير المشروعة عن طريق التنمية البديلة.

١٦١- وتدعم الوكالة الكندية للتنمية الدولية برامج القضاء على الفقر في المناطق المتأثرة بالزراعة غير المشروعة أو المجاورة لتلك المناطق، فتوفر بدائل ناجعة للزراعة غير المشروعة لمحاصيل المخدرات وتخفض احتياج الفلاحين الى اللجوء الى الزراعة غير المشروعة نتيجة للفقر. وفي عام ١٩٩٩ قدمت اسبانيا ٨٠ مليون بيزيتا للتنمية البديلة، تشمل الغاء الديون من أجل التنمية البديلة في بيرو. وفي عام ١٩٩٩ قدمت الولايات المتحدة ٦٣ مليون دولار لبرامج في باكستان وبوليفيا وبيرو وتايلند وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وكولومبيا، مباشرة أو عن طريق وكالات مثل اليوندسيب والسيكاد. وتدعم المملكة المتحدة مشاريع اليوندسيب الخاصة بالتنمية البديلة في باكستان وبوليفيا وبيرو وذلك باستثمار مبلغ ٦ر٨ ملايين جنيه استرليني. وتقدم برامج المساعدة الثنائية الألمانية منذ عام ١٩٩٠ مساعدات الى بوليفيا وبيرو وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وكولومبيا، عن طريق مشاريع وبرامج التعاون التقني الثنائية التي تنفذها الوكالة الألمانية للتعاون التقني، بميزانية قدرها ٢٥٥ مليون مارك ألماني، أي نحو ١٢٣ مليون دولار، بين عامي ١٩٨١ و١٩٩٩. وعلاوة على ذلك، على الصعيد المتعدد الأطراف، ظلت ألمانيا تدعم التعاون المقدم في مجال التنمية البديلة الى أفغانستان وباكستان وبوليفيا وبيرو وتايلند وفييت نام وكولومبيا، الذي ينفذه اليوندسيب، والبالغة قيمته ٧٠ مليون مارك ألماني، أي نحو ٣٥ مليون دولار، بين عامي ١٩٨١ و١٩٩٩. وقدمت اليابان عبر برنامجها الخاص بالتعاون الثنائي ٨٠٠ مليون ين الى بيرو في عام ١٩٩٨ لأجل زراعة المحاصيل البديلة.

١٦٢- وقد حثت الجمعية العامة المؤسسات المالية الدولية والمصارف الانمائية الاقليمية على ابرام اتفاقات مساعدة مالية لأجل التنمية البديلة. وقد تفاوضت أربع دول على اتفاقات لأجل التنمية البديلة مع المؤسسات المالية أو المصارف الانمائية الاقليمية، وحصلت على دعم ايجابي. وتسعى دول أخرى الى زيادة التمويل المتأتي من المصادر الوطنية أو الدولية. وتمول كولومبيا برامجها الخاصة بالتنمية البديلة بقروض من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وتقدم المصارف الخصوصية والتعاونيات الى الفلاحين قروضا بأسعار فائدة منخفضة. وقد أفاد أربعة عشر بلدا ناميا من البلدان التي ردت على السؤال بأنها لم تتفاوض مع مؤسسات مالية دولية على اتفاقات للمساعدة المالية لأجل التنمية البديلة.

١٦٣- وبناء المؤسسات على الصعيدين المحلي والاقليمي والأنشطة المجتمعية هما دعامتان هامتان لبرامج التنمية البديلة

والقضاء على المحاصيل غير المشروعة. وقد أفادت ثلاث عشرة دولة بأن الدعم يقدم لبناء المؤسسات على الصعيدين المحلي والاقليمي وأن الدعم للأنشطة المجتمعية يقدم عبر برامج التنمية البديلة وابادة المحاصيل غير المشروعة. وفي بوليفيا، قدمت مساعدات تقنية ومالية لدعم بناء المؤسسات على صعيد المحليات ولتعزيز منظمات المنتجين. وفي عدة بلدان، تعد خطط التنمية البديلة بمشاركة من المجتمع المحلي، وادارات المحليات والمناطق، والسلطات المحلية وسلطات الولايات. وتشارك هذه الجهات مشاركة نشطة في تصميم وتنفيذ مشاريع محددة تتعلق، مثلا، بتربية الحيوانات، وزراعة الأشجار لانتاج الخشب، وزراعة المحاصيل البذرية، وتستهدف القرى التي يزرع فيها خشخاش الأفيون. وأشير الى أن من مجالات التركيز الرئيسية للمساعدة التقنية التي تقدم الى البلدان النامية في مجال التنمية البديلة تعزيز بناء المؤسسات على الصعيد المحلي والوطني والاقليمي. وفي كولومبيا، تعد خطط التنمية البديلة الاقليمية بالتعاون مع ادارات المجتمعات المحلية والمحليات والمناطق، وادارات المؤسسات اللامركزية، وادارة الخطة الوطنية للتنمية البديلة وبلانتي. وتتمثل احدى استراتيجيات بلانتي في تعزيز العلاقات بين الدولة والمجتمعات المحلية في مناطق الصراع، عن طريق نهج تشاركي. وفي دول أخرى، مثل نيجيريا، يوجد برنامج جار لاستنفار المجتمعات المحلية. ويتيح النهج التشاركي انشاء ودعم لجان القرى، كما في حالة السنغال.

١٦٤- وطلب الى الحكومات أن تبين ما ان كانت تضع في اعتبارها مجموعة من العوامل في مجال التنمية البديلة. وردت على هذا السؤال خمس عشرة حكومة. وقد أفادت ١٣ دولة بأنها تضع في اعتبارها النهج التشاركي في مجال التنمية، و١١ دولة بأنها تضع في اعتبارها البعد الجنساني، و١٣ دولة بأنها تضع في اعتبارها أفقر فئات السكان وأكثرها قابلية للتضرر، و١٥ دولة بأنها تضع في اعتبارها الشواغل البيئية، و١٣ دولة بأنها تضع في اعتبارها تدابير تخفيض الطلب غير المشروع، و١١ دولة بأنها تضع في اعتبارها الممارسات الطبية التقليدية.

١٦٥- ويشكل رصد الزراعة غير المشروعة، بما في ذلك نزوح تلك الزراعة، جزءا جوهريا من استراتيجية القضاء على المحاصيل غير المشروعة. وقد أجابت احدى وثلاثون حكومة بأن آليات مثل المسح الساتلي والجوي والأرضي تستخدم في بلدانها لرصد الزراعة غير المشروعة، بما في ذلك نزوح تلك الزراعة، وبأن المعلومات تتبادل مع المنظمات الوطنية والاقليمية والدولية. وأشارت أربع من تلك الحكومات الى أنها تستخدم مزيجا من التصوير الساتلي والتصوير الجوي والمسوحات الأرضية. وتستخدم المسوحات الجوية والأرضية في ثمانية بلدان لاستبانة زراعات القنب، بينما تستخدم ثماني دول أخرى المسوحات الأرضية لرصد الزراعة غير المشروعة للقنب وخشخاش الأفيون.

١٦٦- وتقوم عدة دول، مثل بوليفيا وكولومبيا، باستكشاف سبل تعزيز قدرتها على رصد المحاصيل غير المشروعة، بما في ذلك استخدام الاستشعار عن بعد وتجميع المعلومات الجغرافية، بدعم من اليوندسيب ومن مانحين مثل فرنسا والاتحاد الأوروبي. وأشير الى أن الهدف هو انشاء نظام معلومات في اطار الأمم المتحدة، كما هو مطلوب في قرار لجنة المخدرات ٣/٤٢.

١٦٧- وأشارت أربع عشرة حكومة الى أن لديها نظما لرصد وتقييم الأثر النوعي والكمي لبرامج التنمية البديلة والقضاء على محاصيل المخدرات غير المشروعة. وأشار أحد عشر ردا الى أنه تستخدم مؤشرات لقياس أثر البرامج. وعلى سبيل المثال، تستخدم المؤشرات التالية لقياس الأثر النوعي والكمي لبرامج القضاء على المحاصيل غير المشروعة في كولومبيا: (أ) قيمة الاقتصاد الفرعي للكوكا (نسبة الكوكاايين الى الناتج المحلي الاجمالي)؛ (ب) نسبة مساحة زراعة الكوكا غير المشروعة الى مساحة زراعة المحاصيل الزراعية المشروعة في تشاباري (المنطقة التي يوجد فيها أعلى فائض لانتاج الكوكا غير المشروع)؛ (ج) صافي ابادة محاصيل الكوكا. وفي كولومبيا، أعد مكتب الخطة الوطنية للتنمية البديلة (بلانتي) معلومات فترة أساس لعينة تمثيلية من المحليات، يفحص كل سنة لتحديد التقدم المحرز في البرنامج

وأثره. وفي المكسيك، تشمل المؤشرات نزوح المحاصيل غير المشروعة الى مواقع مختلفة، وادخال تعديلات على دورات الانتاج، وانتشار المزراع وتعديل حجمها. وفي بلدان أخرى، مثل الفلبين ولبنان، تشمل المؤشرات أسعار المخدرات غير المشروعة، وكمية وقيمة المخدرات التي تضبط في البلد، وكمية المخدر التي تضبط في الخارج ويكون منشؤها البلد. ويشكل التقييم عنصرا أساسيا في التخطيط، وفي اعادة توجيه جهود الابادة عند الاقتضاء. وقد أشارت بعض الدول التي تقدم المساعدة التقنية لأجل التنمية البديلة الى أن الرصد والتقييم يشكلان جزءا لا يتجزأ من برامج التعاون التقني والمالي. وتشمل المؤشرات التي يستخدمها بعض تلك الدول للتقييم التقدم المحرز في ظروف المعيشة، والحالة البيئية، والترتيبات المؤسسية.

١٦٨- ولقياس التقدم المحرز في القضاء على المحاصيل غير المشروعة، يتعين على الحكومات أن تقدر بصفة منتظمة أثر التدابير التي تتخذها في مجال انفاذ القوانين والتنمية البديلة. وقد أفادت ثماني عشرة دولة بأنها تقدر أثر تلك التدابير سنويا أو بصفة منتظمة. وفي عدة بلدان، يجري تقييم برامج ابادة المحاصيل بانتظام طوال السنة، ويجري تحليلها في نهاية كل دورة من دورات انتاج القنب والأفيون. وفي بعض الحالات، يجري التقييم عند وجود غرض معين وليس على أساس اطار زمني منتظم.

١٦٩- وتدابير انفاذ القوانين ضرورية لمكافحة زراعة المحاصيل غير المشروعة ولمصاحبة برامج التنمية البديلة. وقد أفادت ثماني وعشرون دولة بأنها تتخذ تدابير لانفاذ القوانين لهذين الغرضين. وعموما تخضع المناطق المتأثرة بالزراعة غير المشروعة لمراقبة مستمرة ولعمليات ابادة منتظمة. وقد أشارت الدول المبلغة أيضا الى المنظمات المعنية بذلك. وتشمل التدابير المتخذة في مجال انفاذ القوانين الابادة بالرش الجوي لحقول القنب بمبيدات الأعشاب، والابادة اليدوية، ومراقبة المناطق المزروعة المشتبه فيها، واستخدام عملاء ومخبرين لتحديد أماكن المزروعات، والاضطلاع بحملات منتظمة وسنوية على الصعيد الوطني لابادة القنب وخشخاش الأفيون، واتخاذ التدابير الجزائية بما فيها السجن للمعاقبة على الزراعة غير المشروعة عندما يتعلق الأمر بالجريمة المنظمة، والتثقيف الوقائي والحملات الاعلامية العمومية. وفي بوليفيا، تشمل تدابير انفاذ القوانين الابادة الاجبارية للزراعات الجديدة وتدمير مشاتل استنبات الكوكا.

١٧٠- ولدعم المجتمعات المحلية الريفية، استهلت الحكومات برامج جديدة لتحسين الاطار الاقتصادي للتنمية البديلة. وقد أشارت ثلاث عشرة حكومة الى أن هناك أنشطة جارية أو معتزمة تهدف الى تحسين الاطار الاقتصادي للتنمية البديلة، وذلك مثلا في مجال التسويق.

جيم- تدابير تعزيز التعاون القضائي

١٧١- في الفقرة ١٦ من الاعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين، تعهدت الدول الأعضاء بتعزيز التعاون المتعدد الأطراف والاقليمي ودون الاقليمي بين السلطات القضائية وسلطات انفاذ القوانين، بغية التصدي للمنظمات الاجرامية الضالعة في جرائم المخدرات والأنشطة الاجرامية ذات الصلة. ولبلوغ تلك الغاية، تُشجّع الدول على أن تستعرض، وأن تدعم عند الاقتضاء، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٣، تنفيذ التدابير الرامية الى تعزيز التعاون القضائي التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية، والتي تشمل الابادة، والمساعدة القانونية المتبادلة، ونقل الاجراءات القضائية، وأشكالا أخرى للتعاون مثل التسليم المراقب والتعاون البحري.

١٧٢- وتهيئ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات الاطار اللازم للتعاون الدولي. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، كانت المعاهدات تتمتع بانضمام يكاد أن يكون شاملا لجميع الدول. ومنذ الدورة الاستثنائية، أصبحت ١١ دولة أطرافا في اتفاقية سنة ١٩٨٨، وبذلك أصبح عدد الأطراف في الاتفاقية ١٥٨ دولة؛ وأصبحت ١٠ دول أطرافا في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١[٢٣] وتلك الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢،[٢٤]

وبذلك أصبح عدد الأطراف ١٧٢ دولة؛ وأصبحت ٩ دول أطرافا في اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، فأصبح عدد الأطراف فيها ١٦٧ دولة.

١٧٣- ويجب أن تظل الجهود الرامية الى تعزيز التعاون القضائي لأجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات أولوية عالية. وقد برهن تقديم متاجرين رئيسيين الى العدالة على أن منظمات الاتجار غير المشروع شديدة القابلية للتضرر من الضغط الدولي المنسق والمستمر، وظلت تعاني من النكسات طالما تعقبت الحكومات قادتها. فمثلا أدت عملية مشتركة لانفاذ القوانين ضمت ممثلين لكولومبيا والمكسيك والولايات المتحدة الى اعتقال ٣٠ من المتجرين الرئيسيين وخرّبت شبكة دولية للاتجار غير المشروع بالمخدرات تمتد الى الولايات المتحدة وأوروبا.

١٧٤- ويؤدي النظام القانوني الذي يعمل بصورة جيدة دورا أساسيا في جميع جهود مكافحة المخدرات. غير أن غياب الأطر القانونية الكافية في العديد من الدول النامية وذات الاقتصادات الانتقالية وذات الأوضاع اللاحقة للصراعات يخل بالجهود المحلية والدولية لمكافحة المخدرات. فمثلا تبين من تقييم لـ ١٤ دولة من دول الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي ما يلي: أن التشريعات الخاصة بمراقبة الاتجار المشروع متقادمة بصورة خطيرة في احدى الدول (ليسوتو)؛ وأن العقوبات على جميع الجرائم الخطيرة في مجال الاتجار غير المشروع بالمخدرات غير كافية؛ وكان بوسع ثلاث دول فقط من تلك الدول أن تصادر السلائف التي تشتمل عليها جرائم السلائف؛ ووجد معظم الدول أن من الصعب استصدار حكم قضائي بالمصادرة النهائية للموجودات المستمدة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات؛ ولا توجد دولة من دول الاتحاد تنص قوانينها على نقل الاجراءات القضائية؛ ولم يعتمد حتى الآن أي قانون في دول الاتحاد لتيسير التعاون مع الدول الأخرى الأطراف في اتفاقية سنة ١٩٨٨ على اتخاذ خطوات ضد السفن التي يشتبه في أنها تقوم بتهريب المخدرات خارج المياه الاقليمية لتلك الدول. وعلاوة على ذلك، لا يزال معظم دول الاتحاد يفتقر الى هيئة وطنية فعالة لتنسيق مكافحة المخدرات وخطة عمل وطنية أو استراتيجية وطنية فعالة لمكافحة المخدرات.

١- تسليم المجرمين

١٧٥- لا يزال تسليم المجرمين أداة رئيسية للتعاون القضائي، ويتزايد قيام الحكومات بالتوقيع على اتفاقات تسليم المجرمين وتنفيذها، كما تتطلبه اتفاقية سنة ١٩٨٨. وفي بعض الولايات القضائية، عدل التشريع الوطني بغية التمكين من تسليم الوطنيين المتهمين بجرائم خطيرة تتعلق بالاتجار بالمخدرات. وقد سعت اتفاقية سنة ١٩٨٨ والتدابير التي اتخذت في الدورة الاستثنائية الى القضاء على عقبتين رئيسيتين ظلتا تعوقان منذ مدة طويلة التعاون الفعال بين الدول في مجال تسليم المجرمين، وهما: قاعدة "الدعوى ظاهرة الوجاهة" المتبعة في العديد من الدول التي تعمل بتقاليد القانون العام، وقاعدة عدم تسليم المواطنين في العديد من الدول التي تتبع تقاليد القانون المدني. والتطبيق الدقيق لهاتين القاعدتين يعني في كثير من الأحيان رفض تسليم المجرمين، ونتيجة لذلك لا تقام العدالة على الاطلاق أو لا تقام بصورة فعالة. ويقوم عدد من الدول التي تتبع نظام القانون العام بتعديل قواعد الاثبات فيها بغية تيسير تسليم المجرمين، وذلك مثلا بتمكين المحاكم في الدول التي تتبع نظام القانون المدني من تلقي البينات الواردة في الملفات الموثقة الخاصة بالقضايا والتي يعدها موظفون قضائيون (الموظفون القضائيون المحققون، والمدعون العامون القضائيون، وقضاة الموضوع) والتصرف بمقتضى تلك البينات. وتميل الدول التي تتبع نظام القانون المدني الى تغيير قوانينها للسماح بتسليم المجرمين المشروط المؤقت. غير أن عددا مفرط الكبر من الدول التي تتبع تقاليد نظام القانون العام لا يزال يطبق قاعدة الدعوى الظاهرة الوجاهة تطبيقا دقيقا، كما تعترف الدول التي تطبق أساسا القانون المدني بأن قوانينها لا تزال تحظر تسليم المواطنين أو تقيده تقييدا خطيرا. وأشارت نسبة خمسة وأربعين في المائة من الحكومات التي ردت على الاستبيان الإثناسنوي الى أن القوانين في بلدانها تحظر تسليم المواطنين أو تقيده تقييدا خطيرا. هذا وقد حدثت بعض التطورات

الايجابية. فقد أبلغ معظم الحكومات (٩٠ في المائة) بأنها اعتمدت تشريعات تتوخى اجراءات لتسليم المجرمين في بلدانها. وتوجد لدى عدد من الحكومات التي ردت على الاستبيان (٣٢ في المائة) اجراءات مبسطة لتسليم المجرمين. فمثلا، في الأرجنتين والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وهنغاريا تم تبسيط اجراءات تسليم المجرمين بما يتماشى مع المبادئ الدستورية والمفاهيم الأساسية للنظم القانونية لتلك الدول. واعتمد في كندا في عام ١٩٩٩ قانون شامل جديد لتسليم المجرمين؛ وفي فنزويلا، اعتمدت مدونة الاجراءات الجنائية الجديدة، التي تبين اجراءات تسليم المجرمين.

١٧٦- وتشجع اتفاقية سنة ١٩٨٨ والتدابير التي اتخذت في الدورة الاستثنائية الدول على الدخول في اتفاقات أو ترتيبات لتعزيز التعاون القضائي. وفي ميدان تسليم المجرمين، أشارت نسبة ٧٠ في المائة من الدول التي ردت على الاستبيان الى أنها أبرمت اتفاقات مع دول أخرى، بما في ذلك معاهدات اقليمية لتسليم المجرمين مثل الاتفاقية الأوروبية بشأن تسليم المجرمين، أو معاهدات أو اتفاقات ثنائية لتسليم المجرمين تنطبق على نطاق واسع من الجرائم يشمل جرائم المخدرات.

١٧٧- وفضلا عن ذلك، يجري حاليا النظر في تشريعات جديدة بشأن تسليم المجرمين في اثيوبيا والفلبين ولكسمبورغ وهولندا. وقد قامت دول أوروبية عديدة بتعديل تشريعاتها الداخلية، أو شرعت في تعديلها، امتثالا لأحكام الاتفاقية الأوروبية بشأن تسليم المجرمين. وفي بعض الحالات، حيثما لا يوجد تشريع وطني بشأن تسليم المجرمين، يمكن أن تتم الموافقة على تسليم المجرمين استنادا الى اتفاقات دولية بشأنه.

١٧٨- وطلب الى الحكومات أن تنشئ سلطة أو سلطات مختصة تسميها لاستلام طلبات تسليم المجرمين والرد عليها ومعالجتها. ومن شأن تسمية تلك السلطات أن تعزز تسليم المجرمين تعزيزا كبيرا وأن تسرّع الرد على الطلبات. وقد أنشئت سلطة أو سلطات مختصة في معظم الدول التي ردت (٨١ في المائة). ومن السلطات التي أشير اليها وزارة الخارجية ومكتب النائب العام ووزارة العدل وفرع الشرطة الوطنية المسؤول عن التعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول).

٢- المساعدة القانونية المتبادلة

١٧٩- تسعى اتفاقية سنة ١٩٨٨ والتوصيات التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية الى ارساء وتعزيز المساعدة القانونية المتبادلة بغية التصدي للجرائم الخطيرة بفعالية أكبر. وقد أشارت عدة حكومات (٢٥ في المائة) من التي ردت على الاستبيان الى أنها أعادت النظر في اجراءات المساعدة القانونية المتبادلة. واعتمد الآن عدد كبير من الدول قوانين بشأن المساعدة القانونية المتبادلة، بما يتماشى مع اتفاقية سنة ١٩٨٨ والتوصيات التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية، بغية احداث أثر عالمي ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات وضد الجرائم الخطيرة. وقد اعتمد معظم الحكومات (٧٧ في المائة) تشريعات وطنية تتيح وتيسر التعاون في ميدان المساعدة القانونية المتبادلة. ووفقا للردود على الاستبيان، لا توجد لدى العديد من الحكومات تشريعات وطنية لتيسير المساعدة القانونية المتبادلة.

١٨٠- وكثيرا ما تولت المنظمات الاقليمية الريادة في المبادرات الرامية الى تعزيز المساعدة القانونية المتبادلة. وأدت آليات دون اقليمية مثل آلية التعاون بين الشرطة والجمارك في بلدان الشمال الأوروبي والشبكة القضائية الأوروبية داخل الاتحاد الأوروبي الى تعزيز التعاون في مجال المساعدة القانونية المتبادلة. كما جرى ابرام المعاهدات الثنائية بكثافة. وأشار عدد كبير من الدول التي ردت على الاستبيان (٦٦ في المائة) الى أنها أبرمت اتفاقات ثنائية في ميدان المساعدة القانونية المتبادلة.

١٨١- ويتطلب التعاون الفعال في مجال المساعدة القانونية المتبادلة ردودا سريعة من الدول التي تتلقى الطلبات. ومن الناحية العملية، يعني ذلك وجود عمل جماعي سريع وفعال واتصالات وتنسيق وحل مشاكل في الدولة الطالبة والدولة

متلقية الطلب. غير أن العديد من الحكومات لا يزال يواجه صعوبات. فبعض الدول لا يكون لديه في كثير من الأحيان ما يكفي من العاملين المدربين والبنيات التحتية والمعدات اما لتقديم الطلبات أو للرد عليها بسرعة وفعالية. بيد أن العديد من الحكومات اتخذ تدابير للرد العاجل على طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. وأشارت معظم الحكومات (٨٠ في المائة) التي ردت على الاستبيان الى أنها سمت سلطة أو سلطات مركزية ذات صلاحية لتقديم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتنفيذها أو احالتها الى جهات أخرى للتنفيذ. ومن السلطات المركزية المسماة وزارة العدل، وأمانة المحكمة العليا، ومكتب المدعي العام، والشرطة الاتحادية. غير أنه من بين ١٦٧ دولة طرف في اتفاقية سنة ١٩٨٨ لم تبلغ الأمين العام بمعلومات تفصيلية عن سلطاتها المركزية كما تقضي بذلك الاتفاقية سوى ١١٠ دول.

١٨٢- وقد اضطلعت الحكومات بجهد ملحوظ في تبادل المعلومات بين السلطات الوطنية المختصة، وهذا شرط مسبق جوهري لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. فقد اتخذت حكومات عديدة (٨١ في المائة) تدابير لتبادل المعلومات عن الاجراءات وعن التشريعات والممارسات الداخلية وأنشأت برامج لتبادل موظفي انفاذ القوانين أو وسعت تلك البرامج. ودعم ذلك بالتدريب وبأشكال أخرى من التعاون. واستحدثت اتفاقات وقنوات واجراءات على الصعيد الثنائي للتعاون من أجل تبادل المعلومات المتعلقة بالتحقيق في المنظمات الاجرامية ولمعالجة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين. ووفرت المعاهدات النموذجية التي اعتمدتها الأمم المتحدة مبادئ توجيهية لتلك الاتفاقات. وأشارت عدة حكومات (٤٨ في المائة) الى أنها بنت اتفاقاتها على تلك المعاهدات النموذجية. وأشارت بعض الحكومات الى أن معاهدات تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة التي تم التفاوض عليها قبل اعداد المعاهدات النموذجية تتفق مع أحكام تلك المعاهدات. واستخدمت تلك الأحكام أيضا في المفاوضات الأقرب عهدا على المعاهدات.

١٨٣- وأشارت عدة حكومات (٦٥ في المائة) الى أنها تستخدم تكنولوجيا الاتصالات العصرية والاجراءات المأمونة لتيسير تبادل المعلومات مع السلطات المختصة في الدول الأخرى. فمثلا في استراليا يستفاد بصفة منتظمة من تكنولوجيا الاتصالات العصرية، بما في ذلك الوصلات الفيديوية، للحصول على افادات الشهود والشهادات الشفوية المشفوعة باليمين في الاجراءات القضائية الأجنبية. ومن أجل تيسير التعاون، أعدت عدة حكومات (٣٢ في المائة) استمارات نموذجية أو كتيبات ارشادية أو دلائل بشأن كيفية تقديم المساعدة الى الدول الأخرى في اعداد الطلبات الملائمة للحصول على التعاون القضائي. وفي كولومبيا، صدر دليل عن تبادل البينات مع الحكومات الأجنبية، لكي يرجع اليه في صوغ طلبات الحصول على المساعدة القضائية من الخارج. وبالمثل، تعد الشبكة القضائية الأوروبية طلبات التعاون القضائي ومبادئ توجيهية للسلطات المعنية.

٣- نقل الاجراءات القضائية

١٨٤- تشجع اتفاقية سنة ١٩٨٨ وتوصيات الدورة الاستثنائية الدول على أن تنقل فيما بينها اجراءات الملاحقة القانونية الجنائية حيثما يمكن أن يكون ذلك النقل في صالح اقامة العدالة بصورة سليمة، وعلى الخصوص اذا كانت النظم القانونية لتلك الدول متماثلة وكانت لا تسلم مواطنيها المجرمين. وقد أشار ما يقرب من نصف عدد الحكومات (٤٧ في المائة) التي ردت على الاستبيان الى أن بوسعها نقل اجراءات الملاحقة القانونية الجنائية.

١٨٥- وحدثت منذ الدورة الاستثنائية تطورات جديدة في التشريعات الداخلية تتعلق بنقل الاجراءات القضائية في بعض البلدان. فقد أبرم عدد قليل من الدول (٢٤ في المائة) اتفاقات مع دول أخرى لنقل الاجراءات في المسائل الجنائية. ويسرت الاتفاقات أو الترتيبات الثنائية بشأن تبادل المساعدة القانونية التدابير القضائية ونقل الملفات والاضبارات والبينات. واستخدم عدد من الدول هذا التعاون على نطاق واسع وبطريقة مرضية، ولا سيما الدول المتقاربة مكانيا التي

تجمع بينها علاقات جارية طيبة على الصعيد السياسي وصعيد العمليات.

٤- الاتجار غير المشروع عن طريق البحر

١٨٦- لا يزال الاتجار غير المشروع عن طريق البحر، ولا سيما بواسطة الشحنات السائبة من المواد غير المشروعة، يمثل تحديا رئيسيا لدوائر انفاذ القوانين. وقد أشارت عدة حكومات (٦١ في المائة) الى أنه، من أجل التصدي لهذا الخطر، تسمح تشريعاتها الوطنية بالتعاون القضائي عل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات عن طريق البحر وتيسر ذلك التعاون. وأوضحت نسبة ثلاثة وثلاثين في المائة من الدول التي ردت على الاستبيان أنها دخلت في اتفاقات بشأن الاتجار غير المشروع عن طريق البحر. واعتمد بعض الدول (١٥ في المائة من الدول التي ردت) تدابير جديدة لمكافحة ذلك الاتجار. وأبلغت بلدان في الكاريبي بأنها قامت مؤخرا بتعزيز تعاونها البحري وذلك بتبادل المعلومات الاستخبارية الخاصة بالعمليات وبتبادل المعلومات الاستراتيجية، الأمر الذي يسر تنفيذ العمليات وضبط كميات كبيرة من المخدرات. وأشارت عدة حكومات الى أنها تقوم باستكشاف سبل لزيادة انفاذ أحكام المادة ١٧ من اتفاقية سنة ١٩٨٨. ولا يزال كثير من الدول يفتقر الى التشريع اللازم للتمكن من الموافقة لدولة أخرى لاعتلاء متن السفن التي ترفع علمها، وتفتيشها، وضبطها اذا وجد دليل على ضلوعها في اتجار غير مشروع بالمخدرات، ولاقامة ولاية قضائية جنائية على تلك السفن في حالة الجرائم الخطيرة.

٥- التسليم المراقب

١٨٧- لا يزال أسلوب التسليم المراقب مفيدا للغاية لسلطات انفاذ قوانين المخدرات. وقد أوضح ما يزيد على نصف الحكومات التي ردت على الاستبيان (٥٤ في المائة) أن تشريعاتها الوطنية تسمح باستخدام أسلوب التسليم المراقب. وأوضحت عدة دول أنها قامت باعادة النظر في اجراءاتها المتصلة بالتسليم المراقب وبسّطتها وعززتها. وأبلغت بعض الحكومات (١٢ في المائة) عن تطورات جديدة في التشريع الوطني فيما يتعلق باستخدام عمليات التسليم المراقب. واعتمدت تشريعات جديدة في الأرجنتين واسبانيا وأستراليا وباكستان وبوليفيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وكوستاريكا، ويجري اعدادها في بنغلاديش وسري لانكا وفرنسا والهند.

٦- حماية القضاة والشهود والخبراء الشهود

١٨٨- اتخذت عدة حكومات تدابير لحماية الشهود. فقد قام ثلث الدول التي ردت على الاستبيان (٣٢ في المائة) بتعديل تشريعاتها الوطنية أو اعتماد أحكام جديدة لتيسير حماية الشهود المشاركين في الاجراءات الجنائية. وبالمثل، أعادت عدة حكومات (٢٠ في المائة) النظر في تشريعاتها الوطنية بغية زيادة تعزيز تنفيذ اتفاقية ١٩٨٨ وضمان حماية القضاة ووكلاء النيابة العامة وغيرهم من أفراد أجهزة الرقابة وانفاذ القوانين في القضايا المنطوية على اتجار غير مشروع بالمخدرات والجرائم الخطيرة الأخرى. فمثلا في كولومبيا صدر تشريع جديد ينقح برنامج الحماية الخاص بالشهود والضحايا والأشخاص المشاركين في الاجراءات الجنائية وأفراد أسرهم. وفي المكسيك ينص القانون الاتحادي الخاص بالجريمة المنظمة على حماية الأشخاص المشاركين في الاجراءات الجنائية، ولا سيما القضاة والخبراء الشهود والضحايا وغيرهم. وفي ترينيداد وتوباغو ينص البرنامج الوطني لحماية العدالة على حماية جميع الأشخاص المشاركين في الاجراءات الجنائية، بما فيهم القضاة وموظفي انفاذ القوانين والشهود. وفي تركيا يشمل قانون حظر المنظمات الاجرامية الهادفة الى الربح أحكاما بشأن حماية موظفي الرقابة وضباط انفاذ القوانين. وفي أوكرانيا ينص تشريع جديد على حماية الموظفين القضائيين وموظفي انفاذ القوانين وأقاربهم والأشخاص المشاركين في الاجراءات الجنائية. وفي الولايات المتحدة تهدف التدابير الأمنية الى حماية جميع الموظفين الاتحاديين، بما فيهم القضاة والمدعون

العامون وموظفو انفاذ القوانين، بواسطة توقيع عقوبات صارمة على من يقتل موظفا اتحاديا.

١٨٩- وقد سمت عدة حكومات (٦٦ في المائة من مجموع الردود) سلطة وطنية معنية بأساليب واستراتيجيات التحقيقات الجنائية. وأشارت عدة دول، مثل بنما، وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، وسان تومي وبرينسيبي، وسويسرا، وكمبوديا، وميانمار، وهايتي، الى أنها لم تسم سلطة مسؤولة عن تلك الأساليب والاستراتيجيات. وأبلغت بعض الدول عن تغييرات فيما يتعلق بالسلطة المركزية المسؤولة عن تلك الأساليب والاستراتيجيات. وفي اسبانيا، خولت صلاحيات قانونية للعملاء السريين فيما يتعلق بالتحقيقات الخاصة بالجريمة المنظمة، وتم توسيع نطاق عمليات التسليم المراقب.

١٩٠- وأفادت معظم الحكومات (٨٥ في المائة) التي ردت على الاستبيان بأنها أسست وحدات متخصصة للتحقيق في قضايا الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وقامت نسبة اثنين وثمانين في المائة بتعزيز برامج التعاون التقني والتدريب وتنمية الموارد البشرية لموظفي انفاذ القوانين. وشمل ذلك توفير التدريب في مجال مكافحة المخدرات ومجال حظر الاتجار غير المشروع بالأسلحة والسلائف الكيميائية عن طريق البحر.

١٩١- وقامت معظم الحكومات (٨٠ في المائة) بتعزيز التعاون على صعيد العمليات، باعتماد تدابير لتعزيز التعاون مع هيئات انفاذ القوانين والهيئات القضائية في الدول الأخرى. وشملت تلك البرامج آليات لتبادل المعلومات التكتيكية والعملياتية والاستراتيجية بشأن اعتراض سبيل شحنات المخدرات غير المشروعة والتحقيق في المنظمات الاجرامية.

دال- خطة العمل لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية والسلائف والاتجار بها واساءة استعمالها على نحو غير مشروع

١٩٢- قررت الدول الأعضاء، في الفقرة ١٣ من الاعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين، ايلاء اهتمام خاص للاتجاهات الناشئة في صنع العقاقير الاصطناعية والاتجار بها واستهلاكها على نحو غير مشروع، ودعت الى القيام، بحلول عام ٢٠٠٣، بارساء أو تعزيز التشريعات والبرامج الوطنية لانفاذ خطة العمل الخاصة بمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها واساءة استعمالها على نحو غير مشروع. وأوصت خطة العمل باتخاذ اجراءات في خمسة ميادين رئيسية، هي: التوعية بمشكلة المنشطات الأمفيتامينية؛ خفض الطلب على المنشطات الأمفيتامينية غير المشروعة؛ تقديم معلومات دقيقة عن المنشطات الأمفيتامينية؛ الحد من عرض المنشطات الأمفيتامينية؛ تعزيز نظام المراقبة للمنشطات الأمفيتامينية وسلائفها. ومن بين المنشطات الأمفيتامينية التي يكثر تعاطيها وبيعها على نحو غير مشروع هناك الأمفيتامين والميتامفيتامين، وميثيلين ديوكسي أمفيتامين (MDA)، وميثيلين ديوكسي إيتيل أمفيتامين (MDE)، وميثيلين ديوكسي ميتامفيتامين (MDMA) والمعروف باسم "إكستاسي"، والمثكاثينون، وتصنع أساسا في مختبرات سرية.

١٩٣- وتطرح طبيعة مشكلة المنشطات الأمفيتامينية تحديات معينة على الصعيد الوطني والاقليمي والعالمي. وبعض الصفات التي تتسم بها المنشطات الأمفيتامينية، مثل بساطة أساليب الصنع ومرونتها، وسهولة توافر المواد الخام، وارتفاع هوامش أرباح المتجرين بها وانخفاض الأسعار للمستهلكين، عبارة عن حوافز أدت الى توسع الأسواق غير المشروعة. والمنشطات الأمفيتامينية تعطي انطباعا حميدا، فتعتبر آمنة وغير ضارة، رغم تزايد الأدلة على سميتها في الأجل الطويل. فقد أثبتت دراسات أجريت مؤخرا على "اكستاسي" وجود عواقب نفسية وعصبية معرفية شديدة نتيجة للتعاطي الطويل الأجل. وفي الوقت نفسه يمكن أن

يكون للمنشطات الأمفيتامينية تأثير خطير على حالة المتعاطي النفسية والعقلية. وهي تسبب الارتهان، ويتساوى خطر الادمان عليها مع خطر ادمان الكوكايين، كما تؤدي الى استمرار ارتفاع مستويات الاحتمال فيلزم استمرار زيادة الجرعات للحصول على نفس الآثار المنعشة للمزاج.

١- تنفيذ الاطار العالمي

١٩٤- تشكل المعاهدات الدولية لمراقبة العقاقير، التي تكملها قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الايكوسول)، واللجنة، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، اطارا للتعاون الدولي من أجل التصدي لصنع المنشطات الأمفيتامينية والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع. وأفادت غالبية الحكومات (أي ٨٠ في المائة منها) التي أجابت على الاستبيان بأنها نفذت أحكام معاهدات مكافحة المخدرات الدولية وكذلك القرارات أو المقررات أو التوصيات ذات الصلة بها الصادرة عن المجلس واللجنة والهيئة بخصوص العقاقير الاصطناعية والمنشطات الأمفيتامينية. وأفادت بأن الاجراءات المنطبقة على المنشطات الأمفيتامينية أدرجت في القوانين واللوائح الوطنية، كما قدمت عدة حكومات معلومات محددة عن جهودها من أجل التصدي لمختلف جوانب مشكلة المنشطات الأمفيتامينية. بيد أنه أفيد بأن معاهدات مكافحة المخدرات الدولية لم تكن منفذة الا جزئيا في بعض البلدان، وبأنه يجرى تعديل التشريعات الوطنية أو بأنه يجرى اعتماد لوائح جديدة من أجل تنفيذ أحكام المعاهدات ذات الصلة بالمنشطات الأمفيتامينية.

٢- إذكاء الوعي بمشكلة المنشطات الأمفيتامينية

١٩٥- أفادت غالبية الحكومات (أي ٦٠ في المائة منها) بأنها اتخذت تدابير لإذكاء الوعي أجل التوعية بمشكلة المنشطات الأمفيتامينية. وأفادت عدة حكومات بأنها شرعت في تنفيذ حملات وطنية للوقاية واستراتيجيات شاملة من أجل خفض الطلب على المخدرات غير المشروعة وتعاطيها، ومن بينها المنشطات الأمفيتامينية. وأفادت غالبية الدول المبلغة بأن حملات في وسائط الاعلام، والوسائط التفاعلية، والانترنت، والخطوط الهاتفية الساخنة، والمناسبات الرياضية، ومراكز النصح، والندوات وحلقات العمل، والمواد المكتوبة مثل النشرات والكتيبات والمقررات الدراسية، قد استخدمت كأدوات من أجل اطلاع العاملين في الرعاية الصحية والمعلمين وسائر الفئات المستهدفة على أخطار المنشطات الأمفيتامينية. وتبذل جهود مضاعفة في بعض البلدان من أجل اطلاع الشباب والأبوين والناصحين على آثار المنشطات الأمفيتامينية الضارة.

١٩٦- وكان هناك تحسن ملحوظ في بلدان كثيرة منذ انعقاد الدورة الاستثنائية في تبادل المعلومات بين الفئات المعرضة للخطر عن المنشطات الأمفيتامينية، بما في ذلك الآثار الضارة المترتبة على تعاطيها. وحققت أنشطة جيدة التوجيه في البلدان التي كانت شديدة التأثر بالمنشطات الأمفيتامينية في التسعينيات، وخصوصا ألمانيا وايطاليا والسويد وفرنسا والمملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة واليابان، استقرار أسواق المنشطات الأمفيتامينية، أو حتى تناقصها، في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان. وتضمنت هذه الأنشطة، اضافة الى التوعية، على الصعيدين المحلي والوطني، تدابير لخفض الطلب، وخصوصا عن طريق الوقاية، وزيادة تركيز أجهزة انفاذ القوانين على الاتجار بالمنشطات الأمفيتامينية، وتحسن في الذخر التشريعي ومراقبة السلائف. غير أنه لا تزال هناك زيادة في حجم الاتجار والتعاطي في شرق وجنوب شرقي آسيا.

٣- خفض الطلب على المنشطات الأمفيتامينية غير المشروعة

١٩٧- يظل خفض الطلب على المنشطات الأمفيتامينية غير المشروعة أحد العناصر الرئيسية للاستراتيجية العالمية التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية. فأفاد أكثر من نصف الحكومات التي أجابت على الاستبيان (أي ٥٧ في المائة منها) بأن تدابير قد اتخذت لخفض الطلب غير المشروع على المنشطات الأمفيتامينية. وركزت الحملات والبرامج الوطنية

الموجهة ضد المخدرات غير المشروعة على تعاطي المنشطات الأمفيتامينية. وكان من بين هذه التدابير التوعية والوقاية والعلاج والرصد ومشاريع للتقييم والبحوث، من أجل منع تعاطي المخدرات وادمانها. وشددت اجراءات المراقبة في الأماكن الترفيهية والمراقص في عدة بلدان في أوروبا وجنوب شرقي آسيا. ففي ايرلندا، مثلا، أطلعت الخدمات الصحية والشرطة العاملين في الملاهي الليلية على أخطار المنشطات الأمفيتامينية. وفي ايطاليا، تم توقيع اتفاق بين الحكومة والرابطة الوطنية لأصحاب المراقص بخصوص تدابير خاصة سوف تطبق في المراقص.

١٩٨- ويلزم أن تنشئ الحكومات قاعدة بيانات موثوقة عن أنماط التعاطي، كي يتسنى اتباع استراتيجيات مناسبة لتحسين استهداف الطلب غير المشروع على المنشطات الأمفيتامينية. الا أن أقل من نصف الحكومات التي أجابت على الاستبيان (أي ٤٦ في المائة منها) أفادت بشأن تدابير اتخذت لرصد الطلب غير المشروع على المنشطات الأمفيتامينية وتعاطيها. وأجرت عدة حكومات دراسات استقصائية وبائية، ودراسات استقصائية صحية وطنية، ودراسات استقصائية مترلية، ودراسات استقصائية مدرسية. وأشار ثلث الردود (أي ٣٣ في المائة منها) الى أن المعلومات التي جمعت استخدمت في غالبية الحالات كبيانات اسنادية لرصد وتقييم الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة المخدرات. وأنشئت نظم للمعلومات وقواعد بيانات وطنية في عدة بلدان من أجل تقييم ورصد الطلب على المنشطات الأمفيتامينية وتعاطيها. وأفاد عدد من الحكومات بشأن مبادرات من نوع مبتكر لمواجهة صنع المنشطات الأمفيتامينية والاتجار بها على نحو غير مشروع وتعاطيها. فأفادت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بأنها بصدد تنفيذ الاجراء المشترك المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ الذي اعتمده مجلس الوزراء استنادا الى المادة كاف ٣ من معاهدة الاتحاد الأوروبي بخصوص تبادل المعلومات عن العقاقير الاصطناعية الجديدة وتقدير خطرها ومكافحتها. ومن أجل زيادة تعزيز التعاون في مواجهة الخطر الذي تهدد به المنشطات الأمفيتامينية أنشأت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نظاما للانذار المبكر بخصوص العقاقير الاصطناعية الجديدة. وينسق المبادرتين مركز الرصد الأوروبي المعني بالعقاقير والادمان عليها. واستحدث مشروع خاص في الدانمرك يتعلق بالاتجار بالعقاقير غير المشروعة، والغرض منه هو رصد مستويات النقاء والأسعار وخلاف ذلك، وكشف ومتابعة أنواع العقاقير الجديدة، ووضع نموذج لتسجيل وتحليل العقاقير المتوافرة في السوق غير المشروعة على نحو منهجي. وفي فرنسا، بدأ تنفيذ النظام الوطني لكشف السموم ومواد الادمان (مشروع "سينتيس" (SINTES)).

١٩٩- تؤدي برامج المنع التي تستهدف الشباب دورا حاسما في مواجهة تعاطي المنشطات الأمفيتامينية، وينبغي لعدد أكبر من الحكومات أن تسعى الى احراز تقدم في هذا الصدد عن طريق انشاء برامج من هذا القبيل تستهدف الشباب. ولما كانت هناك زيادة في تركز تعاطي المنشطات الأمفيتامينية في أوساط الشباب، وهو وضع ينذر بأن يصبح جزءا من الثقافة السائدة، يجب التركيز بشكل خاص على الاهتمام باحتياجات الشباب على وجه التحديد. وأفاد ٤١ في المائة فقط من الحكومات التي أجابت على الاستبيان بأنها اتبعت برامج معينة لوقاية الشباب من تجريب المنشطات الأمفيتامينية. وأفاد عدد من هذه الحكومات بأن برامج مدرسية لتوعية الشباب بالآثار الضارة للعقاقير غير المشروعة، ومن بينها المنشطات الأمفيتامينية، قد نفذت على نطاق واسع. واستخدمت وسائط الاعلام، والاعلانات التلفزية والمواد المطبوعة لتوعية الشباب بالآثار السلبية المترتبة على تعاطي العقاقير. وذكر أن الندوات والمناسبات الرياضية والأنشطة الثقافية تستخدم أيضا عموما لثني المراهقين عن تجريب المنشطات الأمفيتامينية. ومن أمثلة التدابير التي اتخذت ما يلي: مشروع رائد أطلق في ألمانيا ينطوي على نظام للانذار المبكر لرصد اتجاهات التعاطي الجديدة عند الشباب؛ وحملة وطنية موجهة للشباب في وسائط الاعلام لمكافحة تعاطي العقاقير أجريت في الولايات المتحدة في عام ١٩٩٩، ووصلت الى أكثر من ٩٠ في المائة من الشباب هناك عن طريق اعلانات باحدى عشرة لغة، تضمنت معلومات عن الأخطار المترتبة على تعاطي الميتامفيتامين والاكستاسي.

ونظرا لأهمية وقاية الشباب، تبادل عدد من الحكومات التي تنفذ برامج ناجحة تستهدف فئات عمرية محددة تجاربها الايجابية فشجعت بذلك سائر الحكومات على أن تطبقها على الصعيد الوطني.

٤- تقديم معلومات دقيقة عن المنشطات الأمفيتامينية

٢٠٠- الحكومات هي التي عليها المسؤولية الرئيسية لتوفير معلومات صحيحة ودقيقة عن المنشطات الأمفيتامينية. والتعاون الدولي ضروري لمعالجة المشاكل الناجمة عن انعدام الضمير في استخدام مواقع على الانترنت لتيسير بيع المواد الخاضعة للمراقبة وسلائفها على نحو غير مشروع. والمطلوب من الحكومات أن تكون حذرة من هذا الشكل من الاستغلال من جانب المشتغلين في سوق العقاقير غير المشروعة. وحتى الآن لم يأخذ الا عدد محدود من الحكومات (أي ١٦ في المائة منها) التي أجابت على الاستبيان تدابير لمواجهة استخدام الانترنت كوسيلة لترويج استخدام العقاقير غير المشروعة لأغراض ترفيهية، وللحيلولة دون تعميم معلومات عن العقاقير غير المشروعة على الانترنت. وفي عدد من الدول التي اتخذت تدابير من هذا القبيل تراقب سلطات انفاذ القانون الانترنت بانتظام، بحثا عن المواقع التي تحرض الناس على ارتكاب جرائم تتعلق بالعقاقير، بما في ذلك ترويج تعاطي العقاقير الخاضعة للمراقبة، وصنعها والاتجار بها على نحو غير مشروع. ووضعت بعض الحكومات قواعد تنظيمية لمراقبة المواد المخالفة للقانون أو البغيضة للغاية التي تنشر أو تنقل بواسطة خدمات حاسوبية مباشرة مثل الانترنت. وفي بعض البلدان الأوروبية وضعت خطط تنظيمية أو أنشئت هيئات استشارية للجهات التي توفر هذه الخدمات على الانترنت. وأعربت بعض الحكومات عن قلقها ازاء استخدام الانترنت لترويج المؤثرات العقلية وسلائفها وبيعها. وفي الولايات المتحدة جرى التحقيق مع أطباء ممارسين كانوا يستخدمون الانترنت لبيع مواد خاضعة للمراقبة بلا تمييز وأدينوا بالفعل، كما كانت مواقع على الشبكة تعرض مستحضرات صيدلية تحتوي على مواد خاضعة للمراقبة وسلائف كيميائية وتروج بيعها على نحو غير مشروع موضع تحريات شملت معلومات حصل عليها من مصادر محلية وأجنبية للمواد الخاضعة للمراقبة. واضافة الى ذلك، أنشأت الرابطة الوطنية للمجالس الصيدلية في الولايات المتحدة برنامجا تنظيميا طوعيا يعرف باسم "مواقع الانترنت المعتمدة لممارسة الأعمال المتعلقة بالمستحضرات الصيدلية"، من أجل طمأنة الزبائن أن موقع الشبكة الذي يشترون منه مستحضرات صيدلية يفي بجميع المعايير ذات الصلة المحددة على مستوى الولايات والمستوى الاتحادي.

٢٠١- وينبغي استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة لتعميم معلومات عن العواقب الصحية والاجتماعية والاقتصادية السلبية لتعاطي المنشطات الأمفيتامينية، ويتضمن ذلك، مثلا، استخدام الانترنت كأداة للوصول الى الشباب. وأفاد ٣٤ في المائة من الحكومات التي أجابت على الاستبيان بانشاء مواقع على الشبكة لاطلاع الجمهور بخصوص العواقب الصحية والاجتماعية والاقتصادية السلبية لتعاطي العقاقير، بما فيها المنشطات الأمفيتامينية، ولاطلاعه على أحدث المعلومات في هذا الصدد. وفي حين أن هناك تقدما ملحوظا في هذا الصدد، ينبغي للمزيد من الحكومات أن تضع استراتيجيات لاستخدام جميع السبل التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات الحديثة لتعميم معلومات عن العواقب السلبية لتعاطي المنشطات الأمفيتامينية.

٢٠٢- وينبغي أن تصاحب جميع المبادرات الهادفة الى كبح الطلب غير المشروع على المنشطات الأمفيتامينية جهود للحد من عرضها، تمشيا مع النهج المتوازن. وقد كان هناك مزيد من الاهتمام نسبيا بكبح عرض المنشطات الأمفيتامينية غير المشروع مقارنة بتدابير مواجهة الطلب غير المشروع.

٥- الحد من عرض المنشطات الأمفيتامينية

٢٠٣- أفاد ٦٠ في المائة من الحكومات التي أجابت على الاستبيان باتخاذ تدابير للحد من عرض المنشطات الأمفيتامينية غير المشروعة، بما فيها تعزيز المراقبة على السلائف ومعدات المختبرات. واعتمدت تشريعات ولوائح

وطنية لمراقبة السلائف في جميع البلدان المبلغة. وأفادت عدة حكومات بأنها قد اتخذت تدابير لمراقبة السلائف المستخدمة في صنع المنشطات الأمفيتامينية على نحو غير مشروع مماثلة للتدابير المنطبقة على سلائف سائر العقاقير غير المشروعة. وتضمنت هذه التدابير عموما ضوابط لمراقبة صنع السلائف الكيميائية المستخدمة لصنع المنشطات الأمفيتامينية وتحضيرها وبيعها وشرائها واستيرادها وتصديرها ونقلها وخزنها وتوزيعها. وأشار أكثر من ١٣ في المائة من الدول التي أجابت على الاستبيان الى أنها قد اتخذت أيضا تدابير لمراقبة توافر ماكينات صنع الأقراص والمعدات التقنية اللازمة لصنع المنشطات الأمفيتامينية، كما فرضت تدابير رقابية صارمة على مختبرات المستحضرات الصيدلية التي تصنع الأمفيتامينات من أجل الحيلولة دون تسريب هذه المستحضرات الصيدلية الى السوق غير المشروعة.

٢٠٤- وأدرجت في الاستبيان الإثناسنوي التدابير التالية التي دعيت الحكومات الى أن تتخذها للحد من عرض المنشطات الأمفيتامينية: (أ) تعزيز التعاون مع الصناعة الكيميائية؛ (ب) استحداث آليات لمعالجة مسألة المواد غير المجدولة؛ (ج) انشاء نظم رصد لكشف الصنع السري للمنشطات ومنع تسريبها؛ (د) اجراء تحليل لبصمات العقاقير وتحديد خصائصها؛ (هـ) منع تسريب المنشطات الأمفيتامينية وتسويقها بصورة مسؤولة ووصفها كأدوية (السؤال ٦٣).

٢٠٥- والتعاون مع الصناعة الكيميائية شرط أساسي للمبادرات الرامية الى الحد من عرض السلائف، ويؤدي دورا حاسما في الحيلولة دون تسريب المنشطات الأمفيتامينية من المصادر المشروعة، ويتزايد اهتمام عدد من الحكومات بتعزيز هذا التعاون. فأفاد ٤٤ في المائة من الحكومات المبلغة بأنها أنشأت ممارسات لتحسين التعاون مع الصناعة الكيميائية وخفض عرض المنشطات الأمفيتامينية. وأشار ثلث الردود الى أن الكيانات التجارية والصناعية التي تتعامل في المؤثرات العقلية تظل على اتصال مستمر بها والى أنها أنشأت أنشطة تعاونية طوعية مع السلطات المختصة. وفي بعض الحالات، شجعت السلطات المختصة بشكل فعال التعاون مع الصناعة الكيميائية، وذلك من خلال تنظيم أنشطة تدريبية وحلقات عمل وندوات من أجل اطلاع العاملين في هذه الصناعة على تدابير الحيلولة دون تسريب السلائف الى السوق غير المشروعة. وفي بعض البلدان وضعت الصناعة الكيميائية مدونات للسلوك تشمل الصناعة الكيميائية والحكومة وأجهزة انفاذ القانون، من أجل النهوض بالتعاون المتبادل. وفي بلدان أخرى، كانت للصناعة الكيميائية علاقة بوضع قواعد تنظيمية جديدة، أو عيُن في هذه البلدان مسؤولون عن انفاذ القانون كضباط اتصال مع الصناعة.

٢٠٦- وفيما يتعلق بالمواد غير المدرجة في الجداول، أفادت عدة دول (٣٦ في المائة منها) بأنها طبقت آليات خاصة لهذه المواد. فأنشأت غالبيتها اجراءات ادارية مرنة لادراج المواد في قوائم أو جداول المؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية. وأفادت بعض الدول، مثل سلوفاكيا وميانمار ونيوزيلندا بأنها بصدد ادخال تشريعات جديدة لتعجيل أو وضع ضوابط رقابية على المواد الغير مجدولة. ووضعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قائمة رقابية خاصة ونظاما للانذار المبكر بخصوص العقاقير الاصطناعية الجديدة. وفي اليابان، يعقد مؤتمر خبراء سنويا لتقييم الأخطار المحتملة للمواد الغير مجدولة. وفي اطار التعاون بين الشرطة والجمارك في بلدان الشمال أدرج عدد من المواد لتبادل المعلومات على أساس طوعي.

٢٠٧- تزوّد سوق المنشطات الأمفيتامينية غير المشروعة من خلال انتشار وتنويع صنعها سرا على المستوى العالمي، اضافة الى التسريب من السوق المشروعة. وقد اتخذ ٤٥ في المائة من الحكومات التي أجابت على الاستبيان تدابير لانشاء نظم للرصد من أجل كشف صنع المنشطات الأمفيتامينية على نحو غير مشروع والحيلولة دون تسريبها. واتخذ ٣٤ في المائة من الحكومات تدابير في اطار انفاذ القانون من أجل كشف المختبرات السرية وتفكيكها والحيلولة دون تهريب السلائف الكيميائية أو تسريبها لاستخدامها في الصنع غير

المشروع. وأنشئت نظم للمعلومات وقواعد بيانات في كثير من البلدان من أجل رصد الاتجار غير المشروع بالعقاقير الاصطناعية والمختبرات السرية. وكانت هناك مبادرات في عدد من البلدان الأوروبية لكشف مواقع صنع الأمفيتامين على نحو غير مشروع ومصادر تسريب المنشطات الأمفيتامينية. وربما ساهمت هذه المبادرات في استقرار أو تناقص أسواق المنشطات الأمفيتامينية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان.

٢٠٨- وعقد اجتماع استشاري في طوكيو في آذار/مارس ١٩٩٨ لاستعراض أساليب تحديد خصائص الميتامفيتامين وغيره من المنشطات الأمفيتامينية وتوصيفها، وذلك ضمن العملية التي أفضت الى عقد الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. وأفاد ٣٤ في المائة من الحكومات المبلغة بأنها تجرى بانتظام عمليات لتحليل بصمة الأمفيتامينات المضبوطة وتوصيفها، وذلك في الغالب في المختبرات الشرعية الوطنية. وأفادت بلدان أوروبية بتبادل معلومات وبالتعاون الدولي في توصيف العقاقير بخصوص أقراص "اكستاسي". وقد دعم اليوندسيب مشاريع واستهل غيرها من أجل وضع وترويج تقنيات لتحديد المصادر الأصلية للمنشطات الأمفيتامينية بواسطة تحليل الشوائب. وعمل اليوندسيب في الآونة الأخيرة الى جانب مسؤولين عن انفاذ القانون وعن مختبرات في جنوب شرقي آسيا من أجل تيسير استحداث برنامج عملياتي لتوصيف العقاقير في هذه المنطقة الفرعية. وأمكن تبين اتجاهات جديدة في الصنع والاتجار بواسطة مشاريع من هذا القبيل.

٢٠٩- واتخذ عدد كبير من الحكومات (أي ٤٧ في المائة من الحكومات التي أجابت على الاستبيان) تدابير من أجل الحيلولة دون تسريب المنشطات الأمفيتامينية وتسويقها ووصفها طبيا على نحو لا مسؤول، كما اعتمدت عدة حكومات قواعد ضابطة لمراقبة صنع المنشطات الأمفيتامينية وتوزيعها. وتلزم وصفة طبية لصرف المنشطات الأمفيتامينية في غالبية البلدان المبلغة. وفي هذا السياق، في الولايات المتحدة، يراقب بيع المواد الخاضعة للمراقبة عن طريق الانترنت، كما تراقب مواقع الشبكة التي تستخدم لعرض مستحضرات صيدلية تحتوي على مواد خاضعة للمراقبة والمواد الكيميائية السليفة ولترويج بيعها على نحو غير مشروع.

٦- تدعيم نظام مراقبة المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها

٢١٠- أهابت الجمعية العامة بالحكومات أن تدعّم نظام مراقبة المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها باتخاذ تدابير تنفذ على الصعيدين الوطني والدولي (السؤال ٦٤). وكما جاء في الاستبيان الإثناسنوي تضمنت هذه التدابير ما يلي: (أ) سرعة كشف وتقييم المنشطات الأمفيتامينية الجديدة التي يعثر عليها في الأسواق غير المشروعة؛ (ب) تعجيل عملية الجدولة؛ (ج) استحداث جزاءات وعقوبات ملائمة فيما يتعلق بالمنشطات الأمفيتامينية، مع تعزيز جهود انفاذ القانون؛ (د) تحسين جمع البيانات؛ (هـ) تحسين التعاون الاقليمي؛ (و) الأخذ بمبدأ "اعرف زبونك"؛ (ز) مساعدة البلدان الأخرى على معالجة مشكلة المنشطات الأمفيتامينية.

٢١١- ونقد ٣٨ في المائة من الحكومات التي أجابت على الاستبيان المجموعة الأولى من التدابير المتبعة لسرعة كشف وتقييم المنشطات الأمفيتامينية الجديدة التي توجد في الأسواق غير المشروعة. وعادة ما يجري الكشف والتقييم المبكر للمنشطات الأمفيتامينية المضبوطة في مختبرات التحاليل الشرعية الوطنية. وأنشئت شبكة دولية للتعاون بين الدول الأعضاء الخمس عشرة في الاتحاد الأوروبي، مثل نظام الانذار المبكر الخاص بالعقاقير الاصطناعية الجديدة، والشبكة الأوروبية للمعلومات المتعلقة بالعقاقير والادمان عليها. ونتيجة لهذه المبادرة، أوصي باخضاع منشطات أمفيتامينية جديدة للمراقبة في الاتحاد الأوروبي. وأفادت بعض الحكومات أيضا بخصوص تعاونها وتبادلها المعلومات مع منظمات دولية، وخاصة مع الهيئة وسائر السلطات المختصة، بصفتها آلية هامة مستمرة من أجل كشف وتبين الأشكال الجديدة من المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها.

٢١٢- وشددت عدة دول الجزاءات التي تفرضها على صنع المنشطات الأمفيتامينية والاتجار بها على نحو غير مشروع. وأفاد أقل من نصف الحكومات (أي ٤٢ في المائة منها) التي أجابت على الاستبيان بأنها استحدثت نظاما جديدا للعقوبات والجزاءات للجرائم المتصلة بالمنشطات الأمفيتامينية. وفي عدة بلدان عدلت التشريعات الوطنية وأدخلت فيها جزاءات وعقوبات تفرض على مرتكبي الجرائم المتصلة بالمنشطات الأمفيتامينية. وفي عدد من البلدان، لم يعتبر تعديل التشريع الوطني بحيث يشمل المنشطات الأمفيتامينية ضروريا، نظرا الى أنها كانت مشمولة بالفعل في نظام المراقبة المنطبق على المؤثرات النفسية. وفي بعض الدول، مثل أستراليا وكوبا والولايات المتحدة، تفرض جزاءات قاسية على مرتكبي الجرائم المتصلة بالمنشطات الأمفيتامينية، بما فيها الاتجار بالكيماويات أو المعدات الأخرى المستخدمة في صنعها. وفي بعض الحالات مثل الولايات المتحدة، كانت توصيات خطة العمل واردة بالفعل في التشريعات الوطنية التي سنّت لاستهداف الميتامفيتامين وسائر أنواع المنشطات الأمفيتامينية. وأفادت عدة حكومات بأنها عززت جهود انفاذ القانون للتصدي للاتجار بالمنشطات الأمفيتامينية، بما في ذلك تعزيز صلاحيات القضاء في ملاحقة المجرمين، كما هو الحال في هولندا. وأدت مضاعفة جهود أجهزة انفاذ القانون في شرق وجنوب شرقي آسيا الى زيادة في مضبوطات المنشطات الأمفيتامينية، خصوصا في الصين، حيث زادت المضبوطات بمقدار عشرة أمثال وبلغت ١٦ طنا في عام ١٩٩٩. واضافة الى ذلك، كثفت تايلند والفلبين وميانمار واليابان جهودها الانفاذية، وأدى ذلك أيضا الى زيادة كبيرة في مضبوطات المنشطات الأمفيتامينية

٢١٣- وكانت هناك حاجة الى تحسين المعلومات المتاحة عن المنشطات الأمفيتامينية، خصوصا فيما يتعلق بجمع معلومات عن المختبرات السرية، وأساليب الصنع، والسلائف المستخدمة، ودرجات النقاء، والأسعار، والمصادر والانتشار الوبائي. وقد حسن أقل من ثلث الحكومات المجيبة (أي ٣١ في المائة منها) نظم جمع البيانات وتبادل المعلومات أو كانت في صدد ذلك. وأنشئت قواعد بيانات وطنية في غالبية الدول المبلّغة. وفي كثير منها، يجري تبادل المعلومات بصورة منتظمة بين الأجهزة والدوائر والوزارات الوطنية ومع المنظمات الدولية. وأفادت عدة دول في أوروبا الغربية بأن جمع البيانات تحسن أيضا بواسطة نظام الانذار المبكر الخاص بالعقاقير الاصطناعية الجديدة ونظام قواعد بيانات مكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول) المتعلقة بمضبوطات "اكستاسي" وصور أقراص اكستاسي، المعروف بمشروع "LOGO"، والتعاون مع الانتربول.

٢١٤- وذكر أن التعاون الاقليمي له أهمية جوهرية، فأفاد نصف الحكومات (أي ٥٠ في المائة منها) بأنها اتخذت تدابير من أجل تحسين هذا التعاون. وتضمنت التدابير تبادل المعلومات ذات الصلة بالمنشطات الأمفيتامينية بين عدة أطراف، في اطار منظمات مثل الهيئة، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الآسيان) ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي العقاقير ومركز الرصد الأوروبي المعني بالعقاقير والادمان عليها، واليوروبول والانتربول، أو من خلال الاجتماعات الاقليمية التي يعقدها رؤساء الأجهزة الوطنية لانفاذ قوانين المخدرات (هونليا) التي يشملها اليوندسيب، أو بين السلطات المختصة في مختلف الدول مباشرة. والمفروض أن يؤدي الزخم الناشئ من هذه المبادرات في النهاية الى تحسين نوعية المعلومات التي تقدمها الحكومات في استبيان التقارير السنوية. وفي عدة حالات، وضعت ترتيبات ثنائية بين بلدان مجاورة لتبادل المعلومات، وأكثرها عن المعلومات الاستخبارية وأنماط التحري.

٢١٥- وشارك اليوندسيب في مبادرات لمساعدة حكومات في شرق وجنوب شرقي آسيا، وهي منطقة تواجه صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وتعاطيها مع وجود اطار اقليمي محدود لمواجهة هذا التحدي. وأوصى المؤتمر المعني بالمنشطات الأمفيتامينية في شرق وجنوب شرقي آسيا، الذي استضافته حكومة اليابان والذي عقد في طوكيو من ٢٤ الى ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، بعدد من الاجراءات لتنفذها الحكومات في المنطقة وفي سائر أنحاء العالم لمواجهة تزايد صنع المنشطات الأمفيتامينية والاتجار بها

على نحو غير مشروع وتعاطيها. وساهمت هذه المبادرة في عقد اتفاق بالغ الأهمية بين الدول الأعضاء في الآسيان والصين للتصدي لهذه المشكلة، أبرم في "المؤتمر الدولي: سعيا الى خلو بلدان "الآسيان" من المخدرات بحلول عام ٢٠١٥: تشارك في الرؤية وقيادة التغيير"، المعقود في بانكوك من ١١ الى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، والذي اشترك في عقده حكومة تايلند والآسيان ومكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة. وعقد هذا المؤتمر في ظل تزايد قلق قادة بلدان الآسيان ازاء تنامي مشكلة العقاقير في المنطقة نتيجة لسرعة انتشار العقاقير الجديدة، وخصوصا المنشطات الأمفيتامينية. وفي خطة العمل التي اعتمدها هذا المؤتمر، سارت حكومات الدول الأعضاء في الآسيان والصين على نهج الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين، اذ وضعت لنفسها أهدافا واضحة ومواعيد محددة، واتفقت على تعزيز جهودها المنسقة في مختلف مجالات النشاط المتصلة بالمنشطات الأمفيتامينية.

٢١٦- وشددت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين على أهمية سرعة تبادل المعلومات عن المنشطات الأمفيتامينية. وأجاب ثلث الحكومات (أي ٣٢ في المائة منها) التي أجابت على الاستبيان بأنها قد أقرت قوانين ولوائح وطنية لتحسين تبادل المعلومات بين الدول بشأن المعاملات المنطوية على منشطات أمفيتامينية، ولتعزيز نظام مراقبة تلك المواد وسلائفها، بما في ذلك تطبيق مبدأ "اعرف زبونك". وتتضمن التدابير الأخذ بنظام للاشعار بالاستيراد والتصدير، واقتضاء تحديد احتياجات الزبون وتقديم شهادات الاستخدام النهائي قبل الترخيص ببيع المادة.

٢١٧- أما تنفيذ خطة العمل لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وتعاطيها بصورة غير مشروعة فمسؤولية مشتركة. وقد قدم ثلث الدول التي أجابت على الاستبيان (أي ٣١ في المائة منها) مساعدة الى دول أخرى محدودة الخبرة في معالجة المشاكل التقنية المعقدة التي يشكلها صنع المنشطات الأمفيتامينية والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع. وكانت المساعدة المقدمة الى الحكومات عادة في شكل تبادل المعلومات والمعلومات الاستخبارية، وبرامج التدريب، ومؤتمرات عن مكافحة المنشطات الأمفيتامينية، والعمليات المشتركة، والتسليم المراقب، ونقل التكنولوجيا، وايفاد خبراء في مكافحة المنشطات الأمفيتامينية.

هاء- مراقبة السلائف

٢١٨- في الفقرة ١٤ من الاعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين، قررت الدول الأعضاء ايلاء اهتمام خاص لتدابير مراقبة السلائف التي اعتمدت في تلك الدورة الاستثنائية، كما قررت تحديد العام ٢٠٠٨ كموعد مستهدف تقضي فيه الدول على صنع المؤثرات العقلية، بما فيها المخدرات الاصطناعية وتسويقها والاتجار بها على نحو غير مشروع، وعلى أنشطة تسريب السلائف، أو تقوم بتقليص ذلك تقليصا ملحوظا. وهذه التدابير المعتمدة في الدورة الاستثنائية تدعم اطار التعاون المتعدد الأطراف لمنع تسريب السلائف الكيميائية من التجارة المشروعة، على النحو المنصوص عليه في المادة ١٢ في اتفاقية سنة ١٩٨٨.

٢١٩- والمعروف أن السلائف يتاجر بها على نطاق واسع مثل العقاقير غير المشروعة ذاتها. فاستخدام السماسرة الوسطاء واستغلال مناطق التجارة الحرة أمر شائع في هذا المضمار. وبوجه عام، يحدث تسريب السلائف في البلدان حيث تكون نظم المراقبة فيها متصفة بالقصور. ووفقا لذلك، من الأمور الأساسية أن ينشئ كل بلد جهازا فعالا ومرنا ينظم تدفق الكيماويات السليفة الرئيسية دون تحميل التجارة المشروعة أعباء لا داعي لها.

٢٢٠- ونوهت الجمعية العامة بالتقدم الذي أحرزته الهيئة في وضع مبادئ توجيهية عملية تستخدمها السلطات الوطنية في منع تسريب السلائف والكيماويات الأساسية. وكانت الهيئة قد وضعت على مدى السنين عددا من التوصيات بأن تتخذ الحكومات اجراءات لمنع تسريب المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني لاتفاقية سنة ١٩٨٨. وعلى وجه

الخصوص، فان تقرير الهيئة لعام ١٩٩٨[٢٥] عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ يتضمن ملخصا لهذه التوصيات التي أقرتها اللجنة واعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتقدم الهيئة سنويا تقارير الى اللجنة بشأن تنفيذ أحكام المادة ١٢ في اتفاقية سنة ١٩٨٨ وتواصل أداء دور رئيسي في تنفيذ التدابير التي اعتمدتها الجمعية العامة من أجل مراقبة السلائف. ولكي تكون المراقبة الدولية للسلائف ناجعة، ينبغي للحكومات أن تنفذ توصيات الهيئة من أجل مراقبة السلائف، والتي تشمل مراقبة المواد الوسيطة.

٢٢١- وقد عمل اليوندسيب في تعاون وثيق مع الهيئة بشأن مشاريع مراقبة السلائف في جنوب شرقي آسيا وفي آسيا الوسطى وجنوب آسيا وجنوب غربيها، مقدما المساعدة في اقامة آليات للمراقبة والتعاون على المستوى الاقليمي. وفي هذا الصدد، اشترك اليوندسيب مع الهيئة في تنظيم المؤتمر الاقليمي للتوعية بتشريعات مراقبة السلائف، الذي عقد في كولومبو في تموز/يوليه ١٩٩٨، كجزء من مشروع اليوندسيب الاقليمي بشأن مراقبة السلائف في جنوب آسيا وجنوب غربيها. وقد أفضى هذا الاجتماع الى اذكاء الوعي بشؤون السلائف وشجع على تحديث القوانين واللوائح ذات الصلة والتوفيق بينها. وعملت برامج المساعدات التقنية التي وضعها اليوندسيب في ميدان مراقبة السلائف على زيادة المعرفة بآخر الاتجاهات في الاتجار بالكيماويات السليفة.

٢٢٢- وأوضح عدد كبير من الحكومات التي ردت على الاستبيان الاثناسنوي (نسبة ٧٧ في المائة) أنها قد اعتمدت التشريعات من أجل مراقبة السلائف. وأوضح ما يزيد على نصف الدول المبلّغة (٥٤ في المائة) أنها قد سنت قوانين أو لوائح جديدة أو نقحت قوانين ولوائح قائمة تتصل بمراقبة السلائف. وذكرت بعض الحكومات أنها بصدد مراجعة التشريعات ذات الصلة. بيد أن ما يقرب من نسبة ٤١ في المائة من الدول المبلّغة أوضحت أنها لم تسن أو لم تنقح قوانينها أو لوائحها الداخلية المتعلقة بمراقبة السلائف.

٢٢٣- وذكرت أربع وستون دولة من الدول المبلّغة الـ ٨١ أنها قد أنشأت نظاما لاصدار إذن مسبق للواردات والصادرات، دون أن تبين المواد التي أنشئ النظام من أجلها. وتشمل هذه الآليات تخصيص حصص سنوية لاستيراد وتصدير وصنع واستخدام السلائف والكيماويات الأساسية والحصول على إذن مسبق. وهناك تراخيص أو أذون أصدرها مختلف الوزارات، مثل وزارة الصحة في المكسيك، فيما يتعلق بواردات أو صادرات السلائف المدرجة في الجدول الأول لاتفاقية ١٩٨٨، وطلب تقديم اشعارات قبل خمسة أيام من الموعد الذي تنفذ فيه العملية.

٢٢٤- وقد تسنى، بفضل الاشعارات السابقة للتصدير أو الاستفسارات بشأن الصفقات المنفردة، للسلطات المختصة في البلدان المستوردة أن تتحقق من مدى شرعية تلك الصفقات وأن تتعرف على الشحنات المشبوهة، وبالتالي تسنى منع عمليات التسريب. وقد ازداد بشكل متواصل عدد الحكومات التي ترسل بانتظام اشعارات سابقة للتصدير أو استفسارات بشأن شرعية فرادى الصفقات. وكانت الهيئة قد نوهت مع الارتياح، في تقريرها لعام ١٩٩٩[٢٦] عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨، بأن عددا متزايدا من السلطات في النقاط الرئيسية لنقل الشحنات العابرة، مثل سنغافورة والامارات العربية المتحدة، قد انضمت الى بلدان التصدير الرئيسية الأخرى أو نقاط الشحنات العابرة مثل ألمانيا وجمهورية ايران الاسلامية وبلجيكا والجمهورية التشيكية وجنوب افريقيا والصين والمملكة المتحدة واقليم هونغ كونغ الاداري الخاص والولايات المتحدة، التي بدأت فعلا في استعمال مثل هذه الآليات.

٢٢٥- ولكي تصبح الاشعارات السابقة للتصدير ناجعة في منع التسريب، ينبغي أن تقدم البلدان المستوردة المعنية معلومات تغذية مرتجعة في حينها المناسب، مؤكدة أن ليس لديها اعتراض على الصفقة المعنية؛ واذا كان الأمر غير ذلك، ينبغي أن يطلب الى سلطات البلدان المصدرة أن تتخذ الاجراء المناسب. وقد نوهت الهيئة بأن عدد الحكومات في البلدان المستوردة التي وضعت قيودا على الواردات وتوفر

مثل هذه المعلومات المرتجعة قد تزايد. وهنا أيضا كان التقدم ملحوظا رغم أنه لا يزال هناك مجال للتحسن.

٢٢٦- وطُلب الى الحكومات أن تبلّغ عن الاجراءات العملية الراسخة من أجل مراقبة واستبانة الصفقات المشبوهة التي تنطوي على سلائف. وقد أجاب عدد كبير من الحكومات (٦٥ في المائة) بشكل ايجابي، مستشهدة بأمثلة للاجراءات العملية. واشتملت هذه الاجراءات على ما يلي: وضع برامج تربوية وتدريبية للعاملين في الشركات التي تصنع الكيماويات السليفة؛ واستخدام عمليات التسليم المراقب والعمليات السرية؛ وبرنامج طوعي للتعاون مع الصناعة الكيميائية؛ وتسجيل مسبق لكل مستورد و/أو مصدر للسلائف؛ وابلاغ السلطات المختصة بالمستوردين أو المصدرين المتورطين في صفقات مشبوهة؛ ورفع تقارير دورية من المستوردين بشأن حالة المخزونات لديهم وبشأن التحركات في المواد والسلائف المراقبة؛ ووضع نظام لاصدار "شهادات عدم اعتراض" من أجل استيراد وتصدير كيماويات سليفة كيميائية مختارة؛ وتحري وملاحقة انتهاكات اللوائح بشأن المواد والمنتجات الصيدلية المراقبة؛ وفرز جميع الطلبات المتعلقة بترخيص التصدير؛ والابلاغ عن أية خسائر أو اختفاءات غير عادية أو مفرطة للمواد الكيميائية المدرجة؛ واجراءات منظمة تتصل بالاستيراد والتصدير والتسويق المحلي للسلائف.

٢٢٧- وأجاب عدد من الحكومات المبلغة (٣٠ في المائة) أنها قد وضعت مدونة لقواعد السلوك لتعزيز التعاون مع الصناعة الكيميائية. وأبلغت بعض الحكومات أن هذا التعاون أعد في شكل مذكرات للتفاهم مع الصناعات الكيميائية والصيدلانية ومع السلطات المختصة. وهناك بعض الدول الأخرى في مرحلة اعداد مدونات لقواعد السلوك.

٢٢٨- وطُلب الى الحكومات أن تبلّغ عما اذا كانت قد اتخذت تدابير لاستعمال مبدأ "اعرف زبونك"، بما في ذلك تدابير مثل الإلزام بتقديم أو طلب شهادات خاصة بالمستعمل النهائي. وذكرت احدى وأربعون حكومة، أي نصف الحكومات التي ردت ردا على الاستبيان، أنها قد اتخذت تدابير من هذا القبيل.

٢٢٩- واستحدث أكثر من نصف الحكومات المبلغة (٥٩ في المائة) تدابير محددة، بما فيها جزاءات، عن طريق تعديل أو تنقيح التشريعات القائمة أو اعتماد قوانين أو لوائح جديدة أو اجراءات عملية لمنع تسريب السلائف. ففي باكستان، وضع أنهيدريد الخل في قائمة المواد التي يخضع استيرادها لقيود معينة؛ وصار نظام المراقبة المفروض على المخدرات منطبقا على أنهيدريد الخل والأستيون. وفي الهند، أُعلن أن أنهيدريد الخل ومادة ن-أسيتيل حامض الانترانيليك (*N*-acetylanthranilic acid)، والايفيدرين، والسودو إيفيدرين أصبح من المواد الخاضعة للمراقبة مع ضوابط الزامية على صنعها وتوزيعها ونقلها. وفي الرأس الأخضر، هناك خطط لاعتماد تدابير مدنية وجزائية وادارية للمعاقبة على ارتكاب الأنشطة غير القانونية من جانب الأفراد أو الشركات المتورطة في تسريب السلائف. وشملت أمثلة التدابير والجزاءات المحددة التي أخذت بها دول أخرى لمراقبة السلائف، ضمن جملة أمور، ما يلي: استخدام عمليات التسليم المراقب؛ الغاء الشهادات؛ الاجراءات القضائية ضد المنشآت والمشاريع الضالعة في هذه الأمور؛ فرض غرامات واجراء تحقيقات؛ اشعارات سابقة للتصدير والاستيراد أو أذون للاستيراد والتصدير؛ انشاء حصص ونظم للمراقبة الصارمة؛ جزاءات تشمل الوقف أو التعليق أو ضبط الشحنات المشبوهة من السلائف؛ واجراء يتمثل في "رسالة عدم اعتراض" لاصدار أذون للواردات من الكيماويات.

٢٣٠- وكانت الجمعية العامة قد أوصت في دورتها الاستثنائية العشرين بعدة تدابير تتخذها الدول الأعضاء لتحسين الآليات والاجراءات المتعلقة برصد الاتجار في السلائف. وشملت تلك التدابير التبادل المنتظم للمعلومات بين دول التصدير والاستيراد ودول العبور، ومع الهيئة بشأن صادرات السلائف قبل أن تحدث.

٢٣١- وذكرت ثمانية وستون في المائة من الحكومات المبلغة (٥٥ دولة) أنها استظهرت بالفقرة ١٠ من المادة ١٢ من اتفاقية ١٩٨٨، طالبة اشعارا مسبقا بالتصدير فيما يتعلق بالمواد المدرجة في الجدول الأول. بيد أن ٤٢ دولة أخطرت حتى الآن الأمين العام بأنها قد وضعت موضع التنفيذ الفقرة ١٠ من المادة ١٢ في اتفاقية سنة ١٩٨٨. وهذا يستتبع ضمنا أنه لا يمكن، بالنسبة الى ١٢ دولة أخرى، تطبيق نظام الاشعار المسبق بالصادرات، من الناحية العملية. وبالاضافة الى تلك الاشتراكات، هناك عدة حكومات أدخلت الاشعارات السابقة للتصدير فيما يتعلق بأنهيدريد الخل وبرمنغانات البوتاسيوم ومواد أخرى في الجدول الثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨. وأكدت كولومبيا من جديد الحاجة الى اشعار مسبق لتصدير الكيماويات، بسبب فشل بعض البلدان المنتجة وبلدان العبور في الامتثال لهذا الاجراء.

٢٣٢- وطلب الى الحكومات أن تبلّغ عما اذا كانت سلطاتها الخاصة بانفاذ القوانين قد نفذت الاجراءات الرامية الى تحري عمليات تسريب المواد الكيميائية والمختبرات السرية، بما في ذلك الاجراءات المتعلقة بتبادل المعلومات عن نتائج التحقيقات وفيما يتعلق بالاتصال مع الصناعة. وأوضح ما يزيد عن نصف الحكومات (٥٣ في المائة)، التي أجابت ردا على الاستبيان أن تدابير انفاذ القوانين قد اعتمدت. بيد أنه من الصعب قياس مدى فعالية هذه التدابير. وقد اتخذت الخطوات التالية: انشاء قاعدة بيانات استخبارات؛ وأحكام خاصة للملاحقة في حالة تسريب السلائف؛ وانشاء مختلف النظم المتعلقة بتبادل وتقاسم المعلومات؛ الاتصال مع الصناعة الكيميائية؛ واستخدام اجراءات من أجل تحري عملية تسريب المواد الكيميائية والابلاغ عن أية صفقات مشبوهة.

٢٣٣- وعلى المستوى الاقليمي، تقوم لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، بتنفيذ شبكة البلدان الأمريكية للاتصالات اللاسلكية لمكافحة المخدرات، وهي شبكة اتصالات راديوية وحاسوبية تسمح بالاتصال المباشر والوقتي بين الوكالات المشاركة من أجل تبادل المعلومات فيما يتعلق بانتقال العقاقير غير المشروعة وسلائفها الكيميائية على طول مناطق الحدود لسبعة من بلدان أمريكا الجنوبية، أي بوليفيا والبرازيل وشيلي وكولومبيا واكوادور وبيرو وفنزويلا. وعنيت مبادرة ثانية بمدرسة الاستخبارات الاقليمية الآندية لمكافحة المخدرات، ومقرها ليما، وهي مثال للتعاون الاقليمي الذي بدأته دول من المنطقة واستهل في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وسوف تعزز هذه المدرسة قدرة أجهزة انفاذ القوانين في الاقليمي على مجابهة الاتجار بالمخدرات.

٢٣٤- وفيما يتعلق باعتماد اجراءات للكشف والابلاغ عن استعمال كيماويات بديلة في صنع العقاقير بصورة غير مشروعة، وعن الأساليب الجديدة المستخدمة فيه، ذكرت ٤٨ في المائة من الحكومات التي ردت على الاستبيان انها لم تتخذ أي اجراء. وهناك نسبة ٣٥ في المائة من الدول أبلغت أن هناك اجراءات اتخذت، ومن بينها: الاتصال فيما بين أجهزة انفاذ القوانين والتبادل السنوي للمعلومات بشأن المواد التي يكثر استخدامها في صنع العقاقير غير المشروعة؛ والتحليل المختبري لكشف الكيماويات البديلة؛ وتبادل المعلومات؛ وانشاء قائمة خاصة للمراقبة؛ وابلاغ الهيئة عن استخدام كيماويات بديلة؛ والعمليات التي تقوم بها وكالات الأمن لضبط المواد الكيميائية غير المشروعة؛ ورصد الاتجاهات في الصنع غير المشروع للمواد المراقبة بتحليل واستبانة المواد الكيميائية المضبوطة في المختبرات السرية.

٢٣٥- وهناك ٢٨ في المائة فقط من الدول أبلغت أن المضبوطات تمت نتيجة مباشرة للتعاون مع حكومات أخرى في مراقبة السلائف. بيد أن نسبة ٥٦ في المائة من الردود أوضحت أن الحالة لم تكن بهذا الشكل، مبينة ضرورة اعادة بذل الجهود لتدعيم التعاون وخصوصا تبادل المعلومات بين السلطات المختصة فيما يتصل بالصفقات المشبوهة. وقد ذكر أنه لم يعثر في اليابان على أية حالة تنطوي على صنع غير مشروع للعقاقير أثناء العقدين الماضيين. وعلى المستوى الدولي، فان الحدث الذي كان علامة ظاهرة هو احراز النجاح في ضبط مواد كيماويات أساسية وسلائف، مثل

برمنغنات البوتاسيوم، أثناء البرنامج الدولي لاقتفاء المسار والمعروف باسم عملية بيربل، عن طريق عمليات التسليم المراقب واعتراض الشحنات غير المشروعة، كنتيجة مباشرة للتعاون فيما بين الحكومات. كما أثبت التعاون عبر الحدود مع بلدان ثالثة وكذلك التعاون فيما بين مؤسسات انفاذ القوانين النجاح وأسفر عن مضبوطات.

٢٣٦- وينبغي أن يستخدم دليل الهيئات المختصة المنشأ عملا بالمادة ١٢ في اتفاقية سنة ١٩٨٨ والذي قامت الهيئة باعداده وقامت الأمم المتحدة بنشره، كأداة عملية للتعاون في مراقبة السلائف. وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٩٢/٢٩ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢، قد حث الدول على أن تتكفل بأن تتخذ السلطات المختصة، عند النظر في طلبات أذون التصدير، باتخاذ خطوات للتحقق من مشروعية الصفقات، بالتشاور مع السلطات المختصة النظيرة في البلدان المستوردة. وقد أظهرت التجربة أن الاتصال المباشر غالبا ما يكون هو الوسيلة الأسرع في استبانة ووقف الصفقات المشبوهة التي تنطوي على مواد واردة في الجدول، بما يؤدي الى ضبطها في النهاية، حسب الاقتضاء. بيد أنه ينبغي للحكومات أن تتكفل بأن يتم بانتظام تحديث المعلومات بشأن السلطات المختصة.

٢٣٧- وطلب الى الحكومات أن تبلّغ عما اذا كانت الموارد المتعلقة بالمساعدة التقنية في مراقبة السلائف قد قدمت الى دول أخرى. ولتعزيز التعاون، أوضحت نسبة ٢١ في المائة من الدول المجيبة ردا على الاستبيان أنها قدمت مساعدات تقنية لدول أخرى في ميدان مراقبة السلائف. وشملت الأمثلة لهذه المساعدات ما يلي: عقد حلقات دراسية دولية وحلقات عمل تركز على الكشف الأولي للمواد الخاضعة للمراقبة؛ اجراء مشترك لرصد الكيماويات؛ مجابهة الاتجار بالعقاقير على الحدود؛ تمارين ميدانية تتضمن استعراضا للشركات المتعاملة بالسلائف؛ توفير التدريب في ميدان السلائف لموظفي انفاذ القوانين في اطار برنامج المعونة المشترك بين بولندا وهنغاريا من أجل اعادة بناء الاقتصاد (PHARE) في أوروبا الوسطى؛ والتعاون بين الشرطة والجمارك؛ وبرامج المساعدات الخاصة بالتدريب التي تركز على بلدان في أمريكا اللاتينية وجنوب شرقي آسيا.

١- عملية "بيربل": رصد برمنغنات البوتاسيوم

٢٣٨- بغية حرمان المتجرين بالكوكايين من سبل الحصول على برمنغنات البوتاسيوم، تمشيا مع التدابير التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية العشرين من أجل مراقبة السلائف، اتخذت ٢٣ حكومة وثلاث هيئات دولية في سنة ١٩٩٩ المبادرة للتعقب المنهجي لشحنات برمنغنات البوتاسيوم، وهي مادة كيميائية أساسية تستخدم في الصنع غير المشروع للكوكايين، من بلد الصنع الى بلد المقصد النهائي. وقد تطلّب برنامج التعقب الدولي لشحنات برمنغنات البوتاسيوم، المعروف باسم "عملية بيربل"، رصدا وتعقبا صارما لجميع الشحنات التي تزيد على ١٠٠ كيلوغرام من بلد الصنع، عبر جميع نقاط اعادة الشحن الى المستعمل النهائي. وتضمن البرنامج تفحص جميع المتعهدين الذين يتعاملون مع الصفقات وابلاغ جميع النظراء المختصين بالصفقات المشبوهة أو الشحنات الموقوفة.

٢٣٩- وتعتبر "عملية بيربل" من أنجح العمليات التي اضطلع بها حتى الآن ضمن اطار المراقبة الدولية للسلائف. وقد جرى تعقب نحو ٨ ٠٠٠ طن من برمنغنات البوتاسيوم وتم ايقاف أو ضبط ٣٢ شحنة يبلغ مجموعها ٢ ٢٠٠ طن عند المصدر من جانب البلد المستورد. ومن بين المنجزات الرئيسية تبادل المعلومات الآني وتكامل أنشطة سلطات انفاذ القوانين والسلطات الرقابية، بما في ذلك سلطات اصدار التراخيص والصناعات الكيميائية في ٢٣ بلدا وأنشطة ثلاث هيئات دولية، في تعقب الشحنات المنفردة والتحري عن مدى شرعية المتعهدين المعنيين. وقد أظهرت "عملية بيربل" أن تعقب الشحنات المنفردة أمر ممكن بالنسبة للكيماويات الشائعة الاستخدام، مثل برمنغنات البوتاسيوم، وليس فقط بالنسبة للمواد التي قد يكون لها استخدامات مشروعة أضيق نطاقا.

٢٤٠- وفي ضوء نجاح "عملية بيربل"، قام المشاركون بتمديد فترة المبادرة لمدة غير محددة، بطريقة معدلة قليلا. وقد بدأت المرحلة ٢ من العمليات، مع مزيد من البلدان المشاركة التي دعيت للمعاونة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

٢٤١- وقد اتخذت السلطات الرقابية عددا من الاجراءات لا تتصل مباشرة بعملية بيربل، بغية تعزيز الضوابط على برمنغنات البوتاسيوم. وعلى سبيل المثال، شرعت حكومتا كولومبيا وبيرو في اجراء دراسات لتحديد الحاجات المشروعة من برمنغنات البوتاسيوم في بلديهما. وقامت السلطات المختصة في كولومبيا أيضا بالغاء أذون الاستيراد لبعض الشركات التي كان يؤذن لها من قبل باستيراد تلك المادة، وأجرت تخفيضا كبيرا على حصص الشركات الباقية المأذون لها باستيراد برمنغنات البوتاسيوم. ووضعت سلطات غواتيمالا حصة سنوية للواردات من برمنغنات البوتاسيوم، وأصدرت حكومتا البرازيل وفنزويلا خطط عمل وطنية لمنع تسريب المادة. [٢٧]

٢٤٢- وقامت حكومة كولومبيا بتنظيم واستضافة حلقة تدريبية دولية معنية بآليات الرقابة، عقدت في بوغوتا في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٩، لمنع تهريب وتسريب برمنغنات البوتاسيوم. وكان الهدف الرئيسي للحلقة التدريبية هو التقاء البلدان التي يحدث فيها الصنع غير المشروع للكوكايين في المنطقة الفرعية، وللنظر في استراتيجية مشتركة لمنع تسريب وتهريب برمنغنات البوتاسيوم. وقد أسفرت زيادة الاهتمام بمادة برمنغنات البوتاسيوم استجابة للتدابير التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية العشرين، وبشكل أكثر تحديدا، بسبب عملية بيربل، عن منع كميات كبيرة من تلك المادة من تسريبها الى الصنع غير المشروع للكوكايين.

٢٤٣- وما زال يبلّغ عن ضبط كميات كبيرة من مواد أخرى مدرجة في الجدول الثاني في اتفاقية سنة ١٩٨٨ تستخدم في الصنع غير المشروع للكوكايين في المنطقة الآندية. وأبلغت كولومبيا، على وجه الخصوص، عن أكبر مضبوطات من الأسيتون وحامض الكبريتيك والطولوين، بالاضافة الى برمنغنات البوتاسيوم. وتعرفت حكومة فنزويلا على شركات واجهة (متخفية) منشأة لغرض وحيد هو الحصول على المواد الكيميائية المطلوبة في الصنع غير المشروع للكوكايين.

٢- عملية توباز: رصد أنهيدريد الخل

٢٤٤- استجابة لتدابير مراقبة السلائف التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين ونجاح عملية بيربل، استهلت مبادرة لانشاء برنامج عالمي مماثل من أجل منع تسريب أنهيدريد الخل، وهي مادة كيميائية تستخدم في الصنع غير المباشر للهروين. وقد استهلت هذه المبادرة، التي تسمى عملية توباز، في اجتماع استضافته حكومة تركيا في أنطاليا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وحضر الاجتماع بلدان تعتبر من الجهات الرئيسية الصانعة والمتاجرة في مادة المنشطات الامفيتامينية وقامت بضبط أنهيدريد الخل وهي تقع في مناطق حدث فيها صنع غير مشروع للهروين. وتعتبر عملية توباز بمثابة برنامج عالمي مكثف تشارك فيه سلطات انفاذ القوانين والسلطات الرقابية، على غرار عملية بيربل فيما يتعلق برمنغنات البوتاسيوم. واضافة الى اقتفاء مسار شحنات أنهيدريد الخل التي تعتبر جزءا من تجارة دولية، سوف يعمل البرنامج على تعزيز عملية التحريات عن أنشطة المختبرات غير المشروعة وتهريب أنهيدريد الخل، بقصد استبانة ومنع عمليات التسريب من قنوات الصناعة والتوزيع الداخلي.

٢٤٥- ومنذ انعقاد الدورة الاستثنائية، أولت الدول الأعضاء اهتماما متزايدا لمادة أنهيدريد الخل. فقد بلغت المضبوطات السنوية من أنهيدريد الخل، التي أبلغت الى الهيئة عن عام ١٩٩٨ أعلى معدل لها، حيث ضبط ما يزيد على ١٥٥ طنا منها.

٣- نقل أنهيدريد الخل وبرمنغنات البوتاسيوم من الجدول الثاني الى الجدول الأول لاتفاقية ١٩٨٨

٢٤٦- في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٩/٣١ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، وادراكا منه لأهمية المقترحات المطروحة في اتفاق لكناو بشأن اعتماد تدابير موحدة لمراقبة التجارة الدولية في السلائف وسائر الكيماويات المستخدمة في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية، طلب الى الهيئة أن تنظر في التدابير الضرورية، وفقا للمادة ١٢ من اتفاقية ١٩٨٨، لنقل أنهيدريد الخل وبرمنغنات البوتاسيوم من الجدول الثاني الى الجدول الأول لاتفاقية ١٩٨٨. وقد أقرت اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط، في قرارها ١/٣٥، الذي اعتمدته في دورتها الخامسة والثلاثين، المعقودة في أنطاليا، تركيا، في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، تدابير لمراقبة أنهيدريد الخل. وبعد أن استعرضت الهيئة المادتين، خلصت الى أن المعلومات المتاحة تتطلب نقل المادتين من الجدول الثاني الى الجدول الأول للاتفاقية. وسوف تنظر اللجنة في توصيات الهيئة في دورتها الرابعة والأربعين المعتزم عقدها في آذار/مارس ٢٠٠١.

٤- الايفيدرين والسودوإيفيدرين والنورإيفيدرين

٢٤٧- مازال يحدث تعاطي للميتامفيتامين وصنعه غير المشروع في شرق وجنوب شرقي آسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية. وتقوم بعض الدول بمراقبة التجارة العالمية والتوزيع المحلي للمستحضرات الصيدلية التي تحتوي على مادتي الايفيدرين والسودوايفيدرين، اللتين يستخدمهما المتجرون بدرجة متزايدة كسلائف في الصنع غير المشروع للميتامفيتامين. وهذه الدول تشمل الهند التي تفرض رقابة صارمة على صادرات جميع المنتجات الصيدلية المحتوية على الايفيدرين أو السودوايفيدرين، وأستراليا وتايلند وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسري لانكا وكوستاريكا وغانا والمكسيك ونيجيريا والولايات المتحدة، التي استحدثت ضوابط على استيراد بعض تلك المنتجات.

٢٤٨- وفي حين أن الآليات التي استعملت في جنوب وجنوب شرقي آسيا نجحت في كشف ووقف محاولات تسريب الايفيدرين والسودوإيفيدرين، ما زالت الهيئة تتلقى بلاغات بضبط كميات كبيرة من الايفيدرين المستخدم في الصنع غير المشروع للميتامفيتامين في تلك المنطقة. وعلى سبيل المثال، فان ما يربو على ٨٠ في المائة من مضبوطات الايفيدرين في العالم المبلغ عنها في سنة ١٩٩٨، حدثت في جنوب وجنوب شرقي آسيا، ففي الصين ضبط ما يزيد على ٥ أطنان، وفي ميانمار ضبط ما يزيد على أربعة أطنان وفي الهند ضبط ما يزيد على طن واحد. وفي الولايات المتحدة، ضبط ١٨ طنا من السودوإيفيدرين في سنة ١٩٩٨.

٢٤٩- وتستخدم مادة نورايفيدرين في الصنع غير المشروع للأمفيتامين، نتيجة للصعوبات في الحصول على الايفيدرين والسودوإيفيدرين من أجل صنع الميتامفيتامين، وخصوصا في أمريكا الشمالية. وقد قررت لجنة المخدرات في دورتها الثالثة والأربعين، متخذة هذا الاجراء بناء على توصية الهيئة، أن تدرج مادة نورإيفيدرين في الجدول الأول لاتفاقية ١٩٨٨. وكما أشارت الهيئة في تقريرها لعام ١٩٩٩ عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية ١٩٨٨، فان السلطات المختصة في عدد من الدول والأقاليم، من بينها الأرجنتين وأوروغواي وبيرو وجزر البهاما وكولومبيا والمكسيك والمملكة العربية السعودية واقليم هونغ كونغ الاداري الخاص التابع للصين والولايات المتحدة قد اتخذت فعلا خطوات لمراقبة تلك المادة.

٥- التعاون الدولي في مراقبة السلائف

٢٥٠- يستخدم المتجرون في كثير من الأحيان مسالك معقدة، من بينها الشحن العابر للمواد الكيميائية التي يرغبون في تسريبها عن طريق بلدان ثالثة لاخفاء وجهتها النهائية. ولتحسين فعالية مراقبة السلائف، ينبغي أن ترصد الحكومات جميع شحنات الكيماويات المجدوَلة بغض النظر عن مقصدها، وليس فقط الشحنات القاصدة الى المناطق المعروف أنه يجري فيها صنع غير مشروع للعقاقير، وذلك

تداركا للثغرات في نظام الرصد. اذ يمكن للوسطاء أن يلعبوا دورا حاسما لا في تسريب تلك المواد فحسب، بل في كشف محاولات التسريب أيضا.

٢٥١- وكما ذكرت الجمعية العامة في التدابير الخاصة بمراقبة السلائف، التي اعتمدتها في دورتها الاستثنائية العشرين، يعتبر التبادل السريع للمعلومات بين الدول المستوردة والدول المصدرة في الوقت المناسب مفتاح المراقبة الناجعة للسلائف، اذ يسمح هذا للدول بأن تتحقق من مشروعية الصفقات المنفردة وكشف الشحنات المشبوهة من السلائف. فالتبادل السريع للمعلومات بين السلطات المختصة هو الذي يمكّن السلطات في كثير من الأحيان من كشف الصفقات المشبوهة.

٢٥٢- وقد أدت عمليات التسليم المراقب في معظم الحالات الى اكتشاف المختبرات فيما يتعلق بالصنع غير المشروع للعقاقير والاهتداء الى المتجرين الضالعين في تسريب السلائف ثم القاء القبض عليهم. وحيثما لا يمكن تنفيذ عمليات التسليم المراقب أو أن تتم بدون مبرر، ينبغي للحكومات أن تتابع تلك القضايا بالتحري عن الشحنات المشبوهة التي جرى كشفها.

٢٥٣- وقد أدى ادراك أهمية مراقبة السلائف الى اتخاذ السلطات المختصة والمنظمات الدولية والاقليمية مبادرات مختلفة، وخصوصا تنظيم الاجتماعات والملتقيات لتناول تلك المسألة. وقد كانت المشاركة في جميع المبادرات عبئا مجهدا لعدد من السلطات. وبغية استغلال الموارد المتاحة استغلالا أمثل على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية. وضمان تنسيق الجهود، على النحو الذي دعت اليه الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين، ينبغي أن تسند الى اليوندسيب، بالتشاور مع الهيئة، مهمة وضع جدول زمني لاجتماعات أو مبادرات أخرى في ميدان السلائف. وهذا سيمنع تشتت الجهود الناشئ، عما تنظمه مختلف السلطات من اجتماعات كثيرة مخصصة الغرض، وسيعزز تكامل جميع المبادرات الجديدة ضمن اطار عالمي.

٢٥٤- وبالاضافة الى ما توفره شبكة الانترنت من معلومات ضرورية عن كيفية صنع العقاقير غير المشروعة، فهي تمكن المتجرين من شراء الكيماويات التي يحتاجون اليها عن طريق مواقع موردي الكيماويات على الشبكة، مما يجعل كشف الشحنات المشبوهة أكثر صعوبة على السلطات المختصة. وينبغي للحكومات أن تعتمد تدابير لمكافحة استخدام الانترنت في أغراض التجارة غير المشروعة بالسلائف.

واو- مكافحة غسل الأموال

٢٥٥- سلمت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين، بأن غسل كميات كبيرة من الأموال المتأتية من الاتجار بالمخدرات وغير ذلك من الجرائم الخطيرة، يشكل تهديدا عالميا لنزاهة النظم المالية والتجارية وموثوقيتها واستقرارها، بل يشكل تهديدا لكيان الحكومة. وبأن من المطلوب من المجتمع الدولي اتخاذ تدابير مضادة لحرمان المجرمين من اتخاذ ملاذات آمنة. وتصديا لهذا التهديد، فان الدول الأعضاء تعهدت في الاعلان السياسي المعتمد في الدورة الاستثنائية، بان تبذل جهودا خاصة لمكافحة غسل الأموال المتأتية من الاتجار بالعقاقير. وأوصت الجمعية العامة كذلك الدول التي لم تفعل ذلك بعد، بأن تعتمد قبل حلول العام ٢٠٠٣، تشريعات وبرامج وطنية معنية بغسل الأموال وفقا للأحكام ذات الصلة في اتفاقية ١٩٨٨ ووفقا لتدابير مكافحة غسل الأموال المعتمدة في الدورة الاستثنائية.

٢٥٦- وبمناسبة انعقاد الدورة الاستثنائية، نشر اليوندسيب دراسة بعنوان "الملاذات المالية، والسرية المصرفية، وغسل الأموال"، تقدم تحليلا شاملا للمشاكل الناجمة عن غسل عائدات الاجرام في القطاع المالي اللااقليمي. وعلى سبيل المتابعة، استهل البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال التابع لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، أثناء مؤتمر عقد في جزر كايمان، في آذار/مارس ٢٠٠٠، بمشاركة الاختصاصات القضائية التي تقدم الخدمات المالية الدولية، منتدى الأمم المتحدة للمناطق المالية الحرة. وهو مبادرة عالمية

لمنع اساءة استخدام المراكز المالية الدولية لغسل عائدات الاجرام. ودعا بلاغ أصدرته الدول والأقاليم المشاركة في المؤتمر الى اتخاذ نهج عالمي غير استنسابي ولا يخضع للتقديرات الشخصية، ازاء اعتماد معايير مقبولة عالميا للرقابة المالية وتدابير مكافحة غسل الأموال. وبحلول نهاية سنة ٢٠٠٠، كانت ٣٣ دولة واقليما قد قطعت التزاما رسميا بالانضمام الى مبادرة عالمية أطلقتها الأمم المتحدة لاعتماد معايير مقبولة دوليا من هذا القبيل. وتستحق تلك الدول أن تتلقى مساعدات تقنية من الأمم المتحدة في أمور تتعلق بانشاء أو تعزيز قدرتها على مجابهة غسل الأموال. وفي هذا الصدد، استهل مشروع كبير لانشاء وحدة استخبارات مالية اقليمية في المنطقة الشرقية من البحر الكاريبي. ويرتكز المشروع على ما يقوم به اليوندسيب من ترويج للمبادرات دون الاقليمية، التي شملت في عام ٢٠٠٠ تنظيم حلقتي عمل لدول الخليج ولدول المنطقة الفرعية الآندية.

٢٥٧- ويتجسد العزم السياسي للمجتمع الدول على مكافحة غسل الأموال في مبادرات متعددة الأطراف توفر اطرا قانونية وسياساتية تستخدمها الدول في تحديد واعتماد تدابير مكافحة غسل الأموال. وعلى سبيل المثال، تهدف الوصايا الأربعون التي أصدرتها فرقة العمل للاجراءات المالية عن غسل الأموال، الى وضع وتعزيز سياسات لمكافحة غسل الأموال. ومن بين الهيئات الاقليمية الشبيهة بفرقة العمل للاجراءات المالية المعنية بغسل الأموال، التي أسهمت في مبادرات مكافحة غسل الأموال على الصعيدين الاقليمي والعالمي، وفرقة العمل الكاريبية المعنية بالاجراءات المالية، التي تضم ٢٥ ولاية قضائية، وفريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال، الذي أنشئ في شباط/فبراير ١٩٩٧ ويضم ١٧ عضوا من جنوب آسيا وجنوب شرقيها وشرقها وجنوب المحيط الهادئ، وفريق افريقيا الشرقية والجنوبية المعني بمكافحة غسل الأموال، والذي يضم ٧ ولايات قضائية، وفرقة العمل الدولية-الحكومية لمكافحة غسل الأموال في افريقيا، التي أنشأتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (الايكوواس). وبالمثل، أحرزت لجنة الخبراء المختارة التابعة لمجلس أوروبا والمعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال تقدما ملحوظا في برامجها التي تشمل التقييم المتبادل وزيارات المواقع. كما حظيت الجهود المبذولة لمكافحة غسل الأموال بدعم من لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي العقاقير، التي استحدثت عملية استعراض الأقران لما أحرزته الدول الأعضاء فيها من تقدم في تنفيذ البرامج الوطنية لمكافحة غسل الأموال، والتي قامت بتنقيح لوائحها النموذجية بشأن مكافحة غسل الأموال، ومن لجنة بازل المعنية بالاشراف على المصارف، والفريق اللااقليمي للمشرفين على المصارف، والكومنولث. وتحرز الدول والأقاليم حاليا تقدما هاما ضمن اطار المبادرات الاقليمية والدولية المذكورة أعلاه، التي تهدف الى تعزيز وتدعيم تدابير فعالة لمكافحة غسل الأموال. وتشجَّع الدول على المشاركة النشطة في تلك المبادرات.

٢٥٨- وفي الباب الخامس من الاستبيان الاثناسنوي، الذي يتناول غسل الأموال، طلب الى الدول الأعضاء أن تبلغ عن المسائل التالية: (أ) التدابير التشريعية المتخذة لتجريم غسل الأموال؛ (ب) التدابير المتخذة لمنع وكشف غسل الأموال؛ والتعاون الدولي كأداة أساسية لمكافحة غسل الأموال.

١- التدابير التشريعية

٢٥٩- تقتضي اتفاقية ١٩٨٨ من جميع الأطراف فيها أن تجعل غسل الأموال جريمة خاضعة للعقاب، وأن تعتمد التدابير الضرورية لتمكين السلطات من كشف وتعقب وتجميد أو ضبط العائدات المتأتية من الاتجار بالعقاقير. وقد بذل عدد كبير من الدول جهودا لاعتماد وتطبيق تشريعات محلية تعتبر غسل الأموال فعلا اجراميا. وذكر معظم الدول (٨٣ في المائة) التي ردت على الاستبيان أن غسل العائدات المتأتية من الاتجار بالعقاقير وغيرها من الجرائم الخطيرة هو فعل اجرامي في نظامها القانوني. وفي كثير من تلك الدول (٥٦ في المائة)، أدت تلك التشريعات الى تحقيقات تتعلق بغسل الأموال أو الى ملاحقات قضائية أو أحكام بالادانة في ولاياتها القضائية. وثمة دول (١٠ في المائة) استحدثت مثل تلك التشريعات مؤخرا فقط، فلم تستطع بعد أن تبلّغ عن أية حالات تنطوي على ملاحقة قضائية. وفي بعض الدول

(١١ في المائة) لم يعتبر غسل الأموال فعلا اجراميا. بيد أن بعض الدول يتخذ تدابير تشريعية لمعالجة الحالة، كما هو الحال في الهند، حيث يعرض على البرلمان مشروع قانون شامل بخصوص غسل الأموال.

٢٦٠- وفي عديد من الدول (٦٥ في المائة) التي ردت على الاستبيان، يعتبر غسل العائدات المتأتية من جرائم خطيرة أخرى فعلا اجراميا، في حين أن ذلك السلوك لا يعتبر فعلا اجراميا في دول أخرى كما أوضحت ذلك بالتحديد ٢٠ في المائة من الدول التي ردت ردا على الاستبيان. ولتعزيز القدرة لدى عدة دول (١٦ في المائة) على مجابهة غسل الأموال، فانها في مرحلة سن تشريعات جديدة أو بصدد تحديث القوانين واللوائح القائمة بشأن غسل الأموال. وأوضحت بعض الدول التي ليس لديها تشريعات لمعالجة غسل العائدات المتأتية من الجريمة أنها ليست لديها خطط لاستصدار هذه التشريعات فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة بخلاف الاتجار بالمخدرات. وسيتعين بذل مزيد من الجهود اذا ما كان لا بد من أن تتوفر لدى جميع الدول، بحلول العام ٢٠٠٣، تشريعات وبرامج وطنية بشأن غسل الأموال في ترسانتها من التدابير العقابية على النحو المطلوب في الاعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين.

٢٦١- وطلب الى الحكومات أن تبلغ عما اذا كانت سلطاتها المختصة لديها بيانات احصائية بشأن الاجراء القانوني المتخذ لمكافحة غسل الأموال، بما في ذلك التحقيقات والملاحقات القضائية وأحكام الادانة. وأوضحت نسبة واحد وخمسين في المائة من الدول المجيبة ردا على الاستبيان أنها تحتفظ ببيانات احصائية عن التحقيقات في الحالات التي تنطوي على غسل أموال، وأوضح ثلث الدول المجيبة (٣٢ في المائة) أنها لا تحتفظ ببيانات احصائية. وقد تباين رقم التحقيقات بدرجة كبيرة، من أقل من ١٠ في بعض الاختصاصات القضائية الى بضع مئات في اختصاصات أخرى. وأبلغت ألمانيا عن ٤٨١ تحقيقا أوليا في سنة ١٩٩٩، وأبلغت تركيا عن ٨٧٢ تحقيقا. وأبلغ أقل من النصف (٤٧ في المائة) من الدول المجيبة ردا على الاستبيان أن لديها معلومات احصائية عن الملاحقات القضائية لجرائم غسل الأموال. بيد أن ما يزيد على الثلث (٣٦ في المائة) ليس لديها معلومات احصائية. وكما يمكن توقعه، كان معدل الملاحقات القضائية المبلغ عنها أقل من عدد التحقيقات. وعلى سبيل المثال، أبلغت اكوادور عن اجراء تحقيقات في ٥١١ حالة ولكن الملاحقات القضائية شملت ٣٩، في حين أجرت اليونان ٣٧٣ تحقيقا و ٢٣ ملاحقة قضائية. وفي الطرف الأعلى من الترتيب، أبلغت المملكة المتحدة عن ٣٥٧ حالة ملاحقة قضائية، وأبلغت الولايات المتحدة عن ٢ ٤١٢ ملاحقة قضائية. وأوضحت نسبة ثلاثة وأربعين في المائة من الدول المجيبة ردا على الاستبيان أن لديها بيانات احصائية عن أحكام الادانة عقابا على جرائم غسل الأموال، في حين أوضحت نسبة ٣٦ في المائة أنها لا تحتفظ ببيانات احصائية في هذا الشأن. وأبلغت معظم الدول عما يقل عن ١٠ أحكام ادانة أثناء السنة الماضية، وأبلغ بضع دول عن حالة واحدة أو اثنين.

٢٦٢- وطلب الى الدول أن تبلغ عما اذا كانت تشريعاتها تنص على تجميد وضبط ومصادرة العائدات المتأتية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات تماشيا مع أحكام اتفاقية سنة ١٩٨٨، وكذلك العائدات المتأتية من جرائم خطيرة أخرى. وذكرت نسبة ستة وثمانين في المائة من الدول المجيبة ردا على الاستبيان أن تشريعاتها تنص على تجميد وضبط ومصادرة العائدات المتأتية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات، تماشيا مع أحكام اتفاقية ١٩٨٨. وذكرت بعض الدول، مثل ساوتومي وبرينسيبي وسري لانكا أن تشريعاتها لم تفعل ذلك. وذكرت نسبة أربعة وستين في المائة من الدول أنها اما جمدت أو ضبطت أو صادرت عائدات متأتية من الاتجار بالعقاقير. وفي بضع دول (٩ في المائة)، لم تتخذ تدابير من هذا القبيل. وقد اعتمد كثير من الدول المجيبة (٦٤ في المائة) تدابير من أجل تجميد أو ضبط أو مصادرة موجودات تتعلق بجرائم خطيرة أخرى. وذكرت بعض الدول (١١ في المائة) أن مثل هذه التدابير ليست مطبقة على جرائم خطيرة غير الاتجار بالعقاقير.

٢٦٣- ومن بين ١٦٧ دولة طرفا في اتفاقية ١٩٨٨، كانت ١٠٥ دولة قدمت الى الأمين العام حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ نسخا من تشريعات اعتمدتها لمكافحة غسل الأموال، وفقا للفقرة ٤ (هـ) من المادة ٥ من تلك الاتفاقية. ورغم أنه لا يمكن تقييم فعالية التشريعات المعتمدة في مختلف الدول بشكل دقيق، يمكن استنباط نتائج ايجابية من الزيادة المبلغ عنها في ضبط ومصادرة العائدات المتأتية من أفعال اجرامية، وخصوصا جرائم الاتجار بالعقاقير في عدد من الدول. وقد سنت بعض هذه الدول أحكاما جزائية عقابا لغسل الأموال وسنت قوانين للمصادرة الشاملة. وسنت بعض الدول أحكاما الزامية تقضي بالابلاغ عن معاملات مالية عبر الحدود. وفي حين فرضت عدة دول اشتراطا على المؤسسات المالية بأن تبلغ عن أية معاملات أو صفقات مشبوهة، وضعت دول أخرى نظما طوعية للابلاغ.

٢٦٤- وأحرزت الحكومات تقدما ملحوظا في اعتماد تشريعات تسمح بالاستيلاء على الموجودات الناجمة عن غسل الأموال. فتشريعات معظم الدول التي أجابت على الاستبيان (٨١ في المائة) نصت على الاستيلاء على الموجودات المتأتية من غسل الأموال. وأبلغت دول كثيرة (٦٩ في المائة) أنها اما جمدت أو ضبطت أو صادرت عائدات متأتية من الاتجار بالعقاقير. بيد أن التشريعات في بعض الدول (٥ في المائة) لم تسمح بضبط الموجودات الناجمة عن غسل الأموال.

٢٦٥- ودعيت الحكومات الى الابلاغ عما اذا كانت سلطاتها المختصة تحتفظ ببيانات احصائية عن العائدات المضبوطة أو المصادرة نتيجة اجراء قانوني اتخذ لمكافحة غسل الأموال. وذكرت ٣٦ في المائة فقط من الدول التي ردت على الاستبيان أن سلطاتها المختصة تحتفظ باحصاءات عن العائدات المضبوطة أو المصادرة الناجمة عن اجراء قانوني لمكافحة غسل الأموال. بيد أن دولا كثيرة (٤١ في المائة) ليس لديها معلومات من هذا القبيل. وفي الدول التي توجد لديها مثل هذه المعلومات، تم ضبط مبالغ كبيرة، يبلغ مجموعها ملايين الدولارات.

٢٦٦- ويعتبر غسل الأموال جرما قابلا لتسليم مرتكبه في عدد كبير من البلدان المجيبة (٧٠ في المائة)، تنطبق شروط مقيدة مختلفة في مختلف الاختصاصات القضائية. وعلى سبيل المثال في فنزويلا، لا ينطبق التسليم الا على الرعايا الأجانب؛ وفي كولومبيا، يتمثل أحد اشتراطات التسليم في وجوب اعتبار الفعل جرما في كولومبيا، تستحق العقاب بالسجن لمدة أربع سنوات على الأقل. وفي بعض الدول (١٢ في المائة) لا يعتبر غسل الأموال جرما قابلا لتسليم مرتكبه.

٢٦٧- وفيما يتعلق بما اذا كانت التشريعات الوطنية للدول تضع أي اشتراطات بالتصريح عن نقل أي مبالغ نقدية أو صكوك قابلة للتداول تصرف لحاملها عبر الحدود، عندما تتجاوز قيمة معينة، أوضح نصف الدول (٤٨ في المائة) التي ردت على الاستبيان أنه يوجد مثل هذا الاشتراط بالنسبة للمعاملات النقدية. وأوضح ثلث الدول (٣٥ في المائة) أن هناك اشتراطا بالتصريح عن الصكوك القابلة للتداول التي تصرف لحاملها. وفي دول أخرى، لم يكن هناك اشتراط بالنسبة للمعاملات النقدية (٣١ في المائة من الردود)، وبالنسبة للصكوك القابلة للتداول التي تصرف لحاملها (٣٦ في المائة من الردود). وتراوحت العقوبات المستحقة للتقصير في اعلان المعاملات النقدية من الغرامات و/أو المصادرة بقصد التغريم لجميع أو جزء من المبلغ غير المعلن، الى السجن لفترات تتراوح من سنتين الى سبع سنوات. وفي بعض الحالات، يعد الفعل اجراميا؛ وفي حالات أخرى يعد الفعل مخالفة ادارية؛ وفي غيرها، يعتبر المخالفون عرضة للادانة العاجلة. وفي عدد من الدول، فان التحويل عبر الحدود للصكوك التي تصرف لحاملها والقابلة للتداول مشمول في التشريعات الجمركية، مثل التهريب أو يعتبر انتهاكا الضوابط الخاصة بصرف العملات الأجنبية.

٢- تدابير منع وكشف غسل الأموال في المؤسسات المالية

٢٦٨- طلب الى الحكومات أن تبلغ عن التدابير المعتمدة لتحقيق الغايات التالية: الابلاغ عن الصفقات المشبوهة و/أو غير العادية؛ تطبيق مبدأ "اعرف زبونك"؛ ازالة العقبات أمام التحقيقات الجنائية التي تتصل بالسرية المصرفية؛ التمكين من التعرف على أصحاب الحسابات المستفيدين؛ وانشاء وحدة مركزية (وحدة استخبارات مالية) لجمع وتحليل التقارير والاستعلامات بشأن الحالات المشبوهة التي تنطوي على غسل للأموال. وقد اعتمدت دول كثيرة (٦٨ في المائة) تدابير للتمكن من الابلاغ عن المعاملات المشبوهة و/أو غير العادية. بيد أن نسبة ١٦ في المائة لم تتخذ أية تدابير. وقد تراوحت أعداد هذه المعاملات بدرجة كبيرة بين البلدان. وعلى سبيل المثال، أبلغت بليز عن معاملة واحدة من هذا النوع، وأبلغت نيجيريا عن ٢٠ وبوليفيا عن ٣٥ وسلوفاكيا عن ٨٠٠ واليابان عن ١ ٠٥٩ والجمهورية التشيكية عن ٤ ٠٠٠ واسبانيا أبلغت عن ٣١١ معاملة مشبوهة و ٣٩ ٧٩٤ معاملة غير عادية في سنة ١٩٩٩ والمملكة المتحدة أبلغت عن ١٤ ٥٠٠ معاملة من هذا النوع في نفس السنة. وقد تتأثر الأرقام باختلاف المتطلبات أي الابلاغ الالزامي مقابل الابلاغ استنادا الى الاشتباه. وسوف تنشئ كندا نظاما مركزيا للابلاغ بشأن المعاملات المشبوهة، وهو ما سوف ييسر جمع البيانات. وفيما يتعلق بمبدأ "اعرف زبونك"، فان نسبة ٢٢ في المائة فقط من الدول التي أجابت ردا على الاستبيان، اتخذت تدابير لوضع هذا المبدأ موضع التنفيذ. وقد تباينت النهج المتخذة لتنفيذ هذا المبدأ. وعلى سبيل المثال، فان بنك باكستان الرسمي أصدر لوائح تشترط على المصارف بأن تبذل جهودا معقولة لتحديد هوية زبائنها واتخذت تدابير ذات صلة. وفي الولايات المتحدة، من المعلوم، رغم عدم وجود لوائح رسمية، أن قطاعات الأعمال المالية من شأنها أن تفحص أية معاملات غير عادية أو مشبوهة لحماية سمعتها. وفي حالات أخرى، كما في أستراليا، طلب الى جميع المؤسسات المالية أن تتحقق من هوية الزبائن الذين يحوزون أي حساب وأن يبلغوا عن أية معاملات مشبوهة أو غير عادية. وفي بلدان أخرى، مثل كولومبيا، طلب الى المؤسسات المالية أن تحتفظ بسجلات للمعاملات التي تزيد على مقدار محدد. وتشمل هذه السجلات هوية وتوقيع وعنوان الشخص الذي يقوم فعلا بتنفيذ المعاملة، واسم وعنوان الشخص الذي نفذت المعاملة نيابة عنه واسم المستفيد؛ وكذلك أية معلومات أخرى ذات صلة.

٢٦٩- وكانت السرية المصرفية واحدة من العقبات الرئيسية أمام التحقيقات الجنائية في جرائم غسل الأموال. وأبلغت عدة دول (٥٧ في المائة) ممن أجابت على الاستبيان أنها تقوم بازالة العقبات أمام اجراء التحقيقات الجنائية المتصلة بالسرية المصرفية؛ وأبلغت بعض الدول (٢٣ في المائة) أنها لم تفعل ذلك بعد. ومن الدول التي تتخذ مثل هذا الاجراء، أبلغ معظمها ان الاشتراط القانوني بالابلاغ عن المعاملات المشبوهة أبطل صراحة أية سرية تجارية. وفي شيلي على سبيل المثال، فان مجلس دفاع الدولة يمكن أن يطلب الى المحاكم العليا سلطة رفع السرية المصرفية في حالات محددة في اطار التحقيق. وهناك اجراء ذو صلة وهو ما أقدم عليه أكثر من نصف الدول التي أجابت ردا على الاستبيان (٥٦ في المائة) عن اعتماد تدابير تمكن من التعرف على أصحاب الحسابات المستفيدين وعلى الهيئات المشتركة وغيرها من الأصول المالية. وهناك دول أخرى (٢٢ في المائة) لم تتخذ تدابير للتمكين من التعرف على أصحاب الحسابات.

٢٧٠- وقد أنشأت دول كثيرة وكالات متخصصة للتصدي لغسل الأموال. ومن بين التطورات الهامة انشاء ما يزيد على ٤٨ وحدة استخبارات مالية ناشطة في العالم أجمع، كوكالات مركزية تعمل على الأقل على تلقي المعلومات وتحليلها والافصاح الى السلطات المختصة عن أية معلومات مقدمة من المؤسسات المالية بشأن احتمال غسل الأموال وغير ذلك من الجرائم المالية. وهناك دول أخرى كثيرة تمر بمراحل مختلفة من التطوير في هذا الشأن. فوحدات الاستخبارات المالية

تصلح حلقة وصل بين انفاذ القوانين وبين الأوساط المالية والأوساط الرقابية، بحيث توفر لأجهزة انفاذ القانون في أنحاء العالم مجالا جديدا هاما من أجل جمع وتبادل المعلومات. وقد عمل أكثر من نصف الدول (٥٢ في المائة) من التي أجابت ردا على الاستبيان على انشاء وحدة استخبارات مالية مركزية لجمع وتحليل التقارير والاستخبارات بشأن حالات غسل الأموال المشتبه بها. بيد أنه من الضروري بذل مزيد من الجهود، حيث أن ثلث الدول (٣٢ في المائة) لم تتخذ مثل هذه الخطوات. وهناك بعض الدول، مثل باكستان وشيلي وكندا، بصدد انشاء وحدات استخبارات مالية. وقد كرس البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال كثيرا من الوقت لتوفير وتقديم المساعدة الى البلدان على انشاء مثل هذه الوحدات. وقد اضطلع بهذا الجانب من أعمال البرنامج العالمي بالتعاون مع مجموعة اغمونت، وهي منظمة جامعة دولية غير رسمية معنية بوحدات الاستخبارات المالية. وقد عقدت حلقة تدريبية حضرها ١٢٤ موظفا من هذه الوحدات في جميع أنحاء العالم، في فيينا يومي ١٠ و ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

٢٧١- ولكي يكون الاجراء ناجعا، ينبغي للدول أن تنفذ التدابير الرامية الى النهوض بأعباء التحقيق الفعلي وملاحقة أولئك المتورطين في غسل الأموال. وقد أبلغ ما يزيد على نصف الدول (٥٧ في المائة) التي أجابت على الاستبيان أنها قد اتخذت تدابير من أجل التحقيق الفعلي وملاحقة جرائم غسل الأموال. بيد أن بعض الدول (١٥ في المائة) لم تتخذ أية تدابير. وفي دول أخرى، مثل الهند وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تضمنت التشريعات الخاصة بغسل الأموال المعروضة على البرلمان تدابير من هذا القبيل. وأشارت دول عديدة الى عمليات ناجحة في التحقيقات والملاحقات القضائية. وعلى سبيل المثال، في أستراليا، فان السلطة الوطنية المعنية بالجريمة وفرقة عمل لمكافحة غسل الأموال، قد استبانت مقادير كبيرة من العائدات المتأتية من جريمة خطيرة وغير معلن عنها كايرادات تستحق الضريبة. وفي بليز، عملت سلطة اشرافية على تيسير التعاون بين المؤسسات المالية وسلطات انفاذ القانون. وكان غسل الأموال في بليز جريمة مستقلة ويمكن التحقيق فيها على أساس دليل من جرم مسند. ولتيسير التحقيق وملاحقة جرائم غسل الأموال، أنشأت كندا في ربوع البلد الوحدات المتكاملة المعنية بالعائدات المتأتية من الجريمة، وهي تضم ممثلين من سلطات انفاذ القانون. وفي سنة ١٩٩٩، استهلت الولايات المتحدة الاستراتيجية الوطنية المعنية بغسل الأموال، وهي نهج شامل ومتكامل لمكافحة غسل الأموال داخل البلد وفي أنحاء العالم، هو نهج تشارك فيه سلطات انفاذ القانون والسلطات المصرفية.

٢٧٢- ومن بين التحديات التي تواجه العديد من الدول في مراحل التحقيق والملاحقة والمحاكمة، الافتقار الى الموارد المالية والموظفين المدربين الذين تتوفر لديهم الدراية الفنية العملية، المطلوبة من أجل انجاح عملية مصادرة الموجودات. وفي حين كان هناك تقدم متسق في معظم المناطق في اعتماد تشريعات لمكافحة غسل الأموال، من بينها تشريعات المصادرة، كان هناك نجاح أقل في ملاحقة جرائم غسل الأموال، أسفرت عن المصادرة النهائية للموجودات.

٣- التعاون الدولي على مكافحة غسل الأموال

٢٧٣- وفي مجال التعاون الدولي، طلب الى الحكومات أن تبلغ عما اذا كانت قد أرسلت الى دول أخرى أو تلقت منها أية طلبات تتعلق بالمساعدات القانونية المتبادلة بشأن حالات غسل الأموال، وخصوصا ما يتعلق بتجميد أو ضبط أو مصادرة الموجودات المتعلقة بالجريمة. وذُكر أن أكثر من نصف الدول (٥٦ في المائة) التي أجابت ردا على الاستبيان أنها أرسلت طلبات الى دول أخرى أو تلقت طلبات منها تتعلق بالمساعدات القانونية المتبادلة بشأن حالات غسل الأموال، بما في ذلك تجميد أو ضبط أو مصادرة الموجودات المتعلقة بالجريمة؛ وأوضح ثلث الدول (٣٢ في المائة) أنها لم ترسل و لم تتسلم أي طلبات من هذا القبيل. ومن بين الدول التي فعلت ذلك، تراوح عدد الطلبات المقدمة من ١ الى ٧٤ طلبا، حيث بلغ المتوسط ما مقداره ١٨ طلبا لكل دولة.

وفي الطرف الأعلى من الترتيب، أرسلت فنلندا ١٧٥ طلبا في سنة ١٩٩٩ وأرسلت الولايات المتحدة ما يزيد على ٢٠٠ طلب، وأرسلت لكسمبرغ ٢١٨ طلبا وكوستاريكا ٥٤٠ طلبا. وتراوح عدد الطلبات المتلقاة من ١ الى ٩٠ فبلغ المتوسط ما قدره ٢٣ طلبا لكل بلد. ومن بين تلك الدول التي لديها رقم أعلى تلقت المكسيك ١٤٧ طلبا وتلقت فنلندا ١٦٣ طلبا وتركيا ١٧٥ طلبا وجزر كايمان ١٩٢ طلبا ولكسمبرغ ٢٣٤ طلبا وكوستاريكا ٤٩٩ طلبا وجزر فرجن البريطانية ٥٠٠ طلب. وقد نفذت غالبية الطلبات المرسلة. ورفض عدد صغير من الطلبات بسبب القصور في تلبية المتطلبات الوطنية التشريعية والاثباتية، اما بسبب نقص في الأموال في الحساب المستهدف، أو لأسباب غير محددة أخرى. ويجدر بالذكر أنه حتى مع قلة عدد الطلبات، فانها يمكن أن تسفر عن نتائج هامة. فعلى سبيل المثال أبلغت ليتوانيا أنها تلقت طلبا واحدا، وأسفر هذا عن ضبط مبلغ ٣١ مليون دولار.

٢٧٤- وقد تفاوضت دول عديدة بشأن المساعدات القانونية المتبادلة الشاملة الثنائية الأطراف لتيسير التعاون في المسائل الجنائية، وبعضها يتناول على وجه التحديد اقتفاء مسار وتجميد ومصادرة العائدات المتأتية من الاتجار بالمخدرات والجريمة ذات الصلة. وفي حالات غسل الأموال، تعتبر هي وسائل أساسية للحصول على السجلات المصرفية وغيرها من السجلات المالية من الأطراف في هذه المعاهدات أو الترتيبات. واضافة الى ذلك، ينص كثير من تلك الصكوك على طائفة عريضة من المساعدات في عمليات التحقيق وملاحقة جرائم غسل الأموال. وقد ساعدت دول عديدة أيضا بعضها البعض في عمليات التحقيقات في غسل الأموال، على أساس ترتيبات غير رسمية. وأبلغ ما يزيد عن نصف الدول (٥٧ في المائة) التي أجابت على الاستبيان، أنها قد أبرمت معاهدات أو اتفاقات أو مذكرات أو رسائل تفاهم، مع دول أخرى بهدف تبادل المعلومات المالية والمساعدات القانونية المتبادلة بشأن غسل الأموال. وأوضح بعض الدول (٢٨ في المائة) أنها لم تبرم أيا من هذه الاتفاقات أو الترتيبات. ومما يذكر أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أنشأت نظاما عالميا للمساعدات القانونية المتبادلة في حالات تنطوي على التآمر وغسل الأموال من جانب الجريمة المنظمة. وسيعمل هذا الصك، الذي يركز على الجريمة المنظمة، على زيادة تعزيز التعاون الدولي على مكافحة غسل الأموال. فهذا هو الصك القانوني الدولي الأول لتوسيع نطاق تعريف غسل الأموال لكي يشمل العائدات المتأتية من جميع أنواع الجريمة الخطيرة، التي تعرف بأنها جريمة "يعاقب عليها بالحرمان من الحرية لمدة قصوى لا تقل عن ٤ سنوات أو بعقوبة أشد". كما أن هذه الاتفاقية هي الصك القانوني الدولي الأول الذي يشترط على الدول أن تنشئ نظما رقابية واشرافية شاملة للمصارف وللمؤسسات المالية غير المصرفية. ويطلب الصك الى هذه النظم أن تعالج على وجه التحديد المسائل الخاصة بالتعرف على الزبائن، وحفظ السجلات والابلاغ عن المعاملات المشبوهة.

الحواشي

(١) بحلول ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وردت ردود من الدول والأقاليم التالية: اثيوبيا، الأرجنتين، اسبانيا، أستراليا، أفغانستان، اكوادور، ألمانيا، اندونيسيا، أوكرانيا، ايرلندا، ايسلندا، ايطاليا، باكستان، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بوليفيا، بيلاروس، تركيا، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، جزر فيرجن البريطانية، جزر كايمان، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جنوب افريقيا، جورجيا، الدانمرك، دومينيكا، الرأس الأخضر، رومانيا، سان تومي وبرينسيبي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، سلوفاكيا، سنغافورة، السنغال، السويد، سويسرا، شيلي، طاجيكستان، غانا، غرينادا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، قبرص، كندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، لختنشتاين، ماليزيا، المغرب، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، ميانمار، ناميبيا، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان. وبعد ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر، وردت ردود من الدول التالية: الاتحاد الروسي، ايران (جمهورية - الاسلامية)، بوركينا فاسو، بيرو، الكاميرون، كوت ديفوار، المملكة العربية السعودية، النيجر.

(٢) *Global Illicit Drug Trends 2000*، دراسات الأوديسيسيب المتعلقة بالعقاقير والجريمة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.00.XI.10)، الصفحة ١٤ (من النص الانكليزي).

(٣) المرجع ذاته، الصفحة ١٦.

(٤) المرجع ذاته، الصفحتان ١١ و١٥.

(٥) المرجع ذاته، الصفحة ٦.

(٦) Statistics on production and trafficking of narcotic drugs and psychotropic substances in east and south-east Asia and the Pacific (UNDCP/HONLAP/2000/CRP.1) and report of China, Hong Kong Special Administrative Region (SAR) of China and Macao Special Administrative Region (SAR) of China (UNDCP/HONLAP/2000/CRP.12).

(٧) United States Office of National Drug Control Policy, *Cocaine Flow to Europe, Update 2000* (Washington, D.C., June 2000).

(٨) مكتب اليوندسيب القطري في أفغانستان، الاستقصاء السنوي المتعلق بخشخاش الأفيون لعام ٢٠٠٠ (اسلام أباد، ٢٠٠٠).

(٩) *ODCCP Chronicle Afghanistan and Pakistan*, No. 1 (June 2000), pp. 10 and 11, and *Global Illicit Drug Trends 2000* ..., p. 7.

(١٠) Statistics and analyses on drug-trafficking trends in the region, 1990-1999 (UNDCP/SUBCOM/ 2000/CRP.1), pp. 9-11.

(١١) المرجع ذاته، الصفحة ٩ (من الأصل الانكليزي).

(١٢) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ١٩٩٩ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.00.XI.1)، الفقرة ٣٣٣.

(١٣) Report of China, Hong Kong SAR of China and Macao SAR of China (UNDCP/HONLAP/2000/CRP.12), p. 2.

(١٤) Australian Bureau of Criminal Intelligence, *Australian Illicit Drug Report 1998-1999* (Canberra, March 2000).

(١٥) الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني باعتماد اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، فيينا، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر – ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، المجلد الأول (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.XI.5).

(١٦) *Global Illicit Drug Trends 2000 ..., p. 7, and Statistics on production and trafficking of narcotic drugs and psychotropic substances in the American region (UNDCP/HONLAC/2000/CRP.1), p. 7.*

(١٧) UNDCP Regional Office for the Caribbean, *Drug Control Trends in the Caribbean 1998-1999* (Bridgetown, 1999), p. 1.

(١٨) المرجع ذاته.

(١٩) European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction, *2000 Annual Report on the State of the Drugs Problem in the European Union* (Lisbon, 2000).

(٢٠) انظر Country report by the United States (UNDCP/SUBCOM/ 2000/CRP.4).

(٢١) الأمم المتحدة، سلسلة المعاهدات، المجلد ١٠١٩، الرقم ١٤٩٥٦.

(٢٢) جسّدت هذه العملية في الاستراتيجيات الوطنية المعتمدة مؤخرا من جانب اسبانيا وألمانيا والبرتغال وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، وفي استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن العقاقير (٢٠٠٠–٢٠٠٤) التي اعتمدها المجلس الأوروبي في اجتماعه المعقود في هلسنكي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

(٢٣) الأمم المتحدة، سلسلة المعاهدات، ، المجلد ٥٢٠، الرقم ٧٥١٥.

(٢٤) المرجع ذاته، المجلد ٩٧٦، الرقم ١٤١٥٢.

(٢٥) انظر السلائف والكيماويات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة: تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ١٩٩٨ عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.99.XI.4).

(٢٦) انظر السلائف والكيماويات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة: تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ١٩٩٩ عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.00.XI.3).

(٢٧) المرجع ذاته.